وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–

UNIVERCITE CHADLI BENDJEDID–EL–TARF–

كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques ,Commerciales et Sciences des Gestions

الرقم التسلسلي: .....

السنة الجامعية : 2020/2019

قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان :

أبعاد الإنفتاح التجاري على الاقتصاديات الناشئة

- من التحديات إلى التوسع الدولي –

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة :

- زيتوني نورة
- ميرة سعيدة

تحت إشراف الدكتورة :

بونعاس شيماء

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخـص :

عالجت هذه الدراسة موضوع الانفتاح التجاري وأبعاده على الاقتصاديات الناشئة، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإطار النظري للتجارة الدولية وسياسة تحرير التجارة الخارجية كتوجه استراتيجي ودورها ضمن حزمة السياسات الاقتصادية الكلية، وكذلك تناولت تحليل عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية في دول البريكس ، حيث تم استخدام المنهج التحليلي لوصف وتشخيص المعطيات الإحصائية لبلوغ أهداف الدراسة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن ما تنادي به النظريات سواء الكلاسيكية أو الحديثة يخدم مصالح الدول المتقدمة لا غيرها من الدول ، ويكرس احتكار هذه الدول للتكنولوجيا ، وما يمكن أيضا استنتاجه أن آثار الانفتاح التجاري على مؤشرات الاقتصاد الكلي يختلف من دولة إلى أخرى حسب السياسة والتطور الاقتصادي الذي تعرفه الدولة ونوعية المنتوجات وخير مثال الاقتصاديات الناشئة ، وبناءا على هذه النتائج يمكن اقتراح جملة من التوصيات من بينها : العمل على التكامل فيما بين الدول للوصول إلى نظام اقتصادي دولي عادل ومتوازن في وظائفه وترتيباته، بالإضافة إلى الاستفادة قدر الإمكان من تجارب الدول الناشئة خاصة الصين في نهج الانفتاح التجاري.

الكلمات المفتاحية :

التجارة الدولية، الانفتاح التجاري، الاقتصاديات الناشئة ،البريكس ، المؤشرات الاقتصادية الكلية ، النظام الاقتصادي الدولي.

Résumé :

Cette étude traite du sujet de l'ouverture commerciale et de ses dimensions sur les économies émergentes, et cette étude vise à mettre en évidence le cadre théorique du commerce international et de la politique de libéralisation du commerce extérieur en tant qu'orientation stratégique et son rôle dans le paquet de politiques macroéconomiques, ainsi que de mettre en évidence les indicateurs macroéconomiques et financiers dans les pays BRICS, afin que nous trouvions les indicateurs les plus importants indiquant la performance de l'économie qui en résulte. La méthode analytique a été utilisée dans le but d'analyser les données statistiques pour les variables économiques les plus importantes et l'ampleur de l'impact du processus d'ouverture commerciale dans ces dernières au cours de la période (2000-2019), car les résultats de l'étude ont montré que ce que les théories préconisent, qu'il soit classique ou moderne, sert les intérêts des pays développés. Aucun autre pays, et établit le monopole de ces pays sur la technologie, et maintient d'autres pays à l'arrière dont les économies fluctuent à mesure que les prix des matières premières qu'ils exportent fluctuent. Et la qualité des produits est le meilleur exemple des économies émergentes, sur la base de ces résultats Un ensemble de recommandations peut être proposé, notamment: Travailler sur l'intégration entre les pays pour parvenir à un système international qui puisse faire face aux multiples problèmes qui peuvent survenir dans un proche avenir, en plus de profiter autant que possible des expériences de ces pays à l'étude (Malaisie, Corée du Sud et Chine) Dans le domaine de l'ouverture commerciale.

les mots clés :

Commerce international, ouverture commerciale, économies émergentes, BRICS, indicateurs macroéconomiques, système international.

شكـــر وعرفـــان

" ... ربّي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " . سورة النمل ، الآية 19.

الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جلّ شأنه "إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون" فالحمد لله في الأولى والحمد لله في الآخرة .

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله " نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا المشرفة الدكتورة الفاضلة " بونعاس شيماء" على كل التوجيهات والانتقادات التي قدمتها لنا حتى يخرج هذا العمل في صورته النهائية .

ونشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تخصيصهم جزءا من وقتهم الثمين لقراءة وتقييم هذا البحث .

كما نشكر كل من قدم لنا يد المساعدة أو أسدى لنا نصيحة أو كلمة تشجيع أو حتى كلمة طيبة .

وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب

﴿جزائكم الله كل خير﴾

إهـــداء

أهدي عملي المتواضع هذا إلى :

أغلى من في الوجود ... منبع العطاء والجود ... من جاهدت وضحت لأجلي ...

من تحملت الآلام حتى أشفى ... من كتمت الآلام حتى أسعد ... إلى التي تملك جواز سفري إلى الجنة ... إليك كل التحية والتقدير يا هبة الرحمان

أمي الحبيبة أطال الله في عمرك

نبراس العطاء المبذول ... من كافح لأجلنا ... من ناضل لإسعادنا ... من كابد مشاق الحياة كي يخدمنا ... من علمني أن العلم يؤخذ بالمصابرة والنجاح يكون بالمثابرة ... من كل كلمات الثناء لا توفيه حقه .

أبي الغالي حفظه الله

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

سورة الإسراء ، الآية 23

أحبة قلبي وأقرب الناس إخوتي أسامة ، موسى ، وأخواتي خولة ، صباح ، كل الأهل والأقارب كبيرهم وصغيرهم دون استثناء .

صديقتي ورفيقة دربي ميرة سعيدة .

من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي .

زيتوني نورة

إهـــداء

إلى أرواح كل من سالت دماؤهم فداء لهذا الوطن ...

إلى المناضلين في سبيل الانعتاق والحرية ، إلى كل من سعى ويسعى لإرساء الحق لا غير الحق ، أينما وجد وحيثما كان ...

إلى من حملتني وهنا على وهن ووضعتني كرها ، إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها وأمدها بوافر الصحة والعافية ...

إلى من سهر على تربيتي وتأديبي ، من شقي ليوفر ، وتعب ليريح ، وآثر على نفسه ليمنح ، والدي العزيز ...

إلى الغالية "جدتي" وإلى المدرسة هي "خالتي " أطال الله في عمرها وأدامها لنا نصحا ودليلا ...

إلى اخوتي الأعزاء : "عليمة، فتحي ، بلال ، روميسة...

إلى زوجة أخي العزيزة "شيماء "

إلى صديقتي العزيزة "نورة" أدام الله صداقتنا ...

إلى كل الأهل والأقارب دون استثناء ...

إلى من ساندني ووقف إلى جانبي زوجي * عنتر *

إلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي .

*ميرة سعيدة *

قائمة الأشكال

الرقــم	عنوان الشكل	الصفحــة
شكل رقم 1-1	دورة حياة المنتوج	48
شكل رقم 2-1	تصنيف الاقتصاديات الناشئة حسب FMI و HSBC و FTSE و Goldmem	61
شكل رقم 3-1	مستويات الانفتاح المالي والتجاري في عدد من الاقتصاديات المتطورة والناشئة خلال فترة (1975-2015)	118
شكل رقم 3-2	معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول البريكس	129
شكل رقم 3-3	معدلات البطالة السنوية لدول البريكس	131
شكل رقم 3-4	الاحتياطات على الصادرات السنوية لدول البريكس	133
شكل رقم3-5	صافي الإقراض / الاقتراض أو الرصيد الإجمالي لدول الربيكس	135
شكل رقم 3-6	معدلات التضخم بالنسب المئوية لدول البريكس	138
شكل رقم 3-7	الاحتياطات على الدين قصير الأجل لدول البريكس	140

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 1-1	التكاليف المطلقة	33
جدول رقم 1-2	عدد الوحدات المنتجة باستخدام نفس كمية العمل	44
جدول رقم 2-1	تطور الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (2007-2016) (مليون رينجيت)	69
جدول رقم 2-2	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا (2003-2016)	70
جدول رقم 2-3	معدلات النمو الاقتصادي في الصين للفترة 1997-2017	79
جدول رقم2-4	الفائض في الميزان التجاري للفترة (1997-2018) بلايين الدولارات	80
جدول رقم 2-5	نمو الصادرات في الصين للفترة (1997-2015)	81
جدول رقم2-6	تطور الناتج المحلي الإجمالي لـ (الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية) للفترة من 1991-2015	82
جدول رقم3-1	الإختلاف بين دول مجموعة البريكس	114
جدول رقم3-2	الإرتباطات التجارية البينية لمجموعة من الاقتصاديات الناشئة خلال فترة (2001-2015).	120

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
ملخص	I
Resumé	II
شكر وعرفان	III
إهداء	IV-V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VII
فهرس المحتويات	VIII
المقدمة	11-1
الفصل الأول : التجارة الدولية ودواعي توجه الدول إلى الانفتاح التجاري	**57-12**
تمهيد	**13**
المبحث الأول : حركة التجارة الدولية في ظل تغيرات الاقتصاد العالمي	14
المطلب الأول : التطور التاريخي للتجارة الدولية	14
المطلب الثاني : مفهوم التجارة الدولية وأسباب قيامها	20
المطلب الثالث : الفرق بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية	22
المطلب الرابع: صدمات التجارة الدولية	24
المبحث الثاني : الجوانب النظرية والفكرية للتجارة الدولية كأداة للانفتاح التجاري	29
المطلب الأول: أدبيات التيار الرأسمالي للتجارة الدولية (التجاريين)	29
المطلب الثاني : الأدبيات الكلاسيكية للتجارة الدولية	32
المطلب الثالث: الأدبيات النيوكلاسيكية للتجارة الدولية	39
المبحث الثالث: الإطار النظري للإنفتاح التجاري	50
المطلب الأول : مفهوم وأهمية الإنفتاح التجاري	50
المطلب الثاني : أهداف الانفتاح التجاري	52
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للانفتاح التجاري	53
خلاصة الفصل	57
الفصل الثاني : أبعاد الإنفتاح التجاري على الاقتصاديات الناشئة	**104-58**

تمهيد الفصل	59
المبحث الأول : ماهية الاقتصاديات الناشئة	60
المطلب الأول : مفهوم وتصنيف الاقتصاديات الناشئة	60
المطلب الثاني : خصائص الاقتصاديات الناشئة ونشأة تكتل البريكس	62
المبحث الثاني : سياسات الانفتاح التجاري في عدد من الدول الناشئة والأهمية التجارية لطريق الحرير الصيني	66
المطلب الأول : التجربة الماليزية	66
المطلب الثاني: تجربة كوريا الجنوبية	70
المطلب الثالث: التجربة الصينية	74
المطلب الرابع: إستراتيجية الامتداد التجاري الصيني العابر للحدود عن طريق إحياء مشروع طريق الحرير الصيني	82
المبحث الثالث: الأزمات الاقتصادية والمالية التي حدثت في الدول الناشئة والناتجة عن سياسات الانفتاح التجاري والمالي	92
المطلب الأول : الصدمات التي تلقتها الاقتصاديات الناشئة	92
المطلب الثاني: آثار الأزمة العالمية على الاقتصاديات الناشئة	98
المطلب الثالث: إجراءات الصدمات التي تلقتها الدول الناشئة	100
خلاصة الفصل	104
الفصل الثالث : دراسة تحليلية لمخرجات الانفتاح التجاري لاقتصاديات البريكس خلال الفترة (2000-2019)	105-1042
تمهيد الفصل	106
المبحث الأول: النشأة والمقومات الأساسية لاقتصاديات البريكس	107
المطلب الأول: نشأة ومفهوم البريكس	107
المطلب الثاني: خصائص وأهداف البريكس	111
المبحث الثاني: سياسات الانفتاح التجاري لدول البريكس	118
المطلب الأول : سياسات التوجه للانفتاح التجاري في الاقتصاديات المعاصرة	118
المطلب الثاني: خطوات البريكس نحو الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي	121
المبحث الثالث: عرض وتحليل المعطيات الإحصائية لأبرز المتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية في دول البريكس خلال الفترة (2000-2019)	127

المطلب الأول : عرض وتحليل المعطيات الإحصائية لعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2000-2019)	127
الناتج المحلي الإجمالي في دول البريكس	127
معدلات البطالة السنوية في دول البريكس	130
الاحتياطات على الصادرات السنوية في دول العالم	132
المطلب الثاني: عرض وتحليل المعطيات الإحصائية لمجموعة من المتغيرات المالية خلال الفترة (2000-2019)	134
الرصيد الإجمالي (صافي الإقراض/صافي الاقتراض) لدول البريكس	134
التضخم في دول البريكس	136
الاحتياطات على الدين قصير الأجل في دول البريكس	138
خلاصة الفصل	142
خاتمة عامة	144
قائمة المراجع	150
الملاحق	159

المقدمة

تعتبر التجارة الدولية بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية ، فالبلدان بمختلف تطورها تسعى للاندماج في عملية التبادل التجاري أي تبادل السلع والخدمات ما بين الدول لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتي تتباين من دولة إلى أخرى . فالمعلوم أن أي اقتصاد مهما بلغت قوته لا يستطيع أن يؤمن لبلاده كل ما يحتاجه من السلع والخدمات وذلك من أجل سدّ احتياجاته وما ينقص منها عن طريق الاستيراد .

كما أن موضوع التجارة الخارجية مهم لدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية ، فهي أداة تعكس الواقع الحالي للهياكل الاقتصادية والإنتاجية، حيث تعد معيار للدول لتأمين احتياجاتها من خلال الاستيراد وفي نفس الوقت بيع الفائض من السلع والخدمات من خلال التصدير، وبحكم مكانتها في اقتصاديات الدول وكذا في المبادلات التجارية تعرضت لعدة تطورات بدءا من أفكار التجاريين مرورا بالمدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، ثم المدرسة الحديثة إلى أن وصلت إلى ما هي عليه حاليا .

وقد أدى قيام التجارة الدولية وتنامي العولمة إلى ظهور عدة تكتلات اقتصادية تسعى لتحرير التجارة الدولية فيما بينها الذي يمر عبر المنظمة العالمية للتجارة، لأن أهم المبادلات التجارية الدولية تتم بين الدول الأعضاء في المنظمة . وعلى الدولة التي ترغب في تحقيق أكبر المنافع من تحرير التجارة الدولية، أن تنجز العملية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة حتى تحفظ حقوقها وتستفيد من مزاياها.

ولقد شهد العالم في النصف الثاني من القرن الماضي بروز اقتصاديات ناشئة تمكنت من تحقيق انطلاق اقتصادي باهر وتوسع كبير منذ بداية التسعينات من القرن 20، ولعبت دور فعّال ضمن الحركية الدولية لرؤوس الأموال رغم الاضطرابات والأزمات التي تعرضت لها، حيث اعتمدت في مسارها على سياسات

تجارية غير تقييدية سمحت لها بتحقيق تحسن كبير في عدد مأثر من المؤشرات الاقتصادية و المالية الكلية، إذ أدى انفتاح أسواق هذه الدول إلى معالجة أبرز الاختلالات على مستوى أسواقها.

واستجابة لما سبق انعقدت في سنة 2009 قمة تضم مجموعة دول تتميز بموارد بشرية هائلة والطاقات وقدرات اقتصادية واعدة، وسرعان ما تحولت إلى قمة سنوية احتلت موقعا متميزا على الخريطة الاستراتيجية في العالم ، أطلق على هذه المجموعة البريكس تتكوّن من: (البرازيل، الصين ، الهند ، روسيا ، جنوب إفريقيا) ، وقد اصطلح على المجموعة في وقت لاحق القوى الصاعدة ، أين بدأت التكهنات بحدوث نقلة نوعية جديدة لتوزيع القوى في النظام الاقتصادي الدولي.

وتسعى المجموعة الصاعدة المسماة دول البريكس نحو إرساء ملامح للأوضاع الدولية مبنية على تعدد القطبية وتتجه للعب دور رئيسي في تنظيم العلاقات الدولية من جديد ، فهي مازالت تسير باتجاه الحصول على المكانة السياسية والاقتصادية التي تتناسب مع قدراتها وإمكانياتها الطبيعية ، وتعمل دول البريكس التي بدأت تكتلها على أسس اقتصادية على الاستمرار والنجاح في تحقيق أهدافها المتعددة ، حيث تبرز الصين في الآونة الأخيرة كأهم اقتصاد، ظل يشد إليه أنظار العالم من حيث مستوى النمو العالي الذي بلغه وظل محافظا عليه لسنوات متتابعة ، ***وتتجه بقوة الآن لتصبح الإمبراطورية التجارية الأكبر في العالم من خلال إطلاقها لمشروع القرن الاقتصادي ألا وهو مشروع "طريق الحرير الصيني"***، الذي سيمكن البلدان المنقطعة عن الأسواق العالمية من الاندماج في حركة التجارة بشكل أكبر وأكثر فعالية.

أولا : إشكالية الدراسة

بناءا على ما سبق يمكن طرح السؤال كما يلي :

ما مدى مساهمة الانفتاح التجاري في تفعيل حركة التجارة الدولية في ظل الصعود الدولي للاقتصاديات الناشئة ؟

✓ **كما يمكن في إطار الموضوع طرح التساؤلات الفرعية التالية:**

- ما هي أهم التطورات التي عرفتها التجارة الدولية ؟
- ما هو دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية ؟
- ما أبعاد سياسة الانفتاح التجاري على الاقتصاديات الناشئة ؟
- فيما تكمن الأهمية التجارية لطريق الحرير الصيني ؟
- ما هي الخلفية الاقتصادية التي قامت على أساسها دول البريكس ، وهل يمكنها أن تشكل بداية لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد متكافئ ومتوازن ؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى : تقوم التجارة الدولية على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي .

الفرضية الثانية : وجود مقومات اقتصادية واعدة في الدول الناشئة،لا تعكس بالضرورة نفس مستويات التطور فيها.

الفرضية الثالثة : يساهم تكتل دول البريكس في زيادة حجم المبادلات التجارية العابرة للحدود لكونه توجها إقليميا ودوليا مؤثرا في النظام الاقتصادي الدولي.

الفرضية الرابعة : تحرير التجارة الدولية لا يحسن من المؤشرات الاقتصادية و المالية الكلية.

ثالثا : أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- عرض للأدبيات النظرية للتجارة الدولية والأسباب المؤدية لقيامها وكذا أهم الفرضيات المفسرة لها .
- تقييم التجارة الدولية في ظل المنظمة العالمية للتجارة .
- التعرف على الأزمات المالية والاقتصادية التي واجهت الاقتصاديات الناشئة.
- محاولة عرض جملة من الآليات والإجراءات الوقائية والعلاجية للأزمات المالية.
- دراسة بعض التجارب الاقتصادية الدولية الناجحة ، وخاصة التجربة الصينية وإمكانية الاستفادة منها ، مع تبيان مدى أهمية ما يحققه مشروع طريق الحرير الصيني في حركة التجارة الدولية.
- التعريف بتكتل البريكس وتوضيح مكانته ودوره الحالي في النظام الاقتصادي العالمي، والأهداف التي ينوي بلوغها في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

رابعا : أهمية الدراسة

يكتسب موضوع الدراسة أهمية بالغة، وذلك كون التجارة الدولية أحد دعائم الاقتصاد العالمي وبشكل عام يمكن إيجاز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- يلعب الانفتاح التجاري دور هام في تحرير التجارة والتبادل الخارجي بالنسبة للاقتصاديات الناشئة .
- كما يسلط الضوء على التجربة الاقتصادية الصينية التي نقلت الصين من واقع إلى آخر، وجعلت منها قوة اقتصادية صاعدة تستحق الدراسة من خلال إطلاقها لمبادرة طريق الحرير .
- تعتبر الدراسة محاولة لتسليط الضوء على إمكانية قيام مجموعة دول البريكس بإعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي نحو تجسيد أدوار توازنية فيه.

خامسا : حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية** :إن حدود الدراسة الموضوعية تكمن في توضيح قدرة الاقتصاديات الناشئة وبالخصوص البريكس على التأثير في النظام الدولي من خلال انتهاج سياسة الانفتاح التجاري .
- **الحدود الزمنية** :انتقاء بعض فترات الانفتاح التجاري للدول الناشئة بالإضافة إلى التركيز على فترة (2000 – 2019).
- **الحدود المكانية:** دول البريكس.

سادسا : أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار موضوع الدراسة نلخصها فيما يلي:

- إبراز واقع التجارة الدولية في نظام يزداد فيه التوجه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية.
- كون الانفتاح التجاري من بين الأهداف التي تسعى إليه كافة الدول .
- الميل لتشخيص ومعرفة جل المفاهيم المرتبطة بهذه الدراسة .
- محاولة إثراءنا لهذا الموضوع المعقد .
- الرغبة في تحليل ودراسة الدور الذي يمكن أن تقوم به مجموعة البريكس التي تعتبر كتجمع جديد يضم فواعل اقتصادية ناشئة في إعادة توزيع القوى الاقتصادية في العالم توزيعا عادلا.

سابعا : منهجية الدراسة

تم معالجة هذا الموضوع بالاعتماد على مجموعة من المناهج التي لا تكتمل الدراسة دون ذكرها والإشارة إليها وهي :

المنهج التاريخي :بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي بصورة دقيقة فيتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها، والاستناد عليها في التعرف على الواقع

الحالي ، واستعمل المنهج التاريخي للتعرف على أصل مجموعة البريكس ، الخلفية التاريخية لطريق الحرير الصيني .

المنهج الوصفي التحليلي : يقوم على أساس تحديد مفهوم التجارة الدولية ، أسباب قيامها والنظريات المفسرة ، وكذلك الانفتاح التجاري، بالإضافة لإعطاء فكرة أو نظرة حول الاقتصاديات الناشئة ومختلف التجارب الرائدة في تبني سياسات الانفتاح التجاري .

أما فيما يخص المنهج التحليلي فهو يقوم على أساس جمع البيانات وتحليلها وربطها وبالأساس تحليل المعطيات الإحصائية لأبرز المتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية في دول البريكس بالتركيز على فترة(2000-2019).

المنهج الاستشرافي: يبنى على تحليل البيانات ووضع الفرضيات والتنبؤ بما يمكن حدوثه مستقبلا وهذا فيما يخص التحديات المستقبلية التي تواجه الاقتصاديات الناشئة ، وكذلك إمكانيات تدخل البريكس في النظام الدولي.

ثامنا : هيكل الدراسة

تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث فصول ، حيث تم التطرق إلى :

الفصل الأول : التجارة الدولية ودواعي توجه الدول إلى الانفتاح التجاري. نتطرق فيه من خلال ثلاث مباحث إلى :

- **المبحث الأول** :حركة التجارة الدولية في ظل تغيرات الاقتصاد العالمي
- **المبحث الثاني** :الجوانب النظرية والفكرية للتجارة الدولية كأداة للانفتاح التجاري
- **المبحث الثالث** :الإطار النظري للانفتاح التجاري

الفصل الثاني : جاء بعنوان : أبعاد الانفتاح التجاري على الاقتصاديات الناشئة ، نتطرق فيه من خلال ثلاث مباحث إلى :

- **المبحث الأول:** ماهية الاقتصاديات الناشئة
- **المبحث الثاني** : تحدث عن سياسات الانفتاح التجاري في عدد من الدول الناشئة والأهمية التجارية لطريق الحرير الصيني
- **المبحث الثالث:** فقد اختص بالأزمات الاقتصادية والمالية التي حدثت في الدول الناشئة و الناتجة عن سياسات الانفتاح التجاري و المالي .

الفصل الثالث : بعنوان دراسة تحليلية لمخرجات الانفتاح التجاري لاقتصاديات البريكس (BRICS) خلال الفترة 2000 – 2019.تناول الفصل ثلاث مباحث ، تم التطرق في:

- **المبحث الأول:**النشأة والمقومات الأساسية لاقتصاديات البريكس
- **المبحث الثاني** : فقد عرض سياسات الانفتاح التجاري لدول البريكس
- **المبحث الثالث:**فقد تضمن عرض وتحليل المعطيات الإحصائية لأبرز المتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية في دول البريكس خلال الفترة (2000–2019).

تاسعا :الدراسات السابقة

بهدف الإحاطة ببعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ، سيتم التطرق بإيجاز إلى أهدافها ، أساليبها ونتائجها والتعليق عليها ، ثم عرض مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ، وذلك كما يلي :

- **دراسة عبدوس عبد العزيز 2011 ،بعنوان:سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول – دراسة حالة الجزائر –**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر في رفع أو تحسين القدرات التنافسية للدول، بحيث تناولت هذه الدراسة أهم المقاربات النظرية المفسرة لسياسة الانفتاح التجاري، وقد تم

التركيز على مدى تأثير حرية التجارة الخارجية على مؤشرات التنافسية الدولية، وخلصت الدراسة إلى أن تنفيذ سياسات الانفتاح لا يمكن في حد ذاتها أن تكون كافية لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري فهناك عوامل أخرى مطلوبة .

- **دراسة عائشة خلوفي 2012 ،بعنوان:تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي – .**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد انعكاسات انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية، حيث تناولت الباحثة مختلف النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية بشقيها القديم والحديث ، بالإضافة إلى واقع حركة التجارة الدولية في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن هذه التكتلات القوية والناجحة على المستوى الدولي ، هي التي أثرت وبشكل ملحوظ على حركة التجارة الدولية .

- **دراسة جمال عدوي 2019،بعنوان:تأثير مجموعة البريكس في النظام الدولي**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة دول البريكس على التواجد في الساحة الدولية والتعرف على الإمكانيات التي تميز هذه المجموعة وتجعل منها قوة فاعلة في النظام الدولي باعتبارها تكتل حديث النشأة ، حيث تناولت الدراسة موقع البريكس في المجتمع الدولي ، بالإضافة إلى صعود هذا الأخير لقطب دولي جديد، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن ظهور مجموعة البريكس بجانب مجموعات دولية أخرى يعبر في الحقيقة عن عملية تحول سلمي عميق وتدريجي .

- **دراسة العقون نادية 2013،بعنوان:العولمة الاقتصادية والأزمات المالية : الوقاية والعلاج " دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**

" هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور العولمة المالية في وقوع الأزمات المالية، حيث تناولت الباحثة السياسات الوقائية لتفادي وقوع الأزمات ، مع تحديد أهم سبل إدارتها وعرض كيفية معالجتها والتصدي لها من خلال ما تم استخلاصه من دروس عن أزمة الرهن العقاري ، وقد خلصت الدراسة إلى أن علاج الأزمات واحتوائها مرهون بتدخل الدولة ، من خلال تنظيم عمل الاقتصاد على النحو الذي يسمح له بتجاوزها .

- **دراسة خالد المصري مناف محمد علوش 2016،بعنوان:دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير النظام الدولي "البريكس" نموذجا**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التكتلات الاقتصادية الدولية (البريكس) في التأثير على بنية النظام الدولي ، وقد تناولت هذه الدراسة الأطر المفاهيمية للنظم الدولي ومختلف التكتلات الدولية ، ومن بينها البريكس التي بدأت تتحول من مجموعة اقتصادية دولية إلى مجموعة سياسية مؤثرة في السياسة العالمية ، وقد خلصت الدراسة أن هناك قوى صاعدة بإمكانها أن تكون مراكز استقطاب دولية تنافس وتزاحم الولايات المتحدة في مجال النفوذ العالمي .

- **دراسة علاء الدين محمد الجعبري 2018،بعنوان: واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة الصعود الحاصل في دول البريكس بشكل رئيسي والمقومات التي تتمتع بها هذه المجموعة ، ووضع القارئ في صورة واضحة أمام طبيعة هذا التحالف الدولي المتميز ، واختلافاته في كثير

من الأمور، وقد تناول الباحث مدى تصاعد مجموعة البريكس وتأثيرها على النظام الدولي ، بالإضافة إلى مستقبل هذه الدول ، حيث خلصت هذه الدراسة أن دول البريكس تعتبر قوة اقتصادية ، وتكتل سياسي عالمي تجتمع فيه خمس قوى اقتصادية ذات نمو سريع من أربعة قارات في العالم، كما أن البريكس لا تزال تحافظ على نموها الاقتصادي ، وقدرتها على تطبيق التنمية الاقتصادية العالمية .

- **دراسة نور الهدى بلحاج 2014،بعنوان:أثر التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجزائر 2000-2009 –**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المؤشرات الاقتصادية الكلية على المستوى الخارجي بداية بالميزان التجاري والذي يعتبر مرآة عاكسة للتجارة الخارجية لأي بلد، وسعر الصرف الذي هو أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والخارج ، أما بالنسبة للمؤشرات الكلية الداخلية فنجد أهم المؤشرات للدلالة على أداء الاقتصاد الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة ، حيث أن الدراسة تناولت الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية والمؤشرات الاقتصادية الكلية الكمية ، بالإضافة إلى عرض الدراسة القياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، كما توصلت الدراسة إلى ضرورة ترشيد الاستيراد ، وتوجيهه بكيفية تضمن تحقيق الأهداف المنشودة بأكبر قدر ممكن ، كذلك لابد من إتباع سياسة تجارية بعيدة المدى تهدف وتترجم خطة تنمية واضحة المعالم ، وفق أسس وأفكار علمية ممنهجة .

✓ **التعليق على الدراسات السابقة وخصائص الدراسة الحالية :**

إن غالبية الدراسات التي تمت الإشارة إليها ، تتوافق مع الدراسة في تضمنها لسياسة التجارة الدولية ، وإشكالية التعامل مع مختلف الأزمات العالمية ، مع إبراز

دور المنظمة العالمية للتجارة في حركة التجارة الدولية، إلا أن هذه الدراسة تختلف عن بقية الدراسات في سياسة توجه دول البريكس للانفتاح التجاري ، وأيضا تعرض العديد من الاقتصاديات الناشئة لمختلف الأزمات المالية وكيفية معالجتها ، كما تختلف هذه الدراسة في كونها تعرض تحليل المعطيات الإحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية لدول البريكس لفترة العقدين الأخيرين.

عاشرا : صعوبات الدراسة

- انتشار فيروس كورونا كوفيد19 في الجزائر .
- أحيانا يكون هناك تضارب في الإحصاءات والبيانات بين مختلف التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ما يصعب عملية التشخيص و التحليل في الدراسة .
- عدم توفر ما يكفي من المراجع والمصادر في المكتبات خاصة المتعلقة بالدول الصاعدة.
- صعوبة تحديد بعض المفاهيم المتواجدة في عدد من المراجع المعتمدة في الدراسة.
- نقص في الدراسات الأكاديمية التي تتناول الانفتاح التجاري والاقتصاديات الناشئة في مواضيع مرتبطة.

الفصل الاول

التجارة الدولية ودواعي توجه الدول إلى الانفتاح التجاري

تمهيـــــــد

إن للتجارة الدولية أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم ، لأنه مهما بلغت موارد وإمكانيات أي دولة فإنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي ، ويتوقف الحديث عن التجارة الدولية على فهم التطورات التي عرفها الأساس النظري الذي تقوم به، فمنذ عهد التجاريين مرورا بالكلاسيك والنيوكلاسيك وصولا إلى عهدنا الحالي ، تعددت الأفكار والنظريات والرؤى المفسرة لأسس قيامها ودوافع انتشارها.

وقد جاءت كل نظرية كردّ حول أصحاب النظرية التي سبقتها ، فالكلاسيكية دافعت عن حرية التجارة الدولية ، عكس التجاريين الذين نادوا بضرورة فرض قيود على قطاعها كأساس لتنمية احتياطات الدولة من المعادن النفيسة التي بها يقيسون قوة الدولة من عدمها ، كما أتت نظريات النيوكلاسيك بعدها لتشرح أهم المبادئ التي تقوم عليها التجارة الدولية وأسس التخصص الدولي من وفرة عوامل الإنتاج إلى الفجوة التكنولوجية ونظرية دورة حياة المنتوج .

ويعتبر الانفتاح على العالم الخارجي هدف من بين الأهداف التي تسعى إليه مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية ، إذ أن هذا الانفتاح يؤدي إلى قيام تجارة متبادلة قائمة على معاملات تجارية مختلفة من تصدير واستيراد ، كما أظهر الانفتاح التجاري العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها ، كما ينجم عنه العديد من الآثار .

المبحث الأول :حركة التجارة الدولية في ظل تغيرات الاقتصاد العالمي

التجارة الدولية هي بمثابة همزة الوصل بين الدول باختلاف سياساتها وقوانينها وإيديولوجيتها ولا استغناء لدولة عن أخرى، حيث أن قيامها راجع بالأساس إلى وجود تباين في مجموعة من العوامل بين الدول . فالنظرية الاقتصادية تستطيع أن تفسر التجارة الدولية مثلما تفسر التجارة الداخلية ، ولكن جرت العادة أن يتوقف العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الدولية عند مجموعة من الفوارق بينهما . وفي ظل التغيرات التي يعيشها العالم ، شهدت التجارة انتشار مجموعة من الصدمات من قطاع إلى قطاع آخر أو من دولة إلى أخرى ، وعليه ارتبطت الأزمات مع ظاهرة تعرف بالعدوى .

المطلب الأول :التطور التاريخي للتجارة الدولية

لقد وجدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان منذ القدم وبالتحديد قبل نشوء الاقتصاد الدولي الذي أصبح فرعا خاصا في علم الاقتصاد ، ويرجع الفضل في تطوره إلى بعض الاقتصاديين أمثال :

"John Minard King ,johnstuartmill, davidricardo, Adam Smith" وكثيرين غيرهم .

1. لمحة تاريخية :

ظلت التجارة نشاطا شائعا منذ العصر الحجري، فحركة التبادل الخارجي بدأت بمفهوم بسيط "المقايضة" بدون تعقيد في وسائل تنفيذها[1] مثلا :

"**مقايضة الحبوب بفراء الحيوانات**" ، ثم برزت العملات النقدية والسندات في العصور الوسطى ، وقد تزايدت المعاملات التجارية طوال التاريخ مع تحسن وسائل النقل ، وتسببت الثورة الصناعية في إعطاء دفعة جديدة للتطورات التجارية ، حيث

[1] جاسم محمد منصور (2013) : التجارة الدولية ، د.ط ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص 8.

أن التجارة العالمية تضاعفت 460 مرة في الفترة ما بين (1720-1971) أي بنسبة 2.7 سنويا ، وقد تضاعفت أكثر أهمية التجارة الدولية بحلول القرون الأخيرة، وقد عبّر المجتمع الدولي عن هذه الأهمية من خلال إطلاق اتفاقية الجات (GATT) عام 1994 [1].

1.1. تعريف اتفاقية الجات (GATT) :

هي اتفاقية يتحقق الانضمام إليها من خلال المفاوضات الجماعية بهدف التوصل إلى اتفاقيات تجارية تزيل العوائق أمام التجارة الخارجية [2].

وقد نجحت الجات في تحرير التجارة العالمية بطريقتين[3] :

أ- الاتفاقيات متعددة الأطراف لتخفيض القيود على التجارة الخارجية .

ب- الاعتماد على سياسات تجارية تستند إلى قواعد محددة تقبل بها كل دولة عندما تقوم بتنظيم تجارتها وتوافق عليها جميع الأطراف .

ثم تم إنشاء منظمة التجارة العالمية (OMC) كامتداد لاتفاقية GATT، والتي تنظم العمل التجاري العالمي وفق متطلبات التطورات التي أحدثتها عولمة الاقتصاديات ، على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة .

2.1 تعريف منظمة التجارة العالمية (BMC) Organisation Mondial Commerciale :

للمنظمة العالمية للتجارة عدة تعاريف أهمها :

---

[1] شيخي حفيظة (2011-2012) : ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة " ، مذكرة ماجستير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ص ص 13-14.

[2] نداء محمد الصوص (2008) ، التجارة الدولية ، ط1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع : الأردن ، ص 92.

[3] نداء محمد الصوص ،نفس المرجع السابق ، ص 95 .

- المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأوروغواي "[1] .
- هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية ، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة "[2] .
- تعتبر منظمة التجارة العالمية جهازا دائما للتفاوض يضع إطارا مؤسسيا لإجراء المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء ، فيما يتعلق بالاتفاقيات والوثائق القانونية التي تخضع لإشرافها ، وتغطي التجارة في السلع والخدمات وإجراءات الاستثمار والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأوروغواي ، بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بالنواحي الإجرائية وطبيعة عمل المنظمة والإطار التنظيمي لنشاط التجارة الدولية ".
- وللمنظمة العالمية للتجارة هدفا رئيسيا تسعى لتحقيقه والمتمثل في تحرير التجارة الدولية ، أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية[3] .

2. دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية :

لقد أكدت النصوص القانونية والتشريعية للمنظمة على أن تتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير لتحقيق التجانس في عملية صياغة السياسات الاقتصادية الدولية ، ولعلّ الدور المرتقب للمنظمة هو إدارة الشؤون التجارية الدولية والعديد من المؤشرات تؤكد ذلك :

---

[1] عقعاق نادية ، (2015) : النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، ص 7.

[2] عقعاقنادية ، نفس المرجع السابق ، ص 7.

[3] جعفري نبيلة (2014-2015) : دراسة اقتصادية قياسية لأثر الانفتاح الاقتصادي على الميزان التجاري-حالة الجزائر- (1989-2013) ، مذكرة ماستير أكاديمي منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، ص 22.

*الأمم المتحدة هي : هيئة أو منظمة دولية تأسست عام 1945م ، مقرها مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية ، يبلغ عدد أعضائها 193 عضوا .

- مشاركة 125 دولة في المفاوضات الختامية لجولة أوروغواي ، وتوقيع 111 دولة على الوثيقة الختامية لها ، وما تزال العديد من الدول تطلب وبإلحاح العضوية بها كالجزائر والسعودية وغيرها من الدول .
- إن المنظمة العالمية للتجارة تستحوذ على 90 % من حجم التجارة العالمية ، ولهذا فما تقر المنظمة من سياسات يعتبر جزءا لا يتجزأ من النظام التجاري العالمي .
- لقد اتسع مجال عمل المنظمة بعد أن كان مقتصرا على التجارة السلعية في بداية الجات ، وأصبح اليوم يشمل التجارة في الخدمات ، حقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار وكذا العلاقة بين التجارة والبيئة والسياسات التجارية للدول الأعضاء ، وهو الأمر الذي يقلل من السيادة المطلقة للدول الأعضاء على سياساتها التجارية.
- وأحدث على مستواها جهاز لتسوية المنازعات يوكل إليه فض جميع القضايا العالقة بين الدول الأعضاء لعدم تطبيقها نصوص اتفاقيات الجات، ولهذا يمكن للمنظمة أن تصدر أحكام ملزمة لأطراف النزاع ومتابعة تنفيذها[1] .

تسعى إلى تحرير أكثر للتجارة الدولية مع إدارة، مراقبة وتصحيح العلاقات التجارية على أساس المبادئ التي تم إقرارها في اتفاقية الجات ، الإشراف وتطبيق اتفاقيات جولة أوروغواي لتحرير التجارة الدولية ، فتساعد على تنشيط الاقتصاد العالمي بالتأثير إيجابيا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق فتح آفاق جديدة للاستثمارات العمالة ونقل التكنولوجيا الذي من المفروض أن ينعكس إيجابيا على اقتصاديات الدول النامية[2] .

[1] محمود يونس ، (2007) : اقتصاديات دولية ، د.ط ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص ص 410-411.
[2] بن عيسى شافية ، (2011) : أثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، ص 47.

3. بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية وأبعادها على التجارة الدولية :

إن العولمة الاقتصادية مثيرة للجدل ، نجم عنها فوائد كثيرة عن طريق زيادة الاندماج الاقتصادي والمجتمع العالميين ، حيث ساهمت العولمة بقدر مهم في زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في العالم، إلى مستوى لم يبلغه طوال تاريخه ، عن طريق زيادة اندماج التجارة الدولية ، والتدفقات الرأسمالية على المستوى العالمي .

1.3. تعريف العولمة :

لا يوجد تعريف محدد يمكن الأخذ به لظاهرة العولمة ، ولا يمكن حصرها في تعريف واحد حتى ولو تميز بالدقة المتناهية ، فتعاريفها متعددة بتعدد أبعادها ومستوياتها نظرا لتغيراتها الدائمة والمستمرة وعدم وصولها إلى الاكتمال .

فالعولمة في نظر بعض المفكرين هي " العملية التي يتم بمقتضات إلغاء الحواجز بين الشعوب، وهي العملية التي تنتقل بها الشعوب من حالة الفرقة والتجزؤ إلى وضعية الاقتراب والتوحد ، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل لتشكيل قيم عالمية موحدة " .

ويعرفها البعض بأنها : " مرحلة جديدة من مراحل تطور الحداثة ، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي بروابط اقتصادية ، ثقافية وسياسية ، هذه الروابط لا تعني إلغاء المحلي وإحلاله واستبداله بالعالمي ، ولا تعني استبدال الداخل بالخارج ، وإنما تعني إضافة بعد جديد ، كما هو محلي بحيث يصبح العالم الخارجي بنفس حضور العامل الداخلي ، في تأثيره على الأفراد والمجتمعات "[1] .

2.3. أبعاد العولمة الاقتصادية على ملامح التجارة الدولية المعاصرة :

تتمتع العولمة الاقتصادية بعدة ملامح ومظاهر من أبرزها[2] :

---

[1] غربي محمد ، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، جامعة الشلف ، الجزائر ، ص ص 20-21.

[2] أحمد عبد العزيز وآخرون ، (2011) : العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد السادس والثمانون ، العراق ، ص ص 67-68.

أ. تغير شكل وطبيعة التنمية الاقتصادية :

فبعد أن كانت التنمية الاقتصادية تعتمد أساسا على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي للدول تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات متعددة الجنسيات ، وأصبحت التنمية هي تنمية الفوائض والمدخرات مع التركيز على الجانب الاقتصادي فقط، وإهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية ، بالإضافة إلى اعتماد نظام السوق ليكون أساسا للتنمية في غالبية دول العالم .

ب. ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو مختلف الاقتصاديات:

تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول خلال العقد الماضي كبرت بصورة ملحوظة ، مما أدى إلى التسابق على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عن طريق تحسين الضمانات ومناخ الاستثمار وتقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات في الاقتصاديات التي توجهت إلى الانفتاح الاقتصادي.

ج. اندماج الأسواق العالمية :

تنامت عمليات اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يعد من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية ، حيث يتحقق اندماج أسواق السلع بانخفاض التعريفات الجمركية، والحواجز غير الجمركية وتطورت عملية الإندماج من خلال منظمة التجارة العالمية كنتاج لاتفاقيات الجات ، والتي تناولت خفض التعريفات الجمركية للسلع الصناعية والزراعية وتنامي تجارة الخدمات ، بينما وجهت مشاريع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لدعم اندماج الأسواق المالية الدولية.

د. تطور الأنظمة المالية الدولية :

تنامت مظاهر العولمة في أسواق النقد والرساميل من خلال تحرير تجارة الخدمات المصرفية وانتشار العمليات المالية الإلكترونية وحرية انتقال الأموال العابرة للحدود مع بروز تكتلات مالية كبرى .

المطلب الثاني :مفهوم التجارة الدولية وأسباب قيامها

تعتبر التجارة الدولية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل ، تنوعت مفاهيمها وتعددت الأسباب والدوافع الداعية إلى قيامها ، وفيما يلي سيتم عرض ذلك .

1. مفهوم التجارة الدولية :

هناك عدة تعاريف للتجارة الدولية نذكر منها ما يلي :

- تعرف التجارة الدولية بأنها مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية قصد تحقيق بعض الأهداف[1] .
- تعني التجارة الدولية أو التجارة الخارجية أو الاقتصاد الدولي تبادل السلع فيما بين الدول في العالم وهذا الطابع الدولي للتجارة هو نتيجة للتوسع على النطاق العالمي في تطبيق مبدأ تقسيم العمل وتوطين الصناعة[2] .
- التجارة الدولية هي أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة ، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[3] .

[1] فراس الأشقر ، (2017) : مقدمة في التجارة الدولية ، كلية الاقتصاد ، جامعة حماة ، ص 3.
[2] شيخي حفيظة ،مرجع سبق ذكره ، ص 10.
[3] تركية صغير ، (2015) : سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة (1990-2014) ، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، ص 25.

- التجارة الدولية هي حصيلة توسع عمليات التبادل الاقتصادي في المجتمع البشري ، التي نتجت علن اتساع رقعة سوق التبادل الاقتصادي الجغرافية[1].

2. أسباب قيام التجارة الدولية :

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية فيما يلي[2] :

- زيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع بسبب عنصر التكنولوجيا والدخول في مجال الإنتاج الكبير وعجز السوق المحلي عن استيعاب هذا الإنتاج ، وزيادة تكاليف الاستثمارات في المعدات والآلات والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية . وكذلك إمكانية استغلال فرص تسويقية في الأسواق الخارجية لظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات .
- رغبة بعض الدول في الاستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول ، وظهور اتجاه متزايد من قبل بعض الدول للسيطرة الاقتصادية على دول معينة ولأسباب سياسية خاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول على صادرات الدول الأخرى .

من أسباب قيام التجارة الدولية أيضا ما يلي :

- **التخصص الدولي :** حيث على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها ، ظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها تكاليف أقل وبكفاءة عالية . ولا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا – تحقيق الاكتفاء الذاتي – نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة[3] .

[1] معهد الدراسات المصرفية ، (2016) : التجارة الخارجية ، مجلة إضاءات مالية ومصرفية ، العدد 12 ، الكويت ، ص 2.
[2] جاسم محمد منصور ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 12-13.
[3] نداء محمد الصوص ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

- كذا اختلاف تكاليف الإنتاج وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير ، وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دول أخرى لا تنتج بكميات وفيرة ، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج ، مما يعطي الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.
- وكذلك تباين ظروف الإنتاج فهناك مناطق تتخصص في المنتجات الزراعية وتستورد منتجات لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي ، بالإضافة إلى الميول والأذواق ، فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى لو توفر البديل ومستوى التكنولوجيا مما نتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بكفاءة عالية[1] .

المطلب الثالث :الفرق بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية

تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية في عدة نواحي على الرغم من ارتباط كل منها بطبيعة "التبادل" سواء على المستوى الدولي أو المستوى الخارجي، وهذا يعني أن النظرية الاقتصادية التي تفسر قيام التجارة الداخلية (السلع والخدمات التي يجري تبادلها وكيفية تحديد أسعارها محليا ... الخ) تستطيع تفسير قيام التجارة الخارجية (السلع والخدمات التي يجري تبادلها عبر حدود دولية وتحديد أسعارها دوليا... الخ) ، ذلك لأن قيام التبادل في الحالتين قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل . لكن رغم هذا الأساس المتشابه بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية ، إلا أنه كما قلنا سابقا هناك فروق بينهما يمكن تلمسها في النواحي التالية :

أ. اختلاف الظروف الاقتصادية داخليا وخارجيا[2] :

قد تشترك التجارة الخارجية مع التجارة الداخلية في بعض الأسس التي تقوم عليها كل منهما ، إلا أن اختلاف الظروف الاقتصادية الدولية عنها في داخل حدود

[1] رائد فاضل جويد ، (2013) : النظرية الحديثة في التجارة الحديثة ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، (مجلة علمية محكمة) ، المجلد (5) ، العدد (17) ، ص ص 124-125 (بتصرف) .
[2] جاسم محمد منصور ،مرجع سبق ذكره ، ص 16.

الدولة الواحدة جعل هناك فروقا واختلافات في مجال تطبيق كل منهما بما يتلاءم وظروف هذا المجال ، فمشاكل العمالة وحرية انتقالها محليا تختلف عنها دوليا (هجرة دولية) ، ومشاكل الأجور والأسعار محليا تختلف عنها دوليا، والمشاكل النقدية والمصرفية الدولية تختلف في طبيعتها عن المشاكل النقدية والمصرفية محليا.

ب. اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والسياسي لكل بلد عن الآخر[1]:

يعود هذا الاختلاف بين الدول نتيجة لاختلاف الأهداف القومية والوطنية من بلد إلى آخر ، وينتج عن ذلك تباين السياسات التي يخضع لها مواطنو كل دولة ، فداخل حدود الدولة الواحدة توجد سياسة محددة تطبق على جميع قطاعات الدولة ، فإنتاج واستهلاك سلعة ما ضمن حدود الدولة الواحدة يخضع لنفس السياسة الضريبية ، وتسوق ضمن مجتمع متجانس نسبيا ، ويختلف الوضع عندما تخرج السلعة خارج حدود الدولة إلى أسواق أخرى، فهناك تخضع لسياسة ضريبية مختلفة الأهداف ، وتسوق داخل مجتمع مختلف كليا عن المجتمع الذي أنتجت فيه ، من حيث الأنماط الاستهلاكية ، القيم والعادات والتقاليد والتشريعات القانونية والأطر التنظيمية وغيرها.

ج. **الاختلاف في طبيعة الأسواق[2] :**

إن تعبير اختلاف الأسواق يستخدم بمعنى من المعاني الثلاثة التالية أو بجميعها:

- **المعنى الأول** : ويقصد به الاختلاف الطبيعي والمكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة ، مثل اختلاف طباعهم وميولهم وأذواقهم ... مما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات .

[1] جاسم محمد منصور ، نفس المرجع السابق ، ص 17.
[2] محمد عيسى عبد الله ، موسى ابراهيم ، (1998) : العلاقات الاقتصادية الدولية ، ط1 ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، لبنان ، ص 12.

- **المعنى الثاني** : ويقصد به انفصال الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية ، فالحواجز الطبيعية ترفع كلفة نقل السلع عند انتقالها ، وإن كان هذا العنصر قد فقد الكثير من أهميته بسبب التقدم الكبير الذي طرأ على وسائل النقل والمواصلات ، كما أن الإجراءات الإدارية على الحدود قد تعرقل انتقال السلع دوليا ، وهذه العرقلة تنتفي على الصعيد الداخلي .
- **المعنى الثالث** : ويقصد به أن المنتج الذي يعمل في ظلّ السوق المحلية ، يتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق وطبيعة هذه السوق ، أما إذا حاول الدخول في مجال السوق الدولية فإنه سوف يواجه سوقا ذا مرونة طلب أعلى، ولذا فعليه أن يكيف سياسته بما يتناسب مع ظروف هذه السوق التي تسودها المنافسة القوية .

د. الحواجز الجمركية:

إن السلعة أو الخدمة المنتجة والمستهلكة داخل حدود الدولة الواحدة لا تخضع للتعرفة الجمركية التي تخضع لها السلعة أو الخدمات التي تدخل حدود هذه الدولة من دولة أخرى خارجية ، ولهذا نجد أن هناك تباينا في مستوى الأسعار التي تباع بها كل سلعة ، إذن التجارة الداخلية في حدود البلد الواحد لسلع منتجة محليا لا يخضع لتعرفة جمركية ، بينما إذا انتقلت السلع إلى دول أخرى بناء على التبادل التجاري الدولي فإنها تخضع لتعرفة جمركية وضريبية معينة تفرضها الدولة الأخرى ولا تستطيع الدول المصدرة التحكم فيها (نستثني بالذكر الجنات الضريبية والأسواق الموحدة الدولية مثل منطقة الأورو) .[1]

المطلب الرابع :صدمات التجارة الدولية

يمكن للاندماج التجاري أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية، لكن الأسواق الآخذة في الانفتاح على نحو متزايد باتت أيضا قناة رئيسية

[1] شريف علي الصوص ، (2012) : التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات) ، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص 22.

لنقل الصدمات الخارجية[1] . وجاءت هذه الصدمات كنتيجة لشيوع ظاهرة العولمة وسيطرة منظمة التجارة العالمية وتحكم الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الدولية .

حيث بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومنذ توقيع اتفاقية " برتين وودز" عام 1945، عانى الاقتصاد العالمي من تقلبات متكررة بسبب تركيز الاتفاقية المذكورة على معالجة الأزمات التي كانت تعاني منها البلدان المتقدمة بين الحين والآخر[2].

وهكذا بقي الوضع الاقتصادي الدولي يعاني من أزمات دورية بسبب دخول الدول الكبرى في صراعات تميزت بالمنافسة للسيطرة على الأسواق العالمية ، حيث لا ينعكس ذلك على معدلات نموها الاقتصادي ومعدلات التضخم ، ففي عام 1970 طرأ تدهور كبير في وضع ميزان المدفوعات الأمريكي اتجهت في أعقابه رؤوس الأموال الأمريكية إلى دول أوروبا الغربية واليابان ، وقيام الكثير من الدول بتعويم عملتها تجاه الدولار وذلك تماشيا مع المستجدات في العلاقات النقدية الدولية.

وفي عام 1987 حصل انهيار في أسواق الأسهم والسندات في أسواق نيويورك رافقتها أزمة الديون في دول أمريكا اللاتينية في الثمانينات من القرن الماضي ، وكذلك عندما أجرت عشر دول من مجموعة الاتحاد الأوروبي تخفيضا لعملاتها ما بين 1992-1993 . وفي سنة 1995 انهيار البيرو المكسيكي ، ثم تلته الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 ، والأزمة الاقتصادية في روسيا سنة 1998، والبرازيل سنة 1999[3] .

وهكذا انفجرت الأزمة المالية الدولية لعام 2008-2009 (أزمة الرهن العقاري)، حيث بدأت في أوائل 2007 كاضطرابات مالية في سوق القروض العقارية

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، (2013) : آفاق بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيض من أثرها في التجارة والتنمية، مذكرة من أمانة الأونكتاد ، ص 8.
[2] عبد الرسول عبد جاسم ، أزمة الأسواق المالية الدولية وتداعياتها .
[3] عبد الرسول عبد جاسم ، نفس المرجع السابق .

المنخفضة الجودة ، وتصاعدت حدّتها حتى تحولت إلى ضائقة حادة في السيولة بالقطاع البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، ومن ثم انتشرت على مستوى العالم وتسببت في وقوع اهتزازات عنيفة في سوق التمويل بين البنوك والأسواق المالية وانقلبت بعد ذلك إلى الاقتصاد الحقيقي ، وعليه فإن الأزمة مست كل الاقتصاد في مركزه وأطرافه ، في جانبه المالي والحقيقي على المستوى الإنتاجي والتجاري[1] .

1. أثر صدمات التجارة الدولية[2] :

لقد كان للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 تأثير مباشر على التجارة العالمية ومناخها ، وخاصة بالنسبة للدول المرتبطة تجاريا أو شريكة في التعامل (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوروبي علاوة على حقب أزمة الديون السيادية ، والذي ينعكس على معدلات النمو في دول الأزمة تسريح مجموعات من العاملين في الشركات الكبرى في تلك البلدان ، وما تعكسه من آثار سلبية على استهلاك الطاقة (النفط) ، إلى جانب انخفاض الطلب على بعض المواد الأولية الأخرى كالبتروكيماويات وبالتالي انخفاض معدلات أسعارها ، وما سببته من أضرار على موارد الدول المنتجة لتلك المواد ...وعلى تعاملاتها مع الدول الأخرى بما في ذلك المعاملات التجارية والتبادلية الثنائية منها والإقليمية والدولية على حد سواء .

ولتوضيح تداعيات هذه الأزمة لابد لنا هنا من الإشارة إلى تقرير الأمم المتحدة الصادر بعنوان توقعات بشأن الوضع الاقتصادي العالمي لعام 2009 والذي بين حالات الهبوط والكساد الكبير التي سوف يواجهها الاقتصاد العالمي وتوقع حصول حالة الانكماش في الاقتصاد العالمي بحيث لا تتجاوز معدلات النمو الاقتصادية

[1] موسلي أمينة ، (2014) : عدوى الأزمات المالية ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 5، جامعة الجزائر 3، ص 173.

[2] عبد الرسول عبد جاسم ، مرجع سبق ذكره .

نسبة 1% عام 2009 ... بعد أن كانت بحدود 2.5% عام 2008، ونسب تتراوح ما بين 3.5%- 4% في السنوات الأربعة السابقة .

إذ أن الآليات الموضوعة للاقتصاد العالمي تكاد تكون قاصرة لتجاوز التدهور السريع ما لم تعود البنوك للاقتراض بالمستويات السابقة، وإعادة تغذية السيولة عن طريق مضاعفة مبادرات الرسملة ، وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا إلى جانب العمل على زيادة التنسيق مع السياسات الأولية وخاصة بما يتعلق بمعدلات صرف العملات .

فالأزمة بدأت في الدول المتطورة ... وانتقلت عدوى الضعف الاقتصادي إلى الدول السائرة في طريق النمو بسبب طبيعة ارتباط الأوضاع التجارية والتمويلية فيما بين الدول .

2. آليات تخريج الصدمات الناتجة عن التجارة الدولية (أزمة الرهن العقاري وأزمة الديون السيادية) :

قصد الخروج من أزمة الديون السيادية اتخذت العديد من الإجراءات والتدابير، ورغم ذلك بلغت معدلات العجز والمديونية مستويات مرتفعة في كثير من الاقتصاديات المتقدمة ، اتسمت وتيرة التقشف المالي لعام 2012 بسرعتها المفرطة بالنظر إلى ضعف البيئة الاقتصادية ، فضلا عن ذلك تعتمد كثير من البلدان بالفعل سياسات مالية أكثر تشددا بالنظر إلى مرحلة الدورة الاقتصادية ، وحسب مديرة صندوق النقد الدولي " كريستين لاغارد " هنالك أربعة مجالات رئيسية تتعلق بالسياسات يمكن أن ترسخ التعافي العالمي إذا ما اتخذت إجراءات بشأنها وهي[1] :

- **الإصلاح الكامل للقطاع المالي** :خاصة وأن النظام المالي أضحى يعاني من الهشاشة ولم يعد آمنا .

[1] موسلي أمينة ، نفس المرجع السابق ، ص ص 192-193.

- **التعامل مع تركة الديون المرتفعة** : لابد من توفير استراتيجيات موثوقة متوسطة الأجل لخفض مستوى الدين الذي لم يعد موجودا في وقتنا الحالي في العديد من الدول المتقدمة إلا حال انفجار الأزمات .
- **دعم النمو المنشئ لفرص العمل** : بلغت معدلات البطالة في الاقتصاديات المتقدمة على وجه الخصوص مستويات مخيفة وغير معقولة ، إذن ينبغي التركيز على تهيئة الظروف لتحقيق نمو أكثر شمولا ، والأهم من ذلك أكثر القدرة على توفير فرص العمل .
- التصدي للمشكلة الأساسية المتمثلة في الاختلالات العالمية : هذه المشكلة لن تزول وينبغي معالجتها لأنه من المرجح أن تتسع فجوة هذه الاختلالات مرة أخرى عندما ينتعش النمو .

المبحث الثاني : الجوانب النظرية والفكرية للتجارة الدولية كأداة للانفتاح التجاري

يتميز الاقتصاد العالمي في عصرنا هذا بتزايد أهمية المعاملات (التجارية ، المالية) الدولية لاقتصاديات الدول المكونة له ، فالتجارة الدولية تعد من أهم العوامل التي تساهم في خلق الثروة ورفاه الشعوب ، وهي قائمة بالأساس على مبدأ تبادل المنافع ، وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد.

المطلب الأول :أدبيات التيار الرأسمالي للتجارة الدولية (التجاريين)

ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة القومية في كل من انجلترا واسبانيا وفرنسا والبرتغال وبلجيكا وهولندا ، وبدأت مجموعة من الباحثين أطلق عليهم التجاريون Mercantilis يكتبون المقالات عن التجارة الخارجية، ويدافعون عن فلسفة اقتصادية عرفت بالمذهب التجاري والتي تلخصت أهدافها في جمع المعادن النفيسة والمتمثلة في الذهب والفضة ، والتي كانوا يعتبرونها أساس ثروة الأمم ، وثانيهما التجارة الخارجية ، وانطلاقا من ذلك فقد اقترح التجاريون أن تقوم الدولة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية.

يفترض الفكر التجاري أن عنصر العمل هو أهم عناصر الإنتاج في عملية النمو، وقد استخدم التجاريون نظرية القيمة في العمل ، والذي يعني أن قيمة السلع يتم تحديدها بما يبذل في إنتاجها من ساعات عمل، يؤكد على ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ، ويرتبط هذا الأمر بافتراض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من العمالة الكاملة[1] .

[1] وليد عابي (2019) : حماية البيئة وتقرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، دراسة حالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، صص 9- 10.

1. سياسات الفكر التجاري :

مرّ الفكر التجاري بثلاث مراحل من حيث السياسات التي ينبغي إتباعها لتحقيق الميزان التجاري الملائم ، وهي[1] :

- **المرحلة الأولى** : سادت السياسة المعدنية Bullionism التي تقضي بحظر تصدير الذهب والفضة حضرا مطلقا ، والعمل على زيادة رصيد الدولة من المعادن من خلال الرقابة المباشرة على عمليات التصدير والاستيراد .
- **المرحلة الثانية** : نبذت الدولة مبدأ الرقابة كمباشرة على كل عملية تصدير واستيراد على مدى ، واكتفت بالرقابة المباشرة على مجموع المعاملات التجارية مع كل دولة على حدى للتأكد من تحقيق ميزان تجاري ملائم معها.
- **المرحلة الثالثة** : تبنت الدولة المفهوم الحديث للميزان التجاري ، فلم يعد هناك حجة لتحقيق فائض تجاري مع كل دولة على انفراد التجاري العام ايجابيا، بل يكفي أن تكون قيمة الصادرات الإجمالية أكبر من مجموع الواردات ، بصرف النظر على التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية .

وأبرز ممثلي المدرسة التجارية الاقتصاديان الانجليزيان Anne Stafford (1571-1612)، Thomas Roman (1571-1641) ، والاقتصادي الفرنسي A.Montchretion (1576-1621) ، الذي كان أول من استخدم مصطلح الاقتصاد السياسي ، ولقد اقتضى منطق التجاريين الذين وضعوا ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية بإخضاع التبادل الدولي لبعض القيود ، والتي تمثلت في الضرائب على الواردات وإعانة الصادرات ومنع استيراد بعض السلع وغيرها بقصد تحقيق فائض الميزان التجاري .

[1] عابيوليد ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

2. حدود الفكر التجاري :

تراجعت أفكار التجاريين في بداية القرن الثامن عشر بسبب انتهاء عهد الإقطاع ، وتناقص حجم الاحتكارات الحكومية والنمو وتطور نظام السوق ، وبدأ المفكرون الكلاسيك أمثال Hume – Smith في تحدي الأسس التي بني عليها الفكر التجاري وتقديم بديل له ، وأهم الانتقادات التي وجهها الفكر الكلاسيكي إلى المذهب التجاري ما يلي :

- إن تركز المعادن النفيسة (الذهب والفضة) كنتيجة لاستمرار الفائض التجاري من الممكن أن يتسبب في زيادة العرض النقدي المحلي ، مما يتسبب في ارتفاع الأسعار والأجور ، وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية .
- افترض Hume ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وهذا الافتراض يتعارض مع الافتراض الأساسي للفكر التجاري .
- وفقا لتحليل Hume فإنه من المستحيل على أية دولة أن تستمر في ضم تراكم الأرصدة الدولية إلى الأبد من خلال الاستمرار في الاحتفاظ بفائض في الميزان التجاري ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن العجز التجاري أو الفائض يخلق بذاته آلية تعمل على إلغاء العجز أو الفائض بصورة تلقائية، هذه الآلية تظهر على المستوى المحلي في صورة تغيرات في العرض النقدي والأسعار والأجور ، وعلى المستوى الدولي تظهر في تغيرات في الصادرات والواردات حتى تتم استعادة التوازن في الميزان التجاري .

وقد تعرض الفكر التجاري لعدة انتقادات من طرف الاقتصادي Adam Smith منها أن التجاريين يخلطون بين مفهوم الذهب والثروة .

اقترنت الميركانتيلية بتركيز كبير على المصطلح الشخصية الاقتصادية بين التجار والمصنعين الذين سعوا إلى حماية أنفسهم من المنافسة الأجنبية ، وعانت من

تناقض فكري إلى أن أثبت Adam Smith بطلانها ، فمع تطور الرأسمالية صارت القيود التي فرضت على الاستيراد في المرحلة الميركانتيلية والتدخل المفرط من قبل الدولة في الاقتصاد وفي نشاط الشركات الأجنبية والتجارية الخاصة أصبحت تشكل إعاقة جدية لتطور الاقتصاد الوطني ولتنظيم ولنمو العلاقات الاقتصادية الدولية وتناقض منطق تطور الإنتاج الرأسمالي[1] .

المطلب الثاني : الأدبيات الكلاسيكية للتجارة الدولية

يطلق اصطلاح الأدبيات الكلاسيكية في مجال التجارة الدولية على مجموعة من الآراء والأفكار التي سادت خلال الفترة منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن العشرين تقريبا بشأن كيفية قيام التبادل الدولي وتفسيره ، وتتمثل هذه النظريات فيما يلي :

1. نظرية الميزة المطلقة " Adam Smiith" :

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي **Adam Smiith** ، في كتابه المعروف بثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك ، حيث استخدم **Smith** الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة ، وقد افترض **Smith**أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقلأو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون ، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت بتلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة ، وتستورد السلع الأخرى[2] .

[1] عبد الرحمان روابح ، (2012-2013) : حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة – دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص ص 101-102.

[2] جمال جويدانالجمل ، (2011) : التجارة الدولية ، ط1 مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، ص 23.

ويؤكد **Adam Smiith**أن التبادل ليس صفقة متساوية يكسب ظرف ما يخسره الآخر ، ففائدة المتعاملين ليست مشروطة بتحقيق فائض في الميزان التجاري ، ولكن التبادل يسمح بنمو إنتاجية العمل في الصناعة وبزيادة وتيرة نمو رأس المال ، ويشير هنا **Adam Smiith**إلى الفائدة المترتبة عن التبادل الدولي إذ يقول أنه يؤدي إلى إتقان العمل وزيادة القدرة الإنتاجية وبالتالي إلى زيادة الدخل الوطني ومضاعفة الثروات[1] .

ولنمحص افتراضات النظرية فيما يلي[2] :

- وجود بلدين وليكن أحدهما (X) والآخر بقية العالم Rest of the world (w).
- البلد (X) ينتج سلعة القمح مثلا بكفاءة أعلى من(w) و (w) ينتج سلعة النسيج بكفاءة أعلى من (X) .
- عدم وجود تكاليف نقل .
- عدم وجود قيود جمركية .
- سريان بقية الفروض الكلاسيكية المذكورة سابقا .

الآن يمكن تمثيل هذه القروض بالمثال الافتراضي الآتي :

الجدول رقم 01 : التكاليف المطلقة

الإنتاج / البلد	(X)	(w)
إنتاج ساعة عمل واحدة من القمح (وزنة)	10	8
إنتاج ساعة عمل واحدة من النسيج (ياردة)	7	10

المصدر : هجير عدنان زكي أمين ، (2010) ، الاقتصاد الدولي ، النظرية والتطبيقات ، ط1 ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، العراق ، ص 42.

[1] نويوةعمار ، (2013 – 2014) : اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، ص 4.

[2] هجير عدنان زكي أمين ، (2010) : الاقتصاد الدولي ، النظرية والتطبيقات ، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع ، العراق ، ص 44.

من هذا المثال نلاحظ أن البلد (x) متفوق تفوق مطلق في إنتاج القمح على بقية العالم (W) ، لأنه ينتج في ساعة عمل واحدة 10 (وزنات) في حين أن إنتاج بقية العالم من هذه السلعة في ساعة عمل واحدة هو 8 (وزنات) ، ولكن من جهة أخرى نجد أن بقية العالم (W) يمتلك كفاءة مطلقة في إنتاج سلعة النسيج بالمقارنة مع البلد (X) لأنه ينتج في ساعة عمل واحدة 10 ياردات من النسيج، بينما لا يستطيع البلد (X) إنتاج أكثر من 7 ياردات في ساعة عمل واحدة .

إزاء مثل هذه الحالة تقول هذه النظرية : أن على البلد (x) أن يتخصص تخصصا تاما في إنتاج القمح ويقوم بتصديره إلى بقية العالم (W) ويترك تماما إنتاج سلعة النسيج ويقوم باستيرادها من بقية العالم (W) ، وهذا بدوره عليه أن يترك تماما إنتاج سلعة القمح ويستوردها من البلد (X) ويتخصص بإنتاج وتصدير النسيج.

- **حدود نظريةAdam Smith:**

تفترض نظرية Adam Smith وجود دولتين وسلعتين ، وأن العنصر الإنتاجي الوحيد هو عنصر العمل وبناءا على ساعات العمل تتحدد تكلفة الإنتاج للسلع .

إن كل دولة يجب أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بإنتاجها بميزة مطلقة وتترك إنتاج السلعة الثانية الدولة الثانية، والتي تتمتع بدورها بميزة مطلقة في إنتاجها . ولكن هذه النظرية لم تفسر أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول في حالة وجود ميزة مطلقة للدولة في إنتاج السلعتين ، في حين لا تتمتع الدولة الأخرى بأي ميزة في إنتاج أي من السلعتين .

حيث هذه الحالة من وجهة نظر Adam Smith تلغي منافع التجارة الخارجية وبالتالي تكتفي كل دولة ذاتيا ولا تقوم التجارة الخارجية .

ولكن هذه الحالة استرعت انتباه David Ricordo فوضع نظريته الميزة النسبية لتفسيرها .[1]

2. نظرية النفقات النسبية لـ David Ricordo

وضع نظرية النفقات النسبية David Ricordo عام 1817 ، ورغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ زمن بعيد إلا أنها مازالت تثري بالمساهمات العلمية المتتالية عليها ، ومازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الخارجية وتقوم نظرية المزايا النسبية بين الدول في إنتاج السلع المختلفة ، واعتمد David Ricordo في نظريته على افتراضات نظرية الميزة المطلقة بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الافتراضات تسمى بالافتراضات التحليلية وهي :

- وجود دولتين فقط ، أي أن التجارة الخارجية تتم بين دولتين فقط . (للتبسيط)
- وجود سلعتين فقط، أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط . (للتبسيط)
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي (حسب الكلاسيك عناصر عمل النظام الاقتصادي ثابتة نسبة إلى نظرية التوقعات والسيطرة) .
- العمل العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة .
- التبادل الدولي يتم بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة .

وفي هذا الخصوص أخذ الاقتصادي David Ricordo بنظرية القيمة بكلفة العمل في تفسيره للتبادل التجاري الداخلي ، وامتد بها إلى التجارة الخارجية، ففي رأيه أن رفاهية الأشخاص ترتفع من التوزيع الأفضل للعمل عن طريق قيام كل دولة بإنتاج تلك السلع التي تأخذ اعتبارات البلد المتمثلة في موقعها ، مناخها ومزايا أخرى "طبيعة ، مصطنعة ومزايا مناسبة . تبادلها مع منتجات دول أخرى " ، وتأخذ الأدبيات في عرض هذه النظرية التي يطلق عليها مزايا التكاليف النسبية بمثال حسابي قدمه David Ricordo ويطلق عليه نموذج دولتين وسلعتين تتفاوت نسب

[1] نداء محمد الصوص ،مرجع سبق ذكره ، ص 20.

استخدامهما لعنصر العمل في كل منها على الأخرى، حيث افترض هذا التفاوت بين دولتين (انجلترا والبرتغال) في سلعتين (المنسوجات والنبيذ) ويشترط لصحة هذا النموذج سيادة المنافسة الكاملة وثبات الغلة بحيث لا تتجه كلفة العمل لكل سلعة إلى التزايد أو التناقص مهما تغير مستوى الإنتاج ، شريطة أن يسمح للعمل بانتقال داخل كل دولة ولكن ليس بين الدولتين ، فإذا ارتفع السعر النسبي لإحدى السلعتين داخل الدولة عن كلفة العمل انتقل قدر من القوى العاملة إلى النشاط المنتج لها إلى أن يتساوى السعر النسبي مع كلفة العمل النسبية ، ونظرا إلى افتراض عدم انتقال العمل بين الدولتين ، فإن الدولة تستطيع الاستفادة من تصدير السلعة التي تنخفض كلفتها النسبية لديها والحصول مقابلها على قدر أكبر من السلعة ، وبالتالي تنشأ تجارة خارجية ، وتحصل كل دولة على قدر أكبر من المنتجات كما لو قامت بإنتاجها بنفسها ، ويفسر هذا الدافع لتخصص كل من الدولتين في إحدى السلعتين وتحقيق مكاسب من التجارة الخارجية ، ولكنه لا يوضح مقدار الكسب لكل منهما[1] .

- **حدود نظرية النفقات النسبية :**

على الرغم من أهمية نظرية Ricardo إلا أنه يمكن توجيه الانتقادات التالية [2]:

- ✓ اعتبر أن العنصر الإنتاجي الوحيد هو عنصر العمل وأهمل العناصر الأخرى .
- ✓ افترض ثبات تكاليف عناصر الإنتاج وهذا غير واقعي .
- ✓ افترض عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج (العمل) من دولة أخرى .
- ✓ بساطة فروض النظرية بما لا ينسجم مع الواقع.
- ✓ تتجاهل النظرية تكاليف نقل السلع من دولة لأخرى.

3. **نظرية الطلب المتبادل " John Stuart Mill" :**

[1] أمجد بن عيسى ، محمد كشرود ، (2015-2016): انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (1995-2014)، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي التبسي، تبسة ، ص ص 7 – 8.

[2] نداء محمد الصوص ، نفس المرجع السابق ، ص 30.

John Stuart Mill (1806 – 1973) فيلسوف واقتصادي بريطاني ، وقد بحث عن العوامل والقوى التي تحكم معدل التبادل ، والتي لم يتم التطرق إليها من قبل ريكاردو في نظريته عن التكاليف النسبية، والذي اكتفى بالإشارة إلى أن هذا المعدل للتبادل الدولي يقع بين الحدين الأعلى والأدنى له، والتي تمثلها نسبة تبادل السلعتين ، وبالتالي أهملت القوى التي تحدد وتقسم نفع التجارة بين الدولتين ، ومن هنا جاءت نظرية Mill مكملة لنظرية Ricardo ، فقد كان اهتمام Mill منصب على جانب الطلب في التجارة الدولية ، و هو ما أهمله ريكاردو في تحليله، وبصفة خاصة عن نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا ، وحسب رأي Mill فإن نسبة التبادل ستقع داخل الحدود التي تفرزها التكاليف النسبية في الدولتين، وبمعنى آخر ستقع بين نسبتي التبادل الدخيلتين في كلتا الدولتين، وتتحدد بالطلب المتبادل للدولتين . وقد أوضح أن القيمة الدولية للسلعة تتحدد عند المستوى الذي يحقق التعامل في الطلب المتبادل. ويرى Mill أنه يوجد معدل فريد بين المعدلات الممكنة الذي يقع بين معدل التبادل الأدنى والأقصى ، الذي يحقق التعادل بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات للبلدان باعتبار أن صادرات البلد الأول هي واردات البلد الثاني ، وأن أي معدل آخر غير هذا يؤدي إلى الاختلاف بين الصادرات والواردات، فيقع أحد البلدان في فائض والآخر في عجز[1] . وحسب Mill فإن توزيع النفع يتوقف على عاملين أساسيين هما [2]:

- ✓ **حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين .**
- ✓ **مرونة هذا الطلب**
  - **أوّلا : الطلـــــب**

[1] طارق حمو ، (2018) : دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، ص 12.
[2] فليح حسن خلف ، (2004) : العلاقات الاقتصادية الدولية ، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص ص 66-67 .

الذي يعتمد على حجم كل دولة من الدولتين محل التبادل على سلع الدول الأخرى ، أو ما يطلق عليه بالطلب المتبادل، فإذا كان طلب الدولة (X) أكبر على سلع الدولة (Y) ، أي { y>x } فهذا يعني أن معدل التبادل الدولي سيكون لصالح الدولة (x) وكذلك ارتفاع أسعار الصادرات نتيجة زيادة في صادرات الدولة (y) من السلع إلى الدولة (x) ، وكذلك ارتفاع أسعار هذه الصادرات نتيجة زيادة طلب الدولة (x) على سلع الدولة (y) .

ويحصل العكس عندما يزداد طلب الدولة (y) على سلع الدولة (x) ، حيث يكون الجزء الأكبر من الكسب لصالح الدولة (x) .

ويتحقق انتفاع متكافئ لكلا الدولتين عندما يتعادل طلب دولتين على سلع الدولة الأخرى ، ويحصل التعادل أو التوازن في صادرات واستيرادات كل منهما.

- **ثانيا : مرونة الطلب**

إن مرونة الطلب المنخفضة لدولة معينة على سلع الدولة الأخرى ، يؤدي إلى أن يكون معدل التبادل الدولي لصالحها ، وعلى حساب الدولة الأخرى ، لأن انخفاض السعر في تلك الدولة إلى زيادة طلبها على تلك السلع ، في حين أن ارتفاع مرونة الطلب يؤدي إلى أن انخفاض السعر في تلك الدولة إلى زيادة طلب الدولة المعنية بشكل أكبر من الانخفاض في السعر، وبالتالي يميل معدل التبادل الدولي لغير صالحها ، أي لصالح الدولة الأخرى .

وطالما أن الحجم الكبير للإنتاج والتقدم التكنولوجي يتيح تخفيض أسعار السلع، فهذا يؤدي في ظل طلب الدولة عندما يكون مرنا على السلعة إلى أن يكون معدل التبادل الدولي بغير صالحها ، ويكون هذا المعدل لصالحها عندما يكون الطلب على السلع قليل المرونة .

وبالتالي فإن ما يحدد معدل التبادل ومقدار النفع من التجارة الخارجية هو الطلب ومرونته .

- **حدود نظرية الطلب المتبادل لـ " John Stuart Mill" :**

لم تتمكن النظرية من الاقتراب من الواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن أن لا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول ستأتي بالنفع على الدول الصغيرة ، فيمكن أن يكون غير محقق،حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب للبلد الصغير بسبب السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي ، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع، وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة .

إضافة إلى أن اشتراك التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق معدل التبادل الدولي يعد قيد للنظرية [1].

المطلب الثالث : الأدبيات النيوكلاسية للتجارة الدولية

بعد بروز العديد من النقائص في الأدبيات الكلاسيكية للتجارة الدولية ظهرت النظريات النيوكلاسيكية ، حيث تحتوي على ثلاث نظريات تتمحور كل واحدة على وفرة عناصر الإنتاج لـ paradox, Heksher-ohlin Leontiff ، والفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتوج .

1. نموذج Heksher-ohlin وفرة عناصر الإنتاج :

[1] عائشة خلوفي ، (2011-2012) : تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية ، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، ص 09.

ظهرت نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية منسوبة إلى الاقتصاديين السويديين Eli Hekshe في كتاب بعنوان " آثار التجارة الخارجية على التوزيع الذي صدر عام 1919 وإلى تلميذه Bertil Ohlin الذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه من خلال كتاب بعنوان التجارة الإقليمية والتجارة الدولية الذي أصدره عام 1933 ، وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، ومن أهم الفرضيات التي قامت عليها هذه النظرية تمثلت في[1]:

- ✓ وجود دولتين وسلعتين فقط وعاملين من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال).
- ✓ تستعمل الدولتين الطرق التكنولوجية نفسها في الإنتاج .
- ✓ السلعة (X) كثيفة العمل ، والسلعة (y) كثيفة رأس المال .
- ✓ التخصص في إنتاج السلع يكون تخصصا غير كامل في كل من الدولتين .
- ✓ الأذواق متماثلة في كل من الدولتين .
- ✓ سيادة المنافسة الكاملة في كل من أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج في كل من الدولتين .
- ✓ إمكانية انتقال عوامل الإنتاج من قطاع إنتاجي لآخر داخل كل دولة ، وعدم إمكانية حدوث ذلك بين الدولتين .
- ✓ لا يوجد تكاليف نقل ولا رسوم جمركية أو معوقات أخرى لتدفق التجارة الدولية بين الدولتين أو أية معوقات أخرى .
- ✓ التوظيف الكامل لجميع الموارد في كل دولة (وفق طرح النظرية الكلاسيكية).
- ✓ تهمل النظرية تبادل السلع والخدمات في ظل الأسواق الاحتكارية وأسواق المنافسة الاحتكارية فضلا عن إهمالها لظاهرة تنوع المنتجات وأثرها على قيام

[1] زيرمي نعيمة ، (2015-2016) : أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، ص ص 36-37.

التجارة الخارجية بين الدول . وهي ظاهرة أصبحت لها أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها ضمن التجارة الخارجية البحتة .

- ✓ يفترض النموذج عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول، ويترتب على هذا نتيجتان هما : عدم القدرة على تحليل وتفسير قيام التجارة الدولية في كل من السلع الوسيطية والسلع الاستثمارية أو الرأسمالية (تمويل)، بالإضافة إلى عدم استيعابها لطبيعة أنشطة الشركات متعددة الجنسيات ، ورجع هذا القصور في النموذج إلى تركيزه الشديد على عنصرين فقط من عناصر الإنتاج وهما : العمل ورأس المال ، وهو ما أدى إلى إهمال الإختلافات النوعية لعناصر الإنتاج والتركيز فقط على الاختلافات الكمية.
- ✓ يفسر نموذج Heksher–ohlin هيكل التجارة بين إقليمين ، من خلال ما يتوفر عليهما من نسب مختلفة من الموارد ، ويعتبر التجارة الدولية دالة متزايدة للاختلافات في مدى توافر نسب عناصر الإنتاج بين هاتين الدولتين أو الإقليمين، لكنه لا يفسر التجارة الدولية بين دولتين تنتميان لنفس الإقليم الاقتصادي مثلا بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تتميز بتماثل وفرة أو ندرة نسب عناصر الإنتاج ، ومعنى ذلك أن هذا النموذج لا يفسر لنا قيام التجارة الدولية بين الدول الصناعية الكبرى .

ترجع نظرية **Heksher–ohlin** إلى أن التجارة الدولية تعود إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، فهناك عناصر عوامل الإنتاج والمنتجات وأن ما يؤثر على نفقة الإنتاج (أي على سعر عناصر الإنتاج) يؤثر على سعر السلع المنتجة سواء كان التبادل في الداخل أو الخارج ، لذلك يتخصص البلد حسب أسعار عوامل الإنتاج ، فالتخصص عند أولين ناتج عن الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج بين الدول وليس نتيجة للتفاوت بين النفقات المقارنة. كما أضافت أن

الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين ، فقد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر ، ومن هنا كان تماثل أذواق المستهلكين في البلدان المختلفة شرط أساسي لهذه النظرية [1].

- **حدود النظرية :**

إن ما يؤخذ على هذه النظرية ما يلي[2] :

- ✓ أنها تركز على الاختلاف الكمي لوفرة أو ندرة عناصر الإنتاج مهملة الاختلاف النوعي بين العناصر وما يترتب عليه من ميزة نسبية مكتسبة وذلك من خلال فرضيتها الخاصة بتجانس عناصر الإنتاج ، والواقع العملي يشير إلى وجود عدة أنواع من العمل والأرض ورأس المال ، ما يجعل التحليل أكثر صعوبة .
- ✓ صعوبة تحديد كثافة العناصر للسلع متى كان هناك أكثر من عنصرين للإنتاج .
- ✓ تفترض النظرية عدم وجود نفقات النقل بين الدول ، وهو عكس ما هو قائم في عالمنا اليوم ، إذ أنه في كثير من الحالات تحول نفقات النقل دون قيام التجارة الدولية في بعض السلع لارتفاع نفقات نقلها .
- ✓ تركز النظرية على الجانب القياسي " Statique" لأنها تعتبر أن دوال الإنتاج متجانسة مهملة بذلك تأثير المتغيرات التاريخية والمستقبلية ، كما أن الواقع يبرز دوما أثر الجانب الديناميكي للظواهر الاقتصادية ، فما يعد ميزة نسبية اليوم قد لا يعتبر كذلك غدا .

2. لغز ليونتيف (Wassily Leontief)

[1] زيرمي نعيمة ، (2010 -2011) : التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، ص 18.

[2] ابتسام حملاوي ، (2010-2011) : منظمة التجارة العالمية ومساهمتها في تحرير التجارة الدولية ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ص ص 44-45.

أدت نتائج نظرية**هكشر–أولين–ساموبلسون** القوية إلى جلب اهتمام العديد من اقتصاديين في تلك الفترة وأهممساهمة هي تلك المتعلقة باختبار **ليونتيف**(1947)الذي أراد أن يؤكد نتائج المحصل عليها،من خلال دراسته الإحصائية التي غطت صادرات وواردات أمريكا.[1]ونجد أن نظرية هيكشر وأولين افترضت تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة، ولكن الواقع أثبت عكس ذلكحيث أن دالة إنتاج السلعة الواحدة تختلف من دولة إلى أخرى وليست متماثلة، وهذا ما يسمى بلغز ليونتيف.

قام الاقتصادي الأمريكي ليونتيف بدراسة تحليلية على صادرات وواردات أمريكا وذلك كتطبيق مباشر لنظرية هيكشر وأولين، والمفروض نظريا أن أمريكا لديها وفرة نسبية في عنصر رأس المال وبالتالي تنتج وتصدر سلع كثيفة رأس المال، وكذلك لديها ندرة نسبية في عنصر العمل لذلك فإنها تستورد سلع كثيفة العمل...ولكن نتائج الدراسة التطبيقية أثبتت أن صادرات أمريكا كلها سلع كثيفة العمل أما وارداتها كلها سلع كثيفة رأس المال...وهذه نتيجة عكسية للنظرية وهذا ما يسمى بلغز ليونتيف.

ولكن ليونتيف قدم تفسيرا لهذا اللغز أين اعتبر أن مهارة ثلاث أمثال العامل الأجنبي وبضرب عدد العمال في أمريكا في 3 يصبح لدى أمريكا وفرة نسبية لعنصر العمل وندرة نسبية لرأس المال ومن ثم تنتج وتصدر سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة أرس المال، وهذا هو التفسير النظري.

ولكن يوجد عامل آخر أدى إلى هذا اللغز وهو أن ليونتيف لم يحتسب الواردات الفعلية لأمريكا ولكن تم حسابها على أساس البديل المحلي معتمدا على تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة غير متماثلة، حيث يوجد

اختلاف في دالة إنتاج السلعة الواحدة.[1]والجدول أدناه يقدم مدخلا ترأس المال والعمل اللازمة لإنتاج ما قيمة واحد مليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات.

---

[1]نويوة عمار،**مرجع سبق ذكره** ،ص : 16.

[1]- أمجد بنعيسى ، محمد كشرود (2016): انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (1995-2014) ، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي التبسي، تبسة ، ص 12.

الجدول رقم (02): عدد الوحدات المنتجة باستخدام نفس كمية العمل

	الصادرات	الواردات	
رأس المال	255	309	ألف دولار
العمل	182	170	ألف
رأس المال / العمل	14	18	ألف دولار لكل عامل

المصدر: سدي علي، **دروس في نظرية التجارة الدولية**، مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة الماستر في التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر،2015، ص: 107.

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه يتضح أن إنتاج ما قيمته 1 مليون دولار في سنة 1947 يتطلب استخدام ما يعادل 255 ألف دولار من رأس المال، وكمية من العمل تساوي182 عامل. أما إنتاج ما قيمته 1 مليون دولار من السلع البديلة للواردات فإنه يتطلب استخدام ما يعادل 309 ألف دولار وإلى كمية من العمل تساوي 170 عامل.

ضف إلى ذلك أن إنتاج وحدة واحدة من الصادرات يتطلب 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل،في حين أن إنتاج وحدة واحدة من السلع البديلة للواردات يتطلب 18 ألف دولار لكل عامل.

وبذلك فإن السلع البديلة للواردات لأمريكا تتمتع بارتفاع نسبة (رأس المال/ العمل)

مقارنة بالصادرات التي تتمتع بانخفاض نسبة (رأس المال / العمل). معنى ذلك أن أمريكا تصدر السلع كثيفة العمل وتستورد السلع كثيفة رأس المال. وهذا ما يتعارض مع منطق نظرية هكشر – أولين للهبات النسبية ،من خلال تحليل ليونتيف. [1]

[1]-سدي علي(2015) :**دروس في نظرية التجارة الدولية**، مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة الماستر في التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر،ص: 107.

ولقد توصلت الدراسة التي أجرها كل من Ichimura Tatemoto and سنـة1959على الاقتصاد الياباني، ودراسةWahl عن الاقتصاد الكندي سنة 1961 إلـى نتائج مناقضة لنظرية–HeckscerOhin[2].

- **الانتقادات الموجهة إلى تفسير ليونتيف**

إن اعتماد ليونتيف على بيانات بدائل الواردات الأمريكية التي تنتج محلياً بدلاً من اعتماده على بيانات فعلية عن الواردات الأمريكية التي تنتج في الخارج هو المصدر الرئيسي للنتائج الخاطئة التي توصل إليها. ولعل من أهم العناصر التي لم يأخذها في الحسبان هو عنصر رأس المال البشرى الذي يتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب، والذي كان يجب أن يتم إضافته إلى رأس المال المادي. وهذا ما فعله الاقتصادي"Kenen "في عام 1925 بتقدير حجم رأس المال البشري في الصادرات وبدائل الواردات الأمريكية ثم إضافتها إلى رأس المال المادي لبيانات عام 1947 وهنا جاءت النتيجة مرضية واختفى لغز ليونتيف، وأصبحت أمريكا مصدرة لسلع كثيفة رأس المال ومستوردة لسلع كثيفةالعمل.[3]

3. الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتوج :

تتمثل الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتوج فيما يلي :

1.3. نموذج الفجوة التكنولوجية :TECHNOLOGICAL .Gap Model

قدم الاقتصادي POSNER عام 1961 ، هذا النموذج والذي ركز في تحليله على نمط التخصص في مجال التجارة الخارجية بين الدول من حيث إمكانية حصول بلد ما على أسلوب متقدم في الإنتاج يسمح له بإنتاج منتجات جديدة ذات جودة أفضل أو منتوجات بتكاليف إنتاجية أقل، مما يؤدي إلى اكتسابها بمزايا نسبية مستقلة عن غيرها من البلدان ، فالاختلاف في مستوى التكنولوجيا يؤدي إلى اختلاف مناظر

[2]- رائد فاضل جويد ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 129 .

[3]-ميراندا زغلول رزق(2010) :**التجارةالدولية**،برنامجمهاراتالتسويقوالبيع،كليةبنها،جامعةالزقازيق،مصر،ص58.

في المزايا النسبية المكتسبة وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الدولية بين البلدان عن طريق[1]:

- ✓ يقوم البلد ذو الكفاءة الإنتاجية في إنتاج منتوجات معينة باكتساب ميزة نسبية على خلاف بقية الدول وبالتالي تصدير هذا المنتوج .
- ✓ يتمتع البلد المبتكر بميزة نسبية مؤقتة مرتبطة بطول الفترة التي يحتفظ بها البلد المبتكر بتفوقه النسبي ، إلى أن تستطيع الدول الأخرى تحقيق نجاح في مجال نقل وتقليد التكنولوجيات المتكافئة وهذا بعد دخول المنتوجات إلى الأسواق الدولية.

ويمكن توضيح نموذج POSNER من خلال 3 فترات زمنية كما يلي :

- ✓ فجوة الطلب (X1−X2) يكون ظهور المنتوج في بلد مواطن الاختراع (X1) وبداية استهلاكه في الأسواق العالمية (X2) .
- ✓ فجوة التقليد (X1−X3) : يكون ظهور المنتوج في بلد موطن الاختراع (X1) وبداية إنتاجه في بلد التقليد (X3) .
- ✓ تجارة الفجوة التكنولوجية (X2−X3) : هي الفترة المحصورة بين فجوة الطلب (X1−X2) و فجوة التقليد (X1−X3) ، أو تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام البلد المخترع بتصدير المنتوج الجديد وبداية إنتاج هذا المنتوج في البلدان المقلدة .

- **حدود نظرية الفجوة التكنولوجية :**

وما يأخذ على هذه النظرية أنها لم تتمكن من بيان حجم الفجوة التكنولوجية ، والمدى الزمني الذي يمكن من خلاله أن تستمر تلك الفجوة قبل زوالها ، إضافة إلى أن هناك عدة دراسات بينت عدم ملائمة النموذج للواقع ، إذ تعتبر الأجور العامل

[1] صادق جميلة ، (2013-2014) : محددات التبادلات التجارية الدولية في إطار النظريات الحديثة ، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي ، مذكرة الماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، ص ص 20-21.

الهام في تحديد نمط التجارة في المدى الطويل ، كما أن النموذج لم يستطع الإجابة عن السؤال : **ما الأسباب التي تؤدي إلى التجديدات أو الاختراعات والكيفية التي تنتشر بها ؟ وأبعاد ذلك على العديد من المتغيرات ذات الصلة ؟**[1].

2.3. دورة حياة المنتوج (VERNON) :

يعتبر هذا النموذج أكثر تعميما وامتدادا لنموذج الفجوة التكنولوجية ، وقد تم تقديمه بواسطة VERNON سنة 1966 ، وتمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتوج في التجديد ، إذ اعتبره ميزة نسبية جديدة بالنسبة لدولة ما، فقد وضح عبر مثال للولايات المتحدة الأمريكية أن المنتوج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدولة الصناعية ، ثم يصبح نمطيا ، وتعتبر هذه النظرية أول تفسير ديناميكي للعلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي[2] . وطبقا للنظرية التكنولوجية الجديدة في التجارة الخارجية ، فإن دورة حياة المنتوج تمر بثلاث مراحل أساسية وفق VERNON وهي[3]:

- **المرحلة الأولى : الإنتاج الجديد**

حيث من المفروض أن تتم هذه المرحلة في دولة صناعية ذات مستوى دخل فردي مرتفع وتكنولوجيا عالية لأن الإنتاج الجديد يصاحب عدم التكافؤ لذا يفضل تسويقه محليا أو في الأسواق القريبة وعليه فإن التغطية لكلفة إنتاجه في المراحل الأولى تكون طويلة نسبيا .

- **المرحلة الثانية : الانتشار الدولي**

في هذه المرحلة يرتفع الطلب على المنتج في الدول الصناعية الكبرى الأخرى لتنتقل تقنيات وفنون إنتاجه في هذه الدول فتصبح مصنعة لهذا

[1] عائشة خلوفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.
[2] زيرمي نعيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.
[3] شيخي حفيظة ، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

المنتج ويمكن للدولة صاحبة هذا التجديد أن تصبح هي المستوردة لذلك المنتج .

- **المرحلة الثالثة : النمطية الشديدة**

عندما يصبح المنتج أكثر نمطية في أسواق الدول الكبرى الصناعية وتنتشر شهرته ، عندها يضاف اعتبار التكاليف فيلجأ إلى إقامة مشروعات في بعض الدول النامية نظرا لانخفاض مستويات الأجور بها رغم ارتفاع تكاليف أخرى كالطاقة وقطع الغيار والصيانة ، ومن هنا دورة المنتوج قد بلغت مرحلتها النهائية وبالتالي فالدولة التي كانت مصدرا احتكاريا لذلك المنتوج أصبحت مستوردة له .

والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (01) : دورة حياة المنتوج

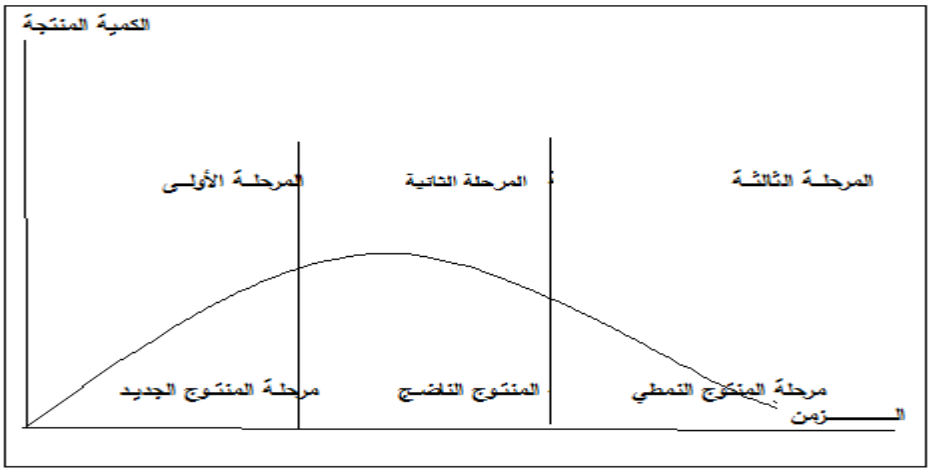

المصدر : فيصل لوصيف ، (2013-2014) : أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1، ص 14.

***حدود نظرية دورة حياة المنتج :**

ركزت النظرية في تفسيرها لتوزيع الإنتاج الدولي على بعض السلع الاستهلاكية كالسلع الصناعية ، ولم تتمكن من تفسير التوزيع الدولي للسلع الأخرى

كالسلع ذات دورة الحياة القصيرة ، أضف إلى ذلك أن السلع التي تتطلب درجة عالية من التخصص كالسلع الصيدلانية ، أو السلع ذات تكاليف الإنتاج الكبيرة لا تنطبق عليها نظرية دورة حياة المنتج[1] .

ومن جهة أخرى فإنه إذا كانت النظرية تتوقع من أن انتقال الأنشطة الصناعية إلى الدول النامية في مرحلة معينة من مراحل حياة المنتج ، يمكنها من زيادة اندماجها في الأسواق الدولية ، فإنها لم تبين أسباب تهميش هذه الدول اليوم.

[1] خروف منير ، (2014-2015) : المالية والتجارة الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، ص 16.

المبحث الثالث : الإطار النظري للانفتاح التجاري

يعتبر الإنفتاح التجاري أحد أهم السياسات المهمة في دول العالم، يتضمن مجموعة جوانب يهدف من خلالها إلى تكامل الأسواق وإزالة الحدود بين الدول وإدخال أحدث التقنيات التكنولوجية إلى العديد من الدول بتطوير العلاقات الدولية.

المطلب الأول : مفهوم وأهمية الانفتاح التجاري

تسعى جميع دول العالم لتحقيق الانفتاح التجاري لما له من أهمية بالغة في النمو الاقتصادي ، ومن هنا سنحاول التطرق إلى التعريف بالانفتاح التجاري ومعرفة الأسباب التي دعت للتوجه إليه .

1. مفهوم الانفتاح التجاري :

لقد تعددت تعاريف الانفتاح التجاري وتعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل للانفتاح التجاري ، وفيما يلي أهم التعاريف لسياسة الانفتاح التجاري :

1.1. تعريف الإنفتاح التجاري حسب Kahkonen صندوق النقد الدولي :

الانفتاح التجاري يقصد به : " تحرير المعاملات الرأسمالية ، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية "[1] .

2.1. تعريف الانفتاح التجاري حسب المعهد العربي للتخطيط :

هي السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن الانحياز ضد التصدير ، واعتماد سياسة محايدة بين هذا الأخير والاستيراد ، وتخفيض قيمة التعريفة الجمركية العالية، وتحويل القيود الكمية إلى التعريفات الجمركية والاتجاه نحو نظام تعريفة جمركية موحد، يشمل برنامج التحرير العديد من الإجراءات المتعلقة بالاستيراد والترويج

[1] عبدوس عبد العزيز ، (2010-2011) : سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، جامعة تلمسان ، ص 45.

بالإضافة إلى سياسات كل من " سعر الصرف، إدارة الاقتصاد الكلي والأطر التنظيمية و التجارية اتجاه الشركاء التجاريين "[1] .

3.1. تعريف الانفتاح التجاري حسب Bhagawati-Krueger:

هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات ، ويركز المحلّلون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية[2] .

2. أهمية الانفتاح التجاري

تنبع أهمية التجارة الدولية كونها تمثل إستراتيجية اقتصادية وسياسية ، كما أنها سلاح تستخدمه الدول على المعاملات الدولية لتحقيق أغراضها الاقتصادية والسياسية ، ولتنفيذ أهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، كما تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى ، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا .

إن أهمية التجارة تكمن في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي ، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي ، ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية، كما أنه يعتبر في حد ذاته من أكبر العوائق والمشاكل الاجتماعية والسياسية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، خاصة من جانب الدول النامية التي كان توجهها متمركزا حول تنمية السوق الداخلي مع سياسة تجارية تقشفية والتي كان يشكل فيها الإحلال محل الواردات وسيلة من أجل بعث التنمية وتقليص التبعية الاقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الانتاجية ،

[1] عطية محمد إسماعيل ، (2018) : قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2016) باستخدام أنموذج (ARDL) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد(3) ، العدد 43، جامعة تكريت ، العراق ، ص 249 ، بتصرف.

[2] عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

ولكن هذا التوجه لم يحقق الأهداف المنشودة فغيرت توجهها نحو ربط النمو الاقتصادي بدرجة الانفتاح التجاري ، فنتج عن هذا التوجه أو سياسة تحرير المؤسسات من تدخل الدولة وترك المجال لقوى السوق العالمي ، إلا أن هذه الدول اعتمد التطور الاقتصادي عندها على استراتيجية الانفتاح التجاري أي على إحلال الواردات في بعضها ، وعلى تنمية الصادرات في البعض الآخر ، وهذا الازدواج الاستراتيجي واكب حدوث ازدواج اجتماعي حاد في المجتمع تمثل في تباين درجات التنمية الاقتصادية ، مما أعاد التخوف من سياسة الانفتاح التجاري إلى الساحة وترسيخ الاعتقاد بأن التجارة الحرة تخدم مصالح الدول الغنية فقط ، وأن الدول الأكثر تضررا من التقلب السريع لأسواق رأس المال هي الدول النامية[1].

المطلب الثاني: أهداف الانفتاح التجاري

هناك مجموعة من الأهداف التي يسعى أي بلد إلى تحقيقها من خلال سياسة الانفتاح التجاري ومنها[2] :

- إزالة القيود الجمركية ، مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري الدولي .
- زيادة الدخل ، وتحسين مستوى المعيشة لبلدان العالم المختلفة ، ولا سيما البلدان النامية .
- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية ، فضلا عن تنشيط الطلب العالمي .
- زيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية للبلدان المصدرة للسلع والخدمات المختلفة وتحرير تجارة البلدان النامية .
- تمكين الدول النامية من الحصول على حصص من نمو التجارة الدولية .

***ونذكر أيضا من أهداف الانفتاح التجاري ما يلي[3] :**

[1] بوسبعين حورية ، ناوي مريم (2014) : أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية – خلال الفترة (1990-2012) ن مذكرة ماستر منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة ، ص 45.

[2] عطية محمد إسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 249.

[3] جعفري نبيلة ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 16-17.

- رفع معدلات نمو الإنتاج وتحسينه .
- استغلال وفرات الحجم .
- رفع معدلات التصدير .

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للانفتاح التجاري

يمكن إيجاز آثار ومزايا سياسة الانفتاح التجاري كما تذكرها الأدبيات الاقتصادية ، حيث تختلف بحسب الإطار المؤسسي للاقتصاد ، وتوفر الشروط والحوافز الاقتصادية الكلية المستدامة ، وتنفيذ السياسات التنموية المصاحبة لها ، وضرورة وضع القواعد الكفيلة بالتشغيل السليم لآلية السوق دون التخلي عن السعي لتحقيق الأهداف التنموية ، ومن الآثار المتوقعة من سياسة الانفتاح التجاري نذكر ما يلي :

1. **تأثير سياسة الانفتاح التجاري على معدلات التصدير :**

إن تحرير التجارة الخارجية يمكن الدول من اختراق الأسواق الدولية عن طريق التصدير ، إذ أن تركيز واعتماد الدول على إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير في القطاعات الصناعية الأكثر كفاءة في التصدير يعني الوصول إلى الأسواق الدولية ، خاصة وإن كانت تلك الشركات تملك رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية وعمالة ماهرة ، إذ تؤهلها هذه العوامل لأن تنتج منتجات بأقل الأسعار وتصدرها بأسعار تفاوضية ، ولكن هذه المزايا لن تتحقق إلا من خلال أبعاد كل القيود التي قد تؤثر على تحرير الصادرات التي من شأنها أن تؤثر على أسعار المنتجات المصدرة وهي:

- **آثار ضريبة الصادرات :** إن فرض ضريبة على الصادرات يشجع المؤسسات المنتجة على عرض منتجاتهم في الأسواق المحلية لكي يجتنبوا دفع الضرائب على الصادرات السلعية المعنية[1] .
- **آثار تخصيص الصادرات :**

إن تخصيص الصادرات سوف يكون له أثر سلبي أكثر من فرض الضريبة على الصادرات ، حيث أن الدولة في هذه السياسة لا تحصل على دخول ، لأنها تمتنع من بيع رخص تخصيص الصادرات للمصدرين الذين يدفعون الفرق بين أسعار الدولة المستورة وأسعار الدولة المصدرة[2] .

- **آثار دعم الصادرات :**

قد تلجأ بعض الدول إلى تدعيم بعض صادراتها بغية تحسين الميزان التجاري للدولة وذلك عن طريق زيادة الصادرات وتدعيم بعض الصناعات[3].

2. سياسة الانفتاح التجاري واكتساب التكنولوجيا :

تركز نظرية الفجوة التكنولوجية في تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة ، مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول ، أو تستفيد الدول من إدخال واستخدام التكنولوجيا عن طريق إدخال بعض الدول سلع جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية ، وبالتالي تتفوق الدولة المخترعة بميزة نسبية مؤقتة مرتبطة بطول الفترة التي تحتفظ بها بتفوقها النسبي[4].

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار ، (2007) : الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة ، عمان ، ص314.
[2] علي عبد الفتاح أبو شرار ، نفس المرجع السابق ، ص 315.
[3] علي عبد الفتاح أبو شرار ، نفس المرجع السابق ، ص 316.
[4] زايدي بلقاسم (2006) : اقتصاديات التجارة الدولية ، دار الأديب للنشر والتوزيع ، ص 240.

ومن الناحية العملية تأكد أن منافع التجارة الحرة لا تقتصر فقط على المكاسب التي يحققها المنتجون والمستهلكون على حد السواء، بل أن منافعها قد تؤثر بشكل كبير على مستوى الاستخدام التكنولوجي ، لاسيما وأن أساليب الإنتاج والمنتجات في كل الدول تتغير باستمرار وتتحسن على الدوام ، وتشير الكثير من الدراسات الحديثة أن حوالي النصف من النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية يمكن إرجاعه بصورة مباشرة أو غير مباشرة للابتكار الاقتصادي والمالي ، أي المنتجات وعمليات الإنتاج الجديدة والطرق الجديدة للتمويل ، التسويق والتوزيع والاستراتيجيات الجديدة لإدارة الأعمال وتنظيم العمل[1] .

وأحد أهم الحوافز التي تدعو إليها سياسة الانفتاح التجاري هو التحفيز على الابتكار ، سواء يحفز المنافسة في مجال الإنتاج بين المؤسسات العاملة في نفس النشاط وبتعريض المؤسسات المحلية لأفضل الأفكار الجديدة الواردة من سائر أنحاء العالم، وكذلك تمكين هذه المؤسسات من استيراد المعدات الرأسمالية ذات التكنولوجيا المتطورة والمهارات الفنية حتى تتمكن من إنتاج منتجات وتقدم خدمات بتكلفة أقل مما لو اقتصر الأمر على شراء المنتجات المحلية ذات التكنولوجيا القديمة والمرتفعة الأسعار[2].

3. سياسة الانفتاح التجاري وهجرة العمالة :

إن من أكبر النتائج والآثار لسياسة الانفتاح التجاري هو حركة العنصر البشري أو عنصر العمل ، وعادة ما تحصل الهجرة من البلدان المنخفضة الأجور إلى البلدان المرتفعة الأجور، وهجرة الأفراد في البداية كانت نتيجة الاضطهاد السياسي والديني ، ولاسيما في القرن التاسع عشر في أوروبا ، ثم تحولت هذه الهجرات إلى هجرات دولية تهدف إلى البحث عن العمل، وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب البحث عن أحسن الأجور في الخارج .

[1] عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 62.
[2] عبدوس عبد العزيز ،نفس المرجع السابق ، ص 63.

ويمكن قياس المنافع الاقتصادية والأسباب الحقيقة الدافعة لهجرة العمالة من خلال قياسها بالأجرة والدخل العالي ، بالإضافة إلى اكتساب مهارات وخبرات زائدة للهجرة[1] .

[1] عبدوس عبد العزيز ، نفس المرجع السابق ، ص 63-64.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه الأسس النظرية للتجارة الدولية من دوافع قيامها إلى أهم النظريات التي تحكمها ، وكذا أهم ما يميز التجارة الدولية واتجاهاتها في وقتنا الراهن ، فإنه يمكن القول بأن قيام التجارة الدولية عائد بالأساس إلى وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج واختلافها من بلد لآخر ، إضافة إلى التعدد الذي يخلقه اختلاف الأذواق والتفاوت التكنولوجي بين مختلف المجتمعات والبلدان ، دون إغفال تكاليف النقل التي تعد محدّدا أساسيا في قيام التجارة الدولية من عدمها. وقد سعت النظريات المتعاقبة لتفسير وشرح هذه الأسباب ، وكذا إبراز الدوافع الرئيسية لوجود التبادل الدولي، من الميزة المطلقة Adam Smith ، بالميزة النسبية لـ Ricardo والتي تشرح كيفية التخصص ، وصولا إلى نظرية توافر عوامل الإنتاج بالإضافة للفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتوج التي توضح ما تلعبه التقنيات الحديثة من دور في العملية الإنتاجية ، وبالتالي إعطاء السبق للبلد صاحب التقنية دون سواه لإنتاج المنتوج وهو ما يعني بالضرورة قيام التجارة فيه .

كما توصلنا إلى الأهمية الكبيرة للانفتاح التجاري ، سواء من حيث إستراتيجية الصادرات أو الواردات ، حيث يستوجب على جميع الاقتصاديات أن تستجيب لمبدأ تحرير التجارة الدولية ، وقد استجابت أغلبيتها فأدت إلى ارتفاع صادراتها وارداتها بمعدلات مرتفعة .

الفصل الثاني

أبعاد الإنفتاح التجاري على الاقتصاديات الناشئة

تمهيـــد

رغم الاستخدام الواسع لمصطلح الدول الناشئة في أدبيات المال والأعمال، إلا أن اختلافا كبيرا فيما بين المختصين حول مفهومه وأبعاده المختلفة بسبب الملامح المتباينة التي تبديها هذه البلدان في العديد من النواحي، اقتصادية كانت ، اجتماعية أو سياسية. وبعيدا عن هذا الجدل الذي خصصنا له مطلب في هذه الدراسة للتمكن من ضبط المفهوم، فإن ما يجمع هذه الدول هي المرحلة الانتقالية التي مرت بها ولا تزال تسايرها اقتصاديا، ومن بين التحولات التي حدثت نذكر الانتقال من أنظمة الصرف الثابتة والوسيطة إلى الأنظمة العائمة، وبغرض التعرف أكثر على الاقتصاديات الناشئة سيتم التطرق للتجربة الماليزية، كوريا الجنوبية والتجربة الصينية كنموذج للانفتاح التجاري في هذه الدول.

بالإضافة إلى التطرق إلى: " مبادرة الحزام والطريق" التي تعتمد عليها الصين للتوجه بقوة لكي تصبح الإمبراطورية التجارية الأكبر في العالم من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية بين الدول، مع استهدافالرفع من التبادل الحضاري والثقافي والتقني الأمر الذي يساهم في زيادة التعاون بين مختلف هذه البلدان ما يحقق مصلحة متبادلة بين الدول الأعضاء، وربط قارات العالم تجاريا.

ورغم التوسع الكبير والتطور الذي عرفته الأسواق المالية الناشئة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين والدور الفعال الذي لعبته ضمن الحركية الدولية لرؤوس الأموال إلا من أن هذا النجاح الذي حققته لم يخلو من الاضطرابات ثم الأزمات وقد أرجعها البعض إلى ضعف هيكلي كامن تختص به هذه الأسواق، ما تطلب عرض للإجراءات المعمول بها لمعالجة تلك التقلبات.

المبحث الأول : ماهية الاقتصاديات الناشئة

لم يتمكن معظم الاقتصاديين من تقديم تعريف موحد لمصطلح الدول الناشئة وبقيت إسهاماتهم متأثرة بالزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه الاقتصاديات، كما انصبت جهودهم نحو تحديد مختلف الجوانب المتعلقة بهذه الأسواق وخصائصها. لذلك سنتطرق في هذا المبحث لنشأة الاقتصاديات الناشئة والتعريفات المختلفة لها، وعرض مختلف الخصائص وأهم المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار في تصنيف هذه الدول.

المطلب الأول : مفهوم وتصنيف الاقتصاديات الناشئة

1.مفهوم الاقتصاديات الناشئة

ظهر مصطلح الاقتصاديات الناشئة في 1980 مع تطور الأسواق المالية في الدول النامية ، أول من استخدم مصطلح الاقتصاديات الناشئة هو " Agtmail Antoine Van" الاقتصادي الهولندي في مؤسسة التمويل الدولية IFC في عام 1981 للإشارة إلى الدول النامية التي تقدم فرص للمستثمرين[62].

كما أنها تلك الاقتصاديات التي لا يتجاوز الناتج المحلي فيها للفرد العتبة التي يحددها البنك الدولي لتمييز هذه الدول عن الدول المرتفعة الدخل ، إلا أن هذه الطريقة أصبحت غير ناجحة ، فالاعتماد على الدولار لحساب الناتج الوطني الخام للفرد يتأثر بالتقلبات الحادة لمعدل سعر الصرف ، كما أن إعداد الإحصاءات الخاصة بالناتج المحلي الخام يلزمها الكثير من الوقت ، وبالتالي تنشر متأخرة . لتجاوز هذا الضعف تم اللجوء إلى طريقة أخرى تتمثل في مقارنة الناتج المحلي الخام للفرد خلال السنوات الثلاثة الماضية بالعتبة التي يحددها البنك الدولي، حيث

[62] بن علي عبد الغاني ،موسلي أمينة ، آثار الأزمة على الاقتصاديات الناشئة (BRICS) وأهم الدروس المستفادة منها، ماجستير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، ص 4.

يكفي أن يكون الناتج المحلي الخام للفرد خلال إحدى السنوات الثلاثة الأخيرة أقل من العتبة لكي يدرج البلد ضمن قائمة الاقتصاديات الناشئة[63] .

وهي أيضا مجموعة من البلدان متوسطة الدخل أخذت تتكامل سريعا مع الأسواق العالمية منذ منتصف الثمانينات ، وبعد التعرض للأزمات المختلفة في الثمانينات والتسعينات نالت الأسواق الناشئة ما تستحقه من مكانة في القرن لحادي والعشرين مسجلة معدلات نمو كبيرة مع إبقاء التضخم وغيره من المشاكل المحتملة قيد السيطرة إلى حدّ كبير[64] .

2. تصنيف الاقتصاديات الناشئة

تتعدد التصنيفات التي قدمت للدول الناشئة ، وأهم التصنيفات نوردها في الشكل رقم (02) الذي اعتمدته كل من FMI/OCDE و HSBC و FTSE و Goldman Satchs.

الشكل رقم (02) : تصنيف الاقتصاديات الناشئة حسب FMI/OCDE و HSBC و FTSE و Goldman Satchs

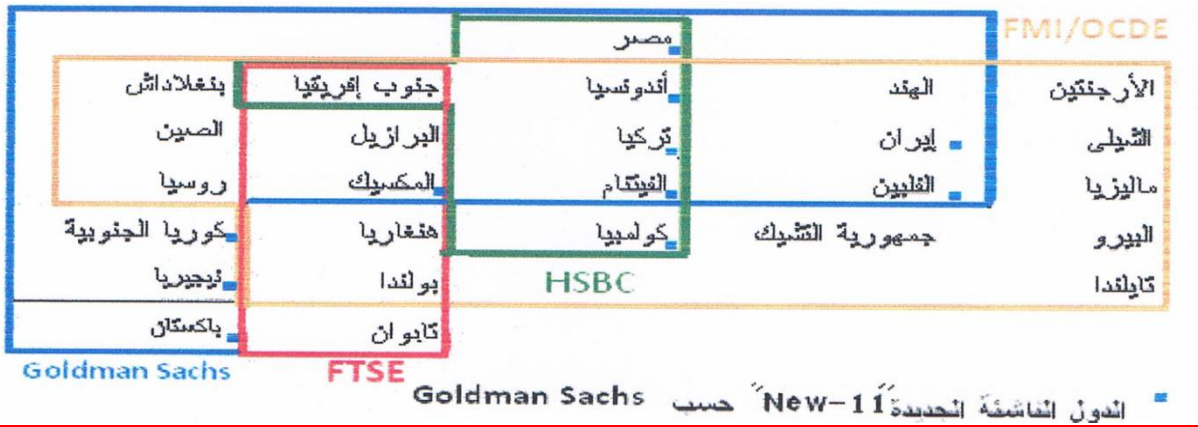

المصدر : بن علي عبد الغاني ، موسلي أمينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 5.

[63] سامية زيطاري ، (2004) : ديناميكية أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة : حالة أسواق الأوراق المالية العربية، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ص 45.

[64] ايهان كوزي وإسوار براساد ، (2010) : "الأسواق الناشئة تشب عن الطوق " ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 47 ، العدد 4 ، ص 7.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن جنوب إفريقيا الدولة الوحيدة المشتركة في جميع التصنيفات الأربعة (FMI/OCDE وHSBC و FTSE و Goldman Satchs) أما دول البريكس فإننا نجدها ضمن التصنيف المعتمد من قبل كل منFMI/OCDEو Goldman Satchs مع دول أخرى .

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاديات الناشئة ونشأة تكتل البريكس

1. خصائص الاقتصاديات الناشئة

هناك معايير مختلفة ومتعددة يمكن اعتمادها لاعتبار دولة ما ناشئة أهمها ما يلي[65]:

- نمو تجارتها الخارجية يفوق المبادلات التجارية الخارجية .
- زيادة مطردة في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد من الدخل .
- وجود رؤوس الأموال الأجنبية التي يتم استثمارها لفترة طويلة .
- اقتصاد متنوع لا يعتمد على تصدير المواد الأولية فقط .
- امتلاكها لشركات عالمية في عدة بلدان حيث يكون كل أو جزء من رأس المال لمساهمين خواص .
- تتوفر الاقتصاديات الناشئة على آفاق واعدة بفضل حيويتها الديمغرافية وعدد المستهلكين ونجد كذلك أن Miller حدد ثلاثة مجموعات من الخصائص المشتركة بين الدول الناشئة[66] :

✓ **الأولى** : تشمل الخصائص المادية كالبنية التحتية غير الملائمة والشبكة التجارية غير المكتملة .

[65] بن علي عبد الغاني ،موسلي أمينة ، نفس المرجع السابق ، ص 6.

[66] زيات عادل ، (2017/2016) : إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1، ص ص 207-206.

- ✓ **الثانية** : ترتبط بالخصائص السياسية والاجتماعية ، كعدم الاستقرار السياسي وضعف الانضباط الاجتماعي إلى جانب وجود إطار تشريعي غير ملائم وخصائص ثقافية فريدة من نوعها في هذه المجتمعات .
- ✓ **الثالثة** : تشمل الخصائص الاقتصادية للدول الناشئة ، ونجد ضمنها انخفاض دخل الفرد في هذه الاقتصادات ، إدارة العملة المحلية مركزيا وعدم ترك قيمتها تتحدد في السوق ، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومحاولة التأثير عليه في إطار إدارة المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق .

وتتميز أيضا الدول الناشئة مقارنة بالدول النامية ، بميلها المتواصل للانفتاح على الخارج والتخلص من كل ما يمكن أن يعرقل ذلك ، فمن خلال الجدول نلاحظ أن الدول الناشئة لا تزال تقيم بعض الحواجز الجمركية إلا أنها تحاول تحرير القطاع التجاري في إطار تبنيها للفكر الرأسمالي وتوجهها لتطبيق مبادئه .

2. نشأة تكتل البريكس

منتدى تكتل "بريكس" منظمة دولية مستقلة تجمع خمس دول اقتصادية كبرى تعمل على تشجيع وتطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها وصولا إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية .

بدأت أولى مراحل التفاوض تشكيل هذه المنظمة الاقتصادية التي أطلق عليها أولا تسمية "البريك" وضمت في بدايات مراحل تكوينها كلا من وزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين في سنة 2006 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وانضمت إليها جنوب إفريقيا في أوائل عام 2011، بدافع من الصين ليزداد اسمها حرفا آخر وتصبح "بريكس" ، وهي مختصر للحروف الأولى

(باللغة الانجليزية) المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا[67] .

عقدت مجموعة "البريك" أول قمة لها في يوليو 2008 باليابان على هامش قمة الثماني الكبار.

خلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد الكثير من الانتقادات والمعارضة نتيجة للمبادئ المهيمنة التي تمثل جوهره وأساسه، وشكلت في نظر الكثير من المفكرين الاقتصاديين السبب المباشر في تعميق الأزمات التي مرّ بها الاقتصاد العالمي وآخرها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008[68] .

كان نتيجة للأزمة المالية العالمية الأخيرة ، أن شهد الاقتصاد العالمي هزات وارتدادات متتالية، كانت السبب المباشر لتراجع وانهيار الكثير من الاقتصاديات المتقدمة، والسبب في صعود وتعاظم مكانة اقتصاديات صاعدة ونامية استطاعت الصمود وتفادي آثار هذه الأزمة مثل روسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا والهند والصين وماليزيا واندونيسيا وغيرها من الاقتصاديات الناشئة .

شكل هذا التراجع والصعود معادلة جديدة في ميزان القوى الاقتصادية والسياسية الدولية ، ما مهد لتلاقي مفاهيم ومصالح دولية مشتركة قامت على محاولة تشكيل نظام اقتصادي متعدد القطبية جمع كلا من دول روسيا والصين والهند والبرازيل ودفعهم لعقد أول اجتماع قمة بين رؤساء الدول السابق ذكرها (البرازيل ، روسيا ، الهند والصين) في مدينة ليكاترينبرج في روسيا 2009 حيث تم الإعلان عن ضرورة تأسيس نظام عالمي متوازن ، واتفقوا على مواصلة التنسيق في القضايا الاقتصادية العالمية الآتية ، بما فيها التعاون في المجال المالي والتجاري والسياسي .

---

[67] البريكس وإفريقيا ، (2013) : مجلة إفريقيا قارتنا ، العدد الرابع ، القاهرة ، ص 1.

[68] دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية (2014) : مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد 30 ، جامعة الجزائر 3 ، ص 14.

يوما بعد يوم يتصاعد الدور الدولي والاقتصادي لدول مجموعة البريكسBRICS بشكل واضح، فهي أسرع دول العالم نموا حاليا وأقلها تأثرا بالأزمة الاقتصادية والمالية .

ومن حيث الحجم يقطن مجموعة دول البريكس حوالي ربع سكان العالم، وهي من هذا المنطلق تمثل أكثر دول العالم كثافة من الناحية السكانية، الأمر الذي يجعل منها أكبر أسواق العالم من حيث أعداد المستهلكين.

المبحث الثاني :سياسات الانفتاح التجاري في عدد من الدول الناشئة والأهمية التجارية لطريق الحرير الصيني

لقد حاولت بعض القوى الاقتصادية الصاعدة الانتقال من وضع مثقل بالضعف والتهميش إلى أداء اقتصادي مميز بالنجاح في العديد من المجالات معتمدة في ذلك سياسات الانفتاح التجاري من بينها ماليزيا، كوريا الجنوبية والصين من خلال اطلاقها لمشروع طريق الحرير الذي ساهم في ازدهار العديد من البلدان والمدن التي كانت تقع على مساره .

المطلب الأول : التجربة الماليزية

تعد تجربة ماليزيا تجربة جديرة بالتأمل ، لكونها قامت على مواجهة الصعاب جغرافية كانت أو ديمغرافية ، حيث استطاعت هذه الدولة تحقيق اقتصاد باهر .

1. تطور الاقتصاد الماليزي

لقد أصبح الاقتصاد الماليزي من أكثر اقتصاديات العالم ديناميكية خلال أوائل التسعينات ، واتسمت تلك الفترة بتحالف رجال الأعمال والحكومة في القيام بدور متبادل في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في القطاع الصناعي والخدمي.

أما في الوقت الحالي فتشمل الصادرات الماليزية على الآلات الكهربائية والتي بلغت مساهمتها 60% في صادرات ماليزيا الصناعية ثم تأتي بعد ذلك كل من المستويات والكيماويات والبترول والمعادن ، كما خلقت ماليزيا نجاحا على مستوى تنويع أسواقها العالمية ، حيث تقوم بالتصدير إلى اليابان 17% ما صادراتها

الإجمالية ، وما نسبته 16% من صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي وما يقارب 15 % إلى الولايات المتحدة الأمريكية[69] .

لقد استفادت ماليزيا من الانفتاح الكبير على الخارج عبر اندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني ، ونرى مظاهر التقدم واضحة من خلال تحولها من بلد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والإلكترونية ، كما كانت تجربتها الفائقة النجاح في مواجهة الأزمة الاقتصادية لعام 1997 .

2. التصنيع في ماليزيا :

مرت تجربة ماليزيا في التصنيع بعدة مراحل كالتالي[70] :

1.2. مرحلة صناعات إحلال الواردات :

بدأت في مطلع الستينات ، إذ تم تطبيق سياسة إحلال الواردات وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم ، وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية ومواد البناء ، والتبغ والبلاستيك والكيميائيات ، وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار عام 1968 لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات .

2.2. مرحلة الصناعات التصديرية :

بدأت في مطلع السبعينات إذ شجعت الحكومة دخول الاستثمارات في مجال الإلكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفر العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق تجارة حرة ، وعملت الحكومة على استضافة شركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط الإنتاج في ماليزيا ، كما

[69] سليمان دحو : التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016 ، ص ص 62-63.

[70] علي أحمد درج : التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا ، مجلة العلوم الصرفة والتطبيقية ، المجلد 23 ، العدد 3 ، بابل ، العراق ، 2015 ، ص ص 1368 – 1369 .

سمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلع للتصدير لتملك ملكية تامة دون اشتراط المساهمة المحلية.

3.2. مراحل التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية :

بدأت هذه الفترة في مطلع الثمانينات إذ شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات كما شجعت على تصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بروتون) ثم التوسع في صناعات الأسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الإلكترونات والنسيج التي بدأت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب 40% من العمالة .

ويلاحظ في هذه الفترة تمتع الصناعات الوطنية بالحماية الحكومية ودخول الدول في مشروعات كثيرة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية .

4.2. مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة :

بدأت هذه الفترة في بداية التسعينات إذ شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات وهي صناعات عالية التقنية تتطلب رأس مال كبير ومهارة عالية ، وذلك من أجل زيادة تنافس المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة أسواقها المحلية، وطنية فرضت من خلالها قيودا مشددة على سياستها النقدية وأعطت البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ خطة طوارئ لمواجهة هروب رأس المال الأجنبي وجلب النقد الأجنبي للداخل واستطاعت ماليزيا الخروج من أزمتها المالية خلال سنتين[71] .

3. مؤشرات الاقتصاد الماليزي

يصنف البنك الدولي ماليزيا على أنها اقتصاد منفتح بشكل كبير بدخل متوسط أعلى ونمو اقتصادي شامل ، ومن بين أبرز المؤشرات نجد[72] :

[71] نادية فاضل عباس فضلي : التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 -2010 ، مجلة دراسات دولية ، العدد 54، ص 156.

[72] بوزرب خير الدين ، خوالد أبوبكر (2019) : تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا : الجهود المبذولة والنتائج المتحققة ، ط1، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، الجزائر ، ص 132.

1.3. **معدل النمو الاقتصادي** : يعتبر معدل النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات لتقييم التنمية المستدامة ، ويعتمد الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو، كما هو مبين أدناه.

الجدول رقم (03) :تطور الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (2007-2016) (مليون رينجيت)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
GDP	687.148.0	795184.0	812435.0	821435.0	911733.0
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
GDP	971251.0	1.018.614.0	1.106.442.0	1.157.723.0	1.230.121.0

المصدر :بوزرب خير الدين ، خوالد أبو بكر ، نفس المرجع السابق ، ص 133

يظهر الجدول رقم (03) نمو الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا خلال الفترة على الرغم من الانخفاض الطفيف خلال سنة 2008 على ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية ، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي عاد ليحقق نتائج جيدة مقارنة مع فترة ما قبل الأزمة حيث ارتفع GPD من 687.148 مليون رينجيت سنة 2007 إلى 971.251 مليون رينجيت سنة 2012 ، في حين ووصل إلى حدود 1.2 مليار رينجيت سنة 2016، ويعكس هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا التنويع الاقتصادي والخصائص القطاعية المختلفة للاقتصاد الماليزي وانعكاسه على الأداء الاقتصادي والمعدلات المحققة.

2.3. **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** :

من أهم المؤشرات دلالة على مستوى الرفاه في المجتمع وكذلك مؤشر لقياس حجم السوق ، وتبرز حالة ماليزيا ضعف في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، فعلى الرغم من التزايد الواضح في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن نصيب الفرد منه لم يسر بنفس الوتيرة وهو ما يبرزه الجدول الموالي :

الجدول رقم (04) : معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا(2003– 2016)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي %	3.6	4.72	3.34	3.62	4.37	2.95	3.27
السنة	2010	2011	2013	2014	2015	2016	2017
معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي %	5.48	3.37	3.53	2.80	4.18	3.27	2.71

المصدر : عائشة عباش ، نهى الدسوقي (2019) : أبعاد التجربة التنموية : دراسة تحليلية في الخلفيات .. الأسس ..الآفاق ، ط1 ، المركز الديمقراطي العربي للنشر والتوزيع: الجزائر، ص 133.

يبرز من خلال الجدول التذبذب الحاصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولعل الأبرز التذبذب الحاصل منذ 2008، وخلال السنوات الأخيرة ، وهو ما يبرز أن الاقتصاد الماليزي يتميز بدرجة هشاشة قوية باتجاه التحولات الدولية الحاصلة ، والدليل على ذلك هو التراجع الحاصل خلال الأزمة المالية العالمية 2008.

المطلب الثاني : تجربة كوريا الجنوبية

استطاعت كوريا أن تقفز بنصيبها من التجارة الدولية ، ويرجع السبب الرئيسي وراء ذلك إلى إقناع حكومات كوريا المتتابعة لإستراتيجية التنمية الاقتصادية من خلال تنمية الصادرات الوطنية .

1. تجربة كوريا الجنوبية ونظام السوق المفتوح :

في أعقاب الحرب الكورية اتجهت كوريا الجنوبية نحو نظام الاقتصاد الحر والانفتاح على العالم الخارجي من خلال إعطاء الأولوية للتصدير، وقد ساعدها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، لبيان نجاعة النظام الاقتصادي المفتوح .

1.1. اقتصاد السوق الحر وتشجيع الصادرات الكورية الجنوبية

أ. سياسة إعطاء الأولوية للتصدير :

يقسم " Hoffman " مراحل التطور الاقتصادي للدولة إلى أربعة مراحل [73]:

المرحلة الأولى :إذا كان المعامل بين (3.5 – 6.5) تكون الدولة في المرحلة الأولى من التصنيع (صناعة الأغذية والمنسوجات) ، وأنجزت كوريا الجنوبية تلك المرحلة في نهاية عام 1967 ، وبداية عام 1968م ، خلال الخطة الاقتصادية الأولى التي ركزت على الصناعات الخفيفة ، عندما وصلت قيمة الصادرات الكورية إلى 300 مليون دولار أمريكي.

المرحلة الثانية :عندما يكون المعامل بين (1.5 – 3.5) تكون الدولة في المرحلة الثانية من التصنيع وتكون قد حققت بعض المستوى من التطور في صناعاتها ، وتحققت تلك المرحلة بين الأعوام (1968/1967 – 1971/1970) ، وفي هذه المرحلة أصبحت الصناعات الموجهة للتصدير اعتيادية وأنشأ الكثير من الصناعات الجديدة ، وبدأ حجم التصدير يزداد بسرعة كبيرة حتى بلغ 1 مليار دولار عام 1970 م، وارتفع متوسط نصيب الفرد القومي إلى 250 دولار، ووصل معامل " Hoffman " في هذه المرحلة إلى (1.39).

المرحلة الثالثة : تكون الدولة في هذه المرحلة من التصنيع عندما يكون المعامل بين (0.5 – 1.5)، وعندها تكون صناعة الماكينات والمعدات والمنتجات المعدنية قد بدأت بالنمو، وتحققت تلك المرحلة في كوريا الجنوبية ما بين الأعوام

[73] سعيد كامل فخري الدهشان ، (2017) : التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية التجارة ، غزة، ص ص 52-53.

(1971/1970 – 1978/1977) ، وخلال هذه المرحلة من التصنيع استمر حجم التصدير في الارتفاع عام بعد عام ، حتى وصل إلى 10 مليار دولار عام 1977 م، وقد انكمش معامل Hoffman " ووصل إلى أقل من واحد صحيح (0.96) .

المرحلة الرابعة :تدخل الدولة المرحلة الرابعة من التطور الصناعي عندما يكون معامل "Hoffman أقل من (0.5)، وفي هذه المرحلة تكون الدولة قد دخلت طور الصناعة المتقدمة، وتحققت تلك المرحلة (1978/1977 – 1988/1987) ، ويمكن الاعتبار أنه قد اكتملت عملية التصنيع المخططة في هذه المرحلة .

ب. النموذج الهرمي للتصنيع الموجه للتصدير :

بينما زادت الصادرات ، زاد بالمقابل استيراد المواد الخام، والآلات والمعدات ، وكلما زاد تصدير الاقتصاد الكوري ، كلما أصبح تابعا ومعتمدا للاقتصاديات المتقدمة مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، لأن أساس الاقتصاد الكوري كان ضعيفا في ذلك الوقت ، وللخروج من مثل هذه الصعوبات وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، كان على كوريا أن تقف على قدميها في مجالات إنتاج الماكينات ، والمعادن ، والصناعات الكيماوية ، وكذلك الاستقلال في مجال العلوم والتكنولوجيا ، لدعم صناعاتها الثقيلة[74] .

2. عوامل نجاح التجربة الكورية

تتمثل عوامل نجاح التجربة الكورية في[75] :

1.2. المورد البشري :تتوفر كوريا الجنوبية على تجمع بشري يقدر بـ 48 مليون نسمة تصل نسبة النشاط منهم 72 % ، يتميزون بالانضباط والمشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية (العمال، الأحزاب السياسية ، العلماء ...) ، هذه السياسة أعطت

[74] سعيد كامل فخري الدهشان ، نفس المرجع السابق ، ص ص 54 – 55.

[75] إلياس حناش ، (2018) : واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بوضياف ، المسيلة ، ص ص 103-102

رؤية موحدة حول السياسة الاقتصادية ، واستثمرت كوريا بكثافة منذ البداية في التعليم ومدارس التكوين المهني لتطوير إنتاجية عمالها وتحسين مهاراتهم عن طريق التدريب والتكوين لمواكبة التطورات التكنولوجية التي واكبت عمليات التصنيع السريع ، وهكذا ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من 2.5 % سنة 1951 ووصلت إلى أكثر من 23% من الميزانية بحلول الثمانينات ، كما أولت الدولة التدريب والتكوين المهني اهتماما كبيرا مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا ، وبلغ عدد الطلبة الذين يتابعون دراساتهم في الشعب التقنية والعلمية حوالي 70 % من مجموع الطلبة سنة 1980.

2.2. الشركات العملاقة :كان القطاع الكوري الخاص منظما على شكل شركات عملاقة تزاول الأنشطة الاقتصادية والتجارية وتستحوذ على جزء كبير من مجموع الإنتاج، وبالتالي جزء كبير من الصادرات . وشكلت هذه الشركات الخاصة الذراع التنفيذية للدولة ، حيث كانت هذه الأخيرة تحدد الاختيارات الإستراتيجية والخطط التنموية وتتولى الشركات الخاصة التنفيذ ، واستفادت هذه الأخيرة من المساعدات الحكومية لتتحول من الصناعات التي تعتمد على يد عاملة كثيفة إلى الصناعات الثقيلة في السبعينات ثم إلى الإلكترونيات والصناعات المتطورة التي تحتاج لرأس مال كثيف بحلول الألفية الثالثة .

3.2.الجانب التنظيمي و التخطيطي : يعود نجاح التجربة التنموية لكوريا في جزء كبير منه ، إلى الدور الذي لعبه الموظفون الحكوميون في مجلس التخطيط الاقتصادي ، ومكتب التنسيق والتخطيط ووزارتي المالية والتجارة ، حيث أنشأت وحدات التخطيط والتسيير في كل وزارة ، وتشكلت هذه النخبة الإدارية من ذوي التعليم العالي ، حيث كانوا يحملون شهادات عليا من جامعات محلية وأخرى خارجية رائدة على المستوى العالمي ، وكانت لديهم رؤية اقتصادية واضحة ، وكانوا يسهرون

على التخطيط وتحديد الأهداف والخطوط العريضة وتطبيق الاستراتيجيات لحل مشكلات التنمية والتعليم والقضاء على الفقر ، وبناء اقتصاد حديث وبنية صناعية وتكنولوجية متطورة وتحديث البنية التحتية وتحسينها وتحضير الصناعة الكورية لدخول الأسواق العالمية وتحويل البلد إلى قوة اقتصادية وتجارية عالمية.

4.2. العوامل الخارجية : ساهمت الولايات المتحدة في التجربة التنموية الكورية عن طريق توفير مظلة أمنية وتقديمها لمساعدات مالية مهمة ، حيث قادت الولايات المتحدة الأمريكية قوات الحلفاء في الحرب الكورية وأعادت قوات الشمال إلى ما وراء خط 91 ، ثم وقعت اتفاقية الدفاع المشترك مع كوريا الجنوبية سنة 1953م ، وبلغ مجموع المساعدات العسكرية والاقتصادية الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية في الفترة (1947–1976) إلى حوالي 12.6 مليار دولار ، وبلغ حجم المنح الاقتصادية والقروض 6 ملايين دولار ، وهو ما يقارب مجموع المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكل الدول الإفريقية والمقدرة بـ 6.89 مليار دولار خلال تلك الفترة .

المطلب الثالث : التجربة الصينية

لقد نجحت الصين في تنمية صادراتها وانتقال من التصدير الأحادي إلى تصدير متعدد ، مما انعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها.

1. مراحل إصلاح التجارة الخارجية الصينية

مرت سياسات الإصلاح بالمراحل التالية[76] :

1.1. الفترة ما بين 1978 –1983 : بدأت مسيرة الإصلاحات في عام 1978 بدور قوي للدولة في التخطيط للتجارة الخارجية وتوفير المواد اللازمة للاستيراد من خلال التصدير ، وكل أنشطة التجارة الخارجية كانت محتكرة في 12 شركة فقط ،

[76] دلامي نجية ، (2012) : دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص ص119-120.

والتي كانت مسؤولة عن تطبيق الخطة المركزية للدولة ، ويقوم المصدرون بتزويد الحصة المستهدفة لتلك الشركات للتصدير وكل المتحصلات من التصدير كانت تحول إلى البنك المركزي بسعر الصرف الرسمي ، والدولة تضع خطة الواردات وتحديد الواردات من الغذاء والمواد الأولية الخام والسلع الوسيطة لسد فجوة الطلب المحلية والشركات لم تكن حرة في تحديد أي السلع تصدر أو تشترى .

2.1. الفترة ما بين 1984 –1987 : اتخذت الصين في هذه الفترة ثلاث خطوات رئيسية للاتجاه نحو تحرير نظام التجارة الخارجية وهي :

- تقليل دور خطة التجارة وكان له أثر كبير في الواردات عن الصادرات ونظام موجه نحو السوق تدريجيا ، وتنويع التجارة .
- بدأت الحكومة تطبيق لامركزية نظام سعر الصرف وتوفير النقد اللازم للاستيراد.
- إزالة احتكار شركات التجارة الخارجية وأصبح نظام الخارجية وأصبح نظام الخارجية لامركزي والسماح للفروع أن تكون مستقلة في ملكيتها .

3.1. الفترة ما بين 1988–1998:

- سلسلة من السياسات الإصلاحية تم تنفيذها عام 1988 ، وهي من المرجح أن ساعدت في زيادة حجم الصادرات وزيادة دخول شركات التجارة الخارجية.
- تقليل السلع في النظام الإجباري للصادرات .
- زيادة في فاعلية سعر الصرف للمصدرين والذي أصبح مرجع سعر صرفي الاسمي .
- أسعار المنتجات المحلية ارتفعت على المستوى الدولي وفي عام 1991 تم تخفيض دعم سلع الاستيراد .

4.1. الفترة 1994 وما بعدها :

- في جانفي عام 1994 تم توحيد سعر الصرف في المبادلات بسعر السوق مما أدى إلى انخفاض سعر الصرف الاسمي 50% .
- تم إلغاء نظام الحصص .
- تغيرات في نظام الضرائب في معاملة الصادرات ، معدل صفر ضريبة تم تقديمه للشركات المحلية والمنشأة حديثا .
- إصلاح نظام سعر الصرف والتغيرات في السياسة الضريبية قادت إلى ارتفاع قوي في الصادرات .
- إلغاء الخطة الإلزامية للاستيراد .
- خفض مجموعات التعريفة الجمركية والقيود المفروضة على الواردات .

2. سياسة الانفتاح الاقتصادي الصيني على العالم الخارجي

إن كل ما يجري في الصين من إصلاحات اقتصادية وانفتاح على دول العالم وخصوصا الدول الغربية ، يستند إلى التجربة الاقتصادية التي كان وراءها الرئيس الصيني السابق Xiaoping Ding ، وقد جسد هذا التوجه بمقولته الشهيرة " ليس المهم لون القط أبيض أم أسود ... ما دامت القطة تصطاد الفأر فهي قطة جيدة " ، فهو يرى أن المهم هو أن تحصل الصين على التكنولوجيا ورؤوس الأموال التي تحتاجها الصين من أجل نهضتها ، وأعلنت الصين أن الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها الصين دون ثمة تغيير ، بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة ، ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية ، وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة

في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية .[77]

1.2. أهداف الانفتاح على العالم الخارجي : وتتمثل في[78] :

- جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي، وقد قسم أحد مستشاري الأمين العام السابق للحزب الشيوعي zhao xiang الدول إلى أربع مجموعات من حيث القدرة على التعامل مع المتغيرات التي تصيب المجتمع الدولي في جوانب عدة وهي كالآتي :

أ. حكومات جامدة واقتصاد جامد : أي أن هيكل السلطة من ناحية وبنية الاقتصاد من ناحية ثانية ليسا مؤهلين للتكيف مع المتغيرات ، ومثال ذلك الاتحاد السوفياتي سابقا .

ب. حكومات جامدة واقتصاد مرن : أي أن آليات التكيف في القطاع الاقتصادي أوفر منها في القطاع السياسي ، ومثال ذلك الدول التي تدعى " النمور الآسيوية".

ج. حكومات مرنة واقتصاد جامد : أي أنه نمط مغاير للنمط السابق ، ففي هذا النمط تكون الحكومة أكثر قدرة على التكيف من البنية الاقتصادية ، كما هي الحال في الهند .

د. حكومات مرنة واقتصاد مرن : وهو النمط المتوافر في الدول المتطورة ، حيث يتمتع كل من الحكومة والاقتصاد بوفرة لآليات التكيف مع التغيرات الدولية ، ويرى المستشار أن الصين يجب أن تعمل على الانضمام إلى هذه المجموعة .

---

[77] منصور فالح اسماعيل الحيصة(2009) : الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990-2008) ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة مؤتة ، ص 78.

[78] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، نفس المرجع السابق ، ص 79.

- إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيرا الدفاع .
- منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلالية عن بيروقراطية الحزب.
- تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية .
- السعي للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية .
- تشجيع المرافق السياحية والشروع في عملية واسعة لبناء هذه المرافق.

2.2. تطبيق آليات السوق في الاقتصاد الصيني :

أصبحت هذه التجربة نموذجا للدول الأخرى لاسيما دول العالم النامي، بعد أن أحدث تحولات كبيرة في شعب يزيد تعداده 1.3 مليار نسمة ، حيث استطاعت هذه التجربة توفير الملبس والمأكل لخمس سكان العالم، ومن المؤشرات التي تدل على أن الصين ماضية في هذا الطريق ، إنشاء خمس مناطق اقتصادية تطبق فيها سياسات اقتصادية خاصة ، والتي يمكن توضيحها بما يلي[79] :

- تعتمد تنمية اقتصاد المناطق الخاصة بشكل رئيسي على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة منها ومن منتجاتها بشكل أساسي نحو التصدير ، إن اقتصاد المناطق الخاصة هو وحدة جامعة مكونة من المؤسسات المشتركة الاستثمار والمؤسسات التعاونية بين الصين والأجانب والمؤسسات الأجنبية الاستثمار بشكل أساسي إلى جانب وجود الأشكال الاقتصادية المتنوعة الأخرى ، ويخضع الاقتصاد في المناطق الخاصة لقيادة الاقتصاد الاشتراكي في عموم الصين.
- تقديم الامتيازات والتسهيلات الخاصة في مجالات الضرائب وإجراءات تأشيرات الدخول والخروج للتجار الأجانب القادمين إليها بقصد الاستثمار .
- تطبيق نظام إداري مختلف عن نظام المناطق الداخلية، إذ تتمتع المؤسسات فيها بالحرية الأكبر .

[79] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، نفس المرجع السابق ، ص 81.

3. المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مستوى النمو في الاقتصاد الصيني

لقد حققت التجربة الاقتصادية في الصين تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني ونستدل على نجاح هذه التجربة من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالية المتحققة والتي انعكس بشكل إيجابي في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ويشير الجدول التالي إلى تحقيق نسب مرتفعة من النمو الاقتصادي مما يعكس قدرة الاقتصاد الصيني على لعب دور مؤثر في الاقتصاد العالمي .

1.3. معدل النمو الاقتصادي في الصين

جدول رقم (05) : يوضح معدلات النمو الاقتصادي في الصين للفترة (1997-2017)

السنة	النمو الاقتصادي في الصين	السنة	النمو الاقتصادي في الصين
1997	9.3	**2007**	13.0
1998	7.8	**2008**	9.0
1999	7.6	**2009**	9.3
2000	8.4	**2010**	9.4
2001	8.3	**2011**	9.5
2002	9.1	**2012**	7.8
2003	10.0	**2013**	7.7
2004	10.1	**2014**	7.2
2005	10.4	**2015**	6.9
2006	11.6	**2017**	6.8

المصدر : منصور فالح إسماعيل الحيصة ، نفس المرجع السابق ، ص 83.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن النمو الاقتصادي الصيني قدر بـ 9.3 سنة 1997 ثم بدأ في الانخفاض تدريجيا سنتي 1998 و 1999 بـ 7.8 و 7.6 على التوالي ، ولكن سرعان ما ارتفع من جديد سنة 2000 ليقدر بـ 8.4 ، وقد بلغ ذروته سنة 2007 قدرته الصين بـ 10.3 ، أي أن معدل النمو الاقتصادي في الصين عرف تذبذبا في الفترة من 1997 إلى 2017

2.3. الفائض في الميزان التجاري

يوضح الجدول رقم (06) الفائض في الميزان التجاري للصين، خلال فترة بالغة الأهمية في مسار التحول في النموذج الصيني.

جدول رقم (06) : يوضح الفائض في الميزان التجاري للفترة 1997 -2018 (ببلايين الدولارات)

السنة	الميزان التجاري	السنة	الميزان التجاري
1997	109.0	**2005**	115.0
1998	118.7	**2006**	111.2
1999	120.5	**2007**	90.5
2000	121.5	**2008**	64.9
2001	136.7	**2009**	198.1
2002	134.9	**2010**	184.5
2003	136.4	**2018**	37.4
2004	128.3		

ملاحظة: الاحصائيات من:(سنة 2011 إلى غاية 2017) غير متوفرة.

المصدر : منصور فالح إسماعيل الحيصة ، نفس المرجع السابق ، ص 83.

نلاحظ بأنه في سنة 1997 قدر بـ 109 بليون دولار ، لترتفع سنة 1998، وقد استمر في الارتفاع حتى سنة 2001 حيث بلغ 136.7 بليون دولار ، ليشهد بعد ذلك تذبذبا في القيمة ، حيث عرف سنة 2018 انخفاضا شديدا قيمته 37.4 بليون دولار .

3.3. نمو الصادرات في الصين :

بخصوص الجدول رقم (07) فإنه يبين نمو الصادرات الصينية للفترة من 1997 إلى 2015، كما هو مبين أدناه .

جدول رقم (07) : يوضح نمو الصادرات للفترة 1997 – 2015

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
1997	24.6	**2005**	17.9
1998	26.3	**2006**	21.3
1999	40.0	**2007**	43.1
2000	31.0	**2008**	24.1
2001	33.7	**2009**	24.3
2002	23.1	**2011**	26.9
2003	21.3	**2013**	24.5
2004	15.6	**2015**	22.0

المصدر : منصور فالح إسماعيل الحيصة ، نفس المرجع السابق ، ص 84.

نلاحظ بأن الصادرات متفاوتة من فترة لأخرى ، ففي سنة 1997 كانت الصادرات الصينية تقدر بـ 24.6 ، لبأ في الارتفاع سنتي 1998 و 1999 ، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر طويلا حيث انخفض سنة 2000 ليبلغ 31 أنه في سنة 2007 كانت الصادرات في الصين تبلغ 43.1 وهي أعلى قيمة بالنسبة لهذه الفترة ، ثم شهدت انخفاض حاد وصل إلى 22 سنة 2015.

4.3. الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية الصين الشعبية :

هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية من خلال مدة زمنية محددة ، وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لجمهورية الصين الشعبية فهو الثاني في العالم بعد الو. م .أ وهذا بعد أن كان في المرتبة بعد اليابان .

جدول رقم (08) : تطور الناتج المحلي الإجمالي للصين للفترة 1991 -2015

السنة / PIB	1991	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصين	3.83	7.35	1.21	2.29	6.10	7.57	8.56	9.61	1.05	1.10

المصدر : عبد الرحمان أوجانة(2016) ، الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية، 1991-2016 ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ص 88 (بالتصرف).

بالرغم من أن الصين كانت متأخرة كثيرا عن اليابان في حجم الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه بسبب معدلات النمو الكبيرة جدا استطاعت أن تتجاوز الناتج المحلي الياباني، حيث شهد هذا الأخير ارتفاعا بسيطا ثم أخذ في التراجع ، ففي 1991 كان حجم الناتج المحلي الأمريكي يفوق نظيره الصيني بحوالي 20 ضعف. أما في سنة 2015 فقد قلصت الصين هذا الفارق كثيرا جدا فأصبح الفارق بينهما حوالي الضعف فقط، ويتوقع الاقتصاديون أنه في حدود 2027 سيتجاوز الناتج المحلي الصيني منافسة الأمريكي.[80]

المطلب الرابع :استراتيجية الامتداد التجاري الصيني العابرة للحدود عن طريق إحياء مشروع طريق الحرير

تمثل "مبادرة الحزام والطريق" إحياء لفكرة طريق الحرير القديم، الذي كان يربط الصين بالعالم الخارجي، كما أن له تأثير كبير على ازدهار كثير من الحضارات القديمة مثل الحضارة الصينية والحضارة الهندية وغيرهما ، حيث أنها أرست القواعد للعصر الحديث.

1. التطور التاريخي لمشروع طريق الحرير للصين :

لقد مرّ طريق الحرير الصيني بعدة تطورات مختلفة نذكرها فيما يلي :

1- عبد الرحمان أوجانة (2016) :الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال اهم المؤشرات والتقارير الدولية، 1991-2016 ،مذكرة ماجستير منشورة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،ص 88..(

1.1. الخلفية التاريخية لطريق الحرير

تعود بداية طريق الخرير إلى حكم سلاسة HAN في الصين قبل حوالي مائتي سنة قبل الميلاد ، وقد أطلق عليه هذا اللقب سنة 1877م من قبل العالم الجيولوجي الألماني البارون Ferdinand von Richthofen ، وقد كان لطريق الحرير دورا كبيرا في ازدهار العديد من الحضارات القديمة، مثل المصرية ، والصينية والرومانية والهندية، وقد توقف كخط ملاحي للحرير مع حكم العثمانيين في القسطنطينية[81].

لقد بدأ الحرير يأخذ طريقه إلى الصين وإلى أرجاء العالم قبل خمسة آلاف سنة وليس الحرير وحده ، وإنما تسربت معه بضائع كثيرة ما لبث انتقالها أن اتخذ مسارات محددة عرفت منذ الزمن القديم باسم طريق الحرير، وفي واقع الأمر فإن طريق الحرير لم يكن طريقا واحدا وإنما شبكة من الطرق الفرعية التي تصب في طريقين كبيرين أحدهما شمالي (صيفي) والآخر شتوي. وقد انتظمت مسارات طريق الحرير منذ القرن الخامس قبل الميلاد . فلم يتوقف شأن طريق الحرير على كونه سبيل تجارة بين الأمم والشعوب القديمة وإنما تجاوز بين الاقتصاد العالمي إلى آفاق إنسانية أخرى فانتقلت عبره الديانات فعرف العالم البوذية وعرفت آسيا الإسلام وانتقل عبره البارود فعرفت الأمم الحروب المحتدمة المدمرة، وانتقل عبره الورق فحدثت نقلة كبرى في تراث الإنسانية مع النشاط التدويني الواسع الذي سهل الورق أمره وانتقلت عبره أنماط من النظم الاجتماعية التي لولاه كانت ستظل مدفونة في مناطق وسط آسيا .

غير أن النشاط الاقتصادي بقي هو العامل الأهم والأكثر أثرا ويكفي لبيان أثره وأهميته أنه أدى إلى تراكم المخزون العالمي من الذهب في الصين حتى أنه بحلول القرن العاشر ميلادي صارت الصين وحدها تمتلك من مخزون الذهب قدرا أكبر مما

[81] عمار شرعان ، (2019) ، مبادرة الحزام والطريق الصينية، مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ألمانيا ، ص 5.

تمتلكه الدول الأوروبية مجتمعة، ومن اليابسة إلى البحر انتقل الاقتصادي العالمي نقلة كبيرة مع اكتشاف التجار أن المسارات البحرية أكثر أمنا من الطرق البرية ، وقد تزامن ذلك مع اشتعال الحروب المغولية – الإسلامية بقلب آسيا ، وشيئا فشيئا اندثرت معالم طريق الحرير وصارت البضائع والثقافات الإنسانية تنتقل في مسارات بحرية منتظمة تتجه عبر المحيط الهندي إلى شمال إفريقيا مرورا بالبحر الأحمر لتستلم القوافل البرية البضائع من آخر نقطة في خليج السويس لتنقلها إلى المراكب الراسية في ثغر دمياط وما حوله من موانئ [82].

2.1. الخلفية التاريخية لمشروع الحزام والطريق الصيني

منذ أن أطلق الرئيس الصيني chi ginbing زيارته إلى كازاخستان عام 2013 مبادرته " البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" ، المعروفة اختصارا باسم "حزام واحد وطريق واحد " ، باتت هذه المبادرة تشكل المحرك الأساسي للسياسة الصينية داخليا وللدبلوماسية الصينية خارجيا ، وأدرجت رسميا عام 2014 ضمن خطة أعمال الحكومة ، وكذلك تعقد من أجلها المؤتمرات والندوات وتفرد لها وسائل الإعلام الصينية مساحات واسعة من التقارير والتحليلات وهاهي الصين تستضيف قمة خاصة للمبادرة يحضرها نحو 28 رئيسا ورئيس دولة بينهم الرئيس الروسي vladimir poutine ، والأمين العام للأمم المتحدة Antonio Guterres ، ورئيس البنك الدولي jimyoung Kim ، والمديرة الإدارية لصندوق النقد الدولي christinelagarde ، بالإضافة إلى نحو 1200 شخصية ممثلين عن نحو 60 منظمة إقليمية ودولية ، ومدراء شركات ورواد أعمال وخبراء مال وصحفيون من 110 دولة[83] .

[82] عمار شرعان ، نفس المرجع السابق ، ص 6.
[83] عمرو محمد فريد سيد سليمان ، مشروع الحزام والطريق وتأثيره على الاقتصاد المصري ، ص 59.

لم يكن الرئيس Jinping أول من أطلق المبادرة ، فقد سبقه رئيس الوزراء الصيني الأسبق Lee yong بعشرة أعوام خلال جولة له في دول آسيا الوسطى عام1994، وكانت الفكرة قد راودت أيضا رئيس الوزراء الياباني Hashimoto عام 1997 بهدف تعزيز التعاون بين بلاده ودول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز ، وكانت الهند من جهتها قد اقترحت فكرة مشابهة عام 2002تحت 1 سم " ممر مواصلات شمال وجنوب" يربط الهند بروسيا عبر إيران والقوقاز.

كما اقترح الاتحاد الأوروبي عام 2009 ما عرف باسم " برنامج طريق الحرير الجديد " لمد خط أنابيب ينقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى إلى أوروبا بهدف تقليل الاعتماد على الغاز الروسي ، ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن مثل هذه المبادرات، فقد اقترحت عام 2011 إستراتيجية طريق الحرير الجديدة أو ما عرف في حينه باسم "**طريق الحرير الحديدي**" ، الذي يهدف إلى بناء شبكة خطوط حديدية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى ودول جنوب آسيا ، لكن الرؤية الأكثر وضوحا تولدت من نبات أفكار شوشن دا، نائب رئيس الهيئة الوطنية العامة للضرائب في الصين، الذي قدمها كمقترح لوزارة التجارة الصينية تحت عنوان " خطة مارشال الصينية " مقتسبا الاسم من المبادرة المعروفة لوزير الخارجية الأمريكي George Marshall لمساعدة الدول الأوروبية في إعادة اعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصادياتها من جديد ، وجاءت مبادرة chogoud صيني على الأزمة المالية والركود الاقتصادي العالمي عام 2008 ، وتقوم الفكرة على استخدام الاحتياطي الاستراتيجي الصيني من العملة لمنح قروض إلى الدول النامية ، تستخدم لبناء مشاريع تنفذها شركات صينية في تلك الدول وسرعان ما تلقف الرئيس الصيني Jinping الفكرة وجرى تطويرها بعد سلسلة من

النقاشات وجلسات العصف الذهني في أروقة مراكز البحث وأوعية الفكر الحزبية والحكومية الصينية لتصبح بعد ذلك " **مبادرة الحزام والطريق** " .

2. أهداف مشروع الحزام والطريق الصيني وأهم الممرات التجارية الدولية التي يستهدفها:

1.2. أهداف مشروع الحزام والطريق الصيني

تهدف المبادرة إلى محاولة إحياء طريقي الحرير البحري (الحزام) والبري (الطريق) اللذين كانا يربطان الصين بالعالم قبل ثلاثة آلاف عام ، ويتم من خلالهما تبادل السلع والمنتجات كالحرير والعطور والبخور والتوابل والعاج والأحجار الكريمة وغيرها ، وكذلك تبادل الثقافات والعلوم وتقوم المبادرة وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي كالاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمنفعة المتبادلة[84] .

كما تسعى الصين إلى تحقيق حزمة من الأهداف ، والتي يمكن إجمالها فيما يلي[85] :

- تطوير شبكة المواصلات بين دول المبادرة من جسور وطرقات والسكك الحديدية والطائرات والبواخر.
- بناء موانئ ومطارات وإنشاء مناطق تجارة حرة .
- وضع سياسات مشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي والمالي وتحرير التجارة بين الدول الآسيوية .
- تحقيق التقارب الثقافي بين شعوب الدول المنتمية للمبادرة .
- تعزيز القوة الاقتصادية والسياسية للصين في السياسة الدولية .
- فتح مجال أمام الصناعات الصينية للاستثمار وتوسيع انتشارها وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية .

[84] عمرو محمد فريد سيد سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 62.

[85] ويكن فازية (2019) : مبادرة الحزام والطريق بين إعادة تموقع الصين ومواجهة تحديات ، ط1، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، جامعة وهران 2، الجزائر ، ص ص 133-134.

2.2. الممرات التجارية الدولية التي يستهدفها طريق الحرير الصيني:

هناك ست ممرات لمبادرة الحزام والطريق تتمثل فيما يلي[86] :(أنظر الملحق رقم1)

- **الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين ومنغوليا وروسيا** : يشمل هذا الممر مسارين رئيسيين : أحدهما من منطقة بكين وتيانجين وهيبي في الصين إلى منغوليا وروسيا ، والآخر من منطقة داليان الصينية إلى تشيتا الروسية .
- **الجسر ألبري أليورو–آسيوي الجديد** :يمتد الجسر المقترح من مدينتي يانيونغانغ ، وريتشاوالساحلتين في الصين إلى روتردام في هولندا وأنتويرب في بلجيكا ، وذلك لربط المحيط الهادي بالمحيط الأطلسي، ويمر خط السكك الحديدية ، وطوله 10.800 كيلومتر، في كازاخستان، وروسيا وبيلاروس ، وبولندا ، وألمانيا.
- **الممر الاقتصادي بين الصين ووسط وغرب آسيا** :يعطي هذا الممر الاقتصادي طريق الحرير القديم ، حيث يربط بين الصين وشبه الجزيرة العربية ، ويبدأ الممر من شينجيانغ في الصين ويعبر وسط آسيا ثم يصل إلى الخليج والبحر الأبيض المتوسط وشبه الجزيرة العربية ، ويمر في خمس دول بوسيط آسيا وهي كازاخستان، وكيرجيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان ، وتركماتستان ، و 17 دولة ةمنطقة في غرب آسيا أو الشرق الأوسط ومنها المملكة العربية السعودية وتركيا وإيران .
- **الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين وشبه الجزيرة الهندية الصينية** :يهدف هذا الممر إلى محاولة الإمتداد من دلتا نهر اللؤلؤ في الصين باتجاه الغرب بطول طريق ناتتشونغ–غوانغان السرع وخط نانيع–غوانزو للسكك الحديدية السريعة عبر نانيغ و بينغشيانغ إلى هانوي وسنغافورة . ويربط هذا الجسر البري

[86] جين ليا نجشيانج، إن جاناردان، (2018) : مبادرة الحزام والطريق : الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج ، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية ، ص 3.

بين الصين وبين شبه الجزيرة الهندية الصينية وفيتنام ، ولاوس ، وكامبوديا ، وتايلاند ، وميانمار ، وماليزيا في جنوب شرق آسيا.

- **الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان** :يبدأ هذا الممر ويبلغ طوله 3000 كيلومتر، من مدينة قشغر في الصين وينتهي في مدينة كوادر في باكستان ، وبذلك يربط بيمن الحزام الاقتصادي لطريق الحرير في الشمال وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين في الجنوب ، وهذا الممر عبارة عن شبكة تجارية من الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية وخطوط الأنابيب وكابلات الألياف البصرية .
- **الممر الاقتصادي الذي يربط بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار** :يبدأ هذا الممر من مدينة كونمينغ الصينية في إقليم يونان ، ويهدف إلى الربط بين كولكاتا في إقليم بنغال الغربية في الهند وبين بنغلاديش وميانمار بمساعدة الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية والجسور الجوية.

3.أبرز التحديات التي تواجه طريق الحرير الصيني :

تواجه مبادرة "الحزام والطريق" العديد من العقبات والتحديات التي تجعل من عملية تطبيقها على النحو المعلن أمرا في غاية الصعوبة والتعقيد ، وفيما يلي أهم هذه العقوبات والتحديات :

1.3. الصعوبات والتحديات الاقتصادية للمبادرة :

هناك العديد من التحديات والصعوبات الاقتصادية التي تقف في وجه عملية تنفيذ مبادرة "الحزام والطريق" ، ومن أهمها[87] :

أ. نقل الأعباء المالية اللازمة لتنفيذ المبادرة :

[87] علي صلاح (2018) : مشروع ا الحزام والطريق : كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي ؟ ، مجلة تقرير المستقبل ، العدد 26 ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، الإمارات العربية المتحدة ، ص ص 12-13.

تعاني العديد بل ومعظم الدول المشاركة في المبادرة ضعف الموارد المالية والنقدية، سواء المتاحة بيد الحكومات والبنوك المركزية ، أو تلك التي يستطيع الاقتصاد الوطني توليدها ، وكذلك عدم توافر القطاعات المالية والمصرفية المتطورة وذات القدرات المالية الكبيرة في تلك الدول ، الأمر الذي يلقي بأعباء تمويل المبادرة في أغلبها على الاقتصاد الصيني والمؤسسات التمويلية التابعة للصين ، أو التي أنشأت خصيصا للمبادرة، كبنك التنمية الصيني ، في وقت تبلغ تكلفة تنفيذ المبادرة 5 تريليونات دولار ، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن بعض المشروعات المتفق عليها ضمن المبادرة قد تأخر تنفيذها ، في حين تم إلغاء البعض الآخر ، وهو أمر متوقع بالنظر إلى حجم المشروعات وتكلفتها الكبيرة.

ب. اختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول المشاركة :

يمثل تحدي التضارب في السياسات الاقتصادية بين دول مبادرة الحزام والطريق أحد العقبات الصعبة التي تقف في مواجهة تنفيذ المبادرة ، وقد أوضحت دراسة لبنك قطر الوطني أن مهمة بناء مشروع المبادرة هي مهمة صعبة للغاية في ظل صعوبة قيام الحكومة الصينية بالتنسيق بين جميع الدول المشاركة ، التي يبلغ عددها 75 دولة، والتي لكل منها نهجها وسياساتها الاقتصادية المختلفة .

ج. عدم توافر تصور متكامل للمبادرة :

برغم كل ما هو منشور حول مبادرة الحزام والطريق يلاحظ أنه ليس هناك هيكل واضح مستقل ومتكامل لها ، وعوضا عن عدم توافر ذلك الإطار والهيكل الواضح تقول الصين أنها سوف تستفيد من الأطر التعاونية القائمة ، خاصة " منظمة شنغهاي للتعاون " و "منظمة الآسيان+ الصين " ، أو " 1+10" ، و " منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي" ، و "اللقاء الآسيوي – الأوروبي" و "حوار التعاون الآسيوي" و "منتدى التعاون الصيني العربي" و " الحوار الإستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون الخليجي" ، وغيرها من المنتديات .

2.3. التحديات الجيو سياسية للمبادرة :

هناك العديد من التحديات والصعوبات الجيو سياسية التي تعترض تنفيذ مبادرة "الحزام والطريق" ، وتصعب من مهمة الدول المشاركة في الحصول على العوائد التنموية الناتجة عنها ، ومن أهم هذه الصعوبات والتحديات ما يلي[88] :

أ. الصراعات الداخلية والدولية :

تواجه المبادرة الصينية العديد من التحديات ، والتي تأتي في مقدمتها الصراعات الداخلية ، في بعض الدول الأعضاء ، أو حتى الصراعات الدولية ومن ذلك على سبيل المثال ، الصراعات الحدودية ما بين طاجيكستان و قيرغيزستان ، أو العنف الإثني في إقليم "أوش" في فيرغيزستان.

كما أن "الممر الاقتصادي الباكستاني–الصيني" ، والذي يهدف إلى تقليل اعتماد بكين على مضيق ملقا ، يمر من خلال شمال باكستان قبل أن يصل إلى إقليم سينغيانغ الصيني، وتقع منطقة شمال باكستان تحت تهديد "حركة طالبان" ، حيث تنتشر في مخيمات اللاجئين الأفغان ، وهو الأمر الذي قد يغريها باستهداف هذا الخط ما لم يجر تأمينه جيدا ، كما أن هذا الطريق سوف يثير حفيظة الهند، خاصة أنه يمر بالشق الباكستاني من إقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان.

ب. المخاطر السياسية :

تعتمد مبادرة الحزام والطريق على مجموعة من الاتفاقات التي أبرمتها الصين من حكومات بعض الدول ، ويؤدي تغير هذه الحكومات إلى إمكانية مراجعة الاتفاقات، خاصة في ضوء ما يثار حوله من شكوك في بعض الأحيان ومن ذلك على سبيل المثال ، إعلان رئيس الوزراء الماليزي Mahathir Mohamad عن مراجعة مزمعة في بلاده لكافة الاتفاقات التي أبرمتها حكومة رئيس الوزراء السابق Naguib

[88] علي صلاح ، نفس المرجع السابق ، ص 13.

Abdul–Razzaq ، وفي هذا الإطار تم ايقاف مشروع ممول من قبل الصين ، تقدر تكلفته بنحو 20 مليار دولار .

بالإضافة إلى عدة عوائق وتحديات أخرى ، مما يصعب من إمكانية تجسيدها على أرض الواقع ، ويمكن تلخيص هذه العوائق في النقاط التالية [89]:

3.3. عوائق جغرافية :

حيث تجتاز الممرات المتوقع إنجازها في إطار هذه المبادرة على صحاري وجبال ، مما يصعب من عمليات إنشاء الطرقات والسكك الحديدية ، إلى جانب ذلك تنجز تلك المشاريع في مناطق ذات كثافة سكانية قليلة ، فمثلا خط السكة الحديدية الذي يربط بلغارد ببودابست لا يمر على مدينة زيجيد (وهي ثالث أكبر مدينة في المجر) ، وبالتالي تفقد هذه المشاريع أهميتها الاقتصادية على المستوى المحلي .

4.3. عوائق مالية :

تعاني العديد من الدول المشاركة في مبادرة من ضعف مواردها المالية ، مما تسبب في إلغاء أو تأجيل تنفيذ بعض المشاريع ، وهو أمر كان متوقع منه نظرا لضخامة حجم هذه المشاريع وتكاليفها الباهظة ، فمثلا تم في تايلاند تأجيل إنجاز جزء من مشروع لقطار سريع كان يفترض أن يربط الصين بسنغافورة بسبب نقص التمويل.

[89] شناز بن قانة ، (2019) : الرهانات الإستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية ، ط1 ، إصدارات المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا ، ص ص 112-113.

المبحث الثالث :الأزمات الاقتصادية والمالية التي حدثت في الدول الناشئة والناتجة عن سياسات الانفتاح التجاري و المالي

لقد شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات والانهيارات المالية كان معظمها بسبب المضاربات ، من بينها الأزمات الحادة خاصة في اقتصاديات الدول الناشئة كأزمة المكسيك ، أزمة جنوب شرق آسيا ، روسيا ، البرازيل ، تركيا والأرجنتين ، وتعتبر الأزمة المالية العالمية لعام (2007-2008) التي تعتبر أحد أقوى الصدمات من حيث عمقها ومدى انتشارها العالمي ، مما تطلب ضرورة وضع إجراءات علاجية للحد منها .

المطلب الأول : الصدمات التي تلقتها الدول الناشئة

لا تعتبر الأزمات ظاهرة عالمية جديدة بل إن زيادة تواترها وحدة شدتها وارتفاع تكاليفها على الاقتصادات المستهدفة بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام هو الذي أثار فضول الاقتصاديين للبحث عن مسبباتها ، ومحاولة إيجاد حلول لها بهدف منع تكرارها من خلال تقوية بنيان اقتصادات الدول وغلق الهفوات المسببة لها .ولقد عرف العالم بعد انهيار نظام بريتن وودز وحتى نهاية التسعينات ما يقارب 185 أزمة صرف أصابت عدد لا بأس به من الدول الناشئة في تسعينات القرن الماضي .

1. أزمة المكسيك

سجلت المكسيك قبل سنة 1988 معدلات تضخم مرتفعة لم يتم التحكم فيها إلا بعد تطبيق إصلاحات اقتصادية كبيرة وربط قيمة البيزو بالدولار الأمريكي. ومع تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية وتعافي الاقتصاد المكسيكي ، بدأت رؤوس الأموال تتدفق بشكل كبير للاستفادة من فروقات العوائد مع الاقتصادات المتقدمة ، حتى وصلت قيمتها في نهاية 1993 إلى 25.4 مليار دولار . ورغم ظاهر

الاقتصاد الذي كان يشير إلى وضع سليم واستقرار كبير ، إلا أن سياسة الصرف المتبعة لم تكن تلائم توجهات المكسيك لتحرير حركة رؤوس الأموال. فالتثبيت المعتمد من مارس إلى ديسمبر 1988 ثم برمجة انزلاق لسعر الصرف ما بين 1989 ونوفمبر 1991 ، وأخيرا تبني نظام الهوامش المعلنة ، لم يكن يتماشى مع حرية حركة رؤوس الأموال التي تتطلب مرونة كبيرة في سعر الصرف[90] .

ولقد أدى تحسن القيمة الحقيقية للبيزو خلال هذه الفترة إلى تسجيل عجز كبير في الميزان الجاري ما بين 1991 و 1993 ، وبسبب التدخل المباشر للبنك المركزي في سوق الصرف ورفع معدلات الفائدة لم تتأثر القيمة الاسمية للعملة بحالة الميزان الجاري ، غير أن زيادة المضاربة على العملة والهروب المستمر لرؤوس الأموال بعد الانتخابات أدت إلى انهيار البيزو ، ردة فعل البنك المركزي إزاء عمليات المضاربة كانت في بداية الأمر توسيع هامش تغير سعر الصرف، غير أن استمرار هذه العمليات دفعته في نهاية المطاف إلى تخفيض قيمة العملة المحلية بنسبة 12% ثم تعويمها[91] .

ولقد اعتبر أن من بين العوامل التي ساهمت في خلق أزمة المكسيك وفاقمتها ، اعتماد المكسيك على نظام صرف غير ملاءم لسياسة جذب رؤوس الأموال ولطبيعة الصدمات التي يتعرض لها ، وكان من بين الإجراءات التصحيحية الفورية التي اتخذتها المكسيك تعويم سعر الصرف بعد أن استنزفت الاحتياطات الرسمية للبنك المركزي.

2. أزمة جنوب شرق آسيا

[90] العقون نادية (2012-2013) : العولمة الاقتصادية والأزمات المالية : الوقاية والعلاج –دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، ص 96.
[91] العقون نادية ،نفس المرجع السابق ، ص 98.

كان نموذج نمو دول جنوب شرق آسيا تجربة فريدة من نوعها، أذهلت العالم بأدائها المتميز ، ومعدلات النمو الكبيرة المحققة خلال السنوات الخمسة عشر التي سبقت الأزمة، ونظرا لطول فترة النمو والتجربة الكبيرة المكتسبة في مجال التسيير ، ترسخت ثقة كبيرة لدى المستثمرين في هذه الاقتصادات ، وأصبحت بفضل ذلك من بين الوجهات المفضلة لرؤوس أموالهم، غير أن هذه المسيرة بدأت تعرف بعض المشاكل بعد أزمة المكسيك ، فانخفاض قيمة الباهت التايلندي بنسبة 20 % وتعويمه في 02 جويلية 1997 أدى إلى انخفاض كبير في سوق الأوراق المالية ، حيث فقد مؤشر Hang Sang ما مقداره 1211 نقطة لأول مرة منذ ثلاثين سنة[92] . ثم انتشرت الأزمة نتيجة للترابط القوي بين اقتصادات دول جنوب شرق آسيا، في كل من ماليزيا ، إندونيسيا ، الفلبين ، لاوس ، هونغ كونغ، حتى كامبوديا ، تايوان وسنغافورة التي سجلت قيمة عملاتها انخفاضا بنسب غير مسبوقة حتى حل يوم الاثنين المجنون الذي شهد انخفاض أسواق الأوراق المالية لكل دول جنوب شرق آسيا .

ولقد ساهمت العديد من العوامل في انفجار أزمة جنوب شرق آسيا يمكن تلخيصها في التالي[93] :

- الإفراط في القروض الخارجية القصيرة .
- اتباع نظام الصرف الثابت .
- هروب رؤوس الأموال .
- المضاربة على العملات المحلية .
- الفجوة التمويلية (الاستثمار أعلى من الادخار) .
- ضعف النظم المالية والرقابة المصرفية .

[92] محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس ، (2010) : "الأزمات المالية قديما وحديثا ، أسبابها ونتائجها ، والدروس المستفادة " ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص 25.
[93] زيات عادل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 223-224 .

- العجز في الميزان التجاري وموازين المدفوعات .
- ضعف قطاع الأعمال .
- إستراتيجية النمو ذو التوجه التصديري .

ولقد نتج عن هذه الأزمة ، تحول التدفقات إلى الاتجاه العكسي ، فأصبحت التدفقات المالية الصافية تتجه إلى خارج دول جنوب شرق آسيا مع اتجاه التدفقات القادمة من الخارج إلى الانخفاض من 93 مليار دولار سنة 1996 مقابل 12.1 مليار دولار سنة 1997 ، كما بلغت قيمة التدفقات إلى الخارج نحو 105 مليار دولار في نفس السنة، متجاوزة بالتالي نسبة 11% من الناتج لمحلي الإجمالي الذي قدر في نفس السنة بـ 935 مليار دولار[94] . وساهمت الأزمة في تصاعد الضغوط لبيع الأسهم في دول أمريكا اللاتينية ، أوروبا و الو.م.أ لمواجهة متطلبات السيولة ، وفي ارتفاع حجم صفقات المضاربة على العملات في سوق الصرف ، حيث تشير الإحصائيات إلى بلوغها تريليوني دولار أمريكي في اليوم الواحد أي ما يماثل ثلث حجم الاقتصاد الأمريكي.

وفيما يتعلق بأنظمة الصرف ، فقد دفعت الأزمة معظم دول جنوب شرق آسيا إلى التخلي عن نظام التثبيت لصالح نظام التعويم ، وهو ما أدى إلى انخفاض قيمة العملات، المحلية لتصل إلى 127.9% بالنسبة للباهت التايلندي ، ما بين جويلية 1997 وجانفي 1998 وإلى 33.7% ما بين مستواه في جويلية 1997 وأكتوبر 1997 بالنسبة للعملة الماليزية[95] .

3. الأزمة الروسية

تتماهى مسببات الأزمة الروسية بين عوامل داخلية ترتبط بفشل السياسات المحلية في التعامل بفعالية مع العجز الكبير في الموازنة وعدم اكتمال برنامج

[94] حمدي عبد العظيم ، (2012) : " اقتصاديات البورصة في ضوء الأزمات والجرائم " ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، ص ص 201-202.
[95] حمدي عبد العظيم ، نفس المرجع السابق ، ص 206.

التحول الهيكلي نحو اقتصاد السوق وضعف الجهاز البنكي ، وعوامل خارجية متعددة أبرزها انتقال عدوى الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا وانهيار أسعار المحروقات ، وبدأت الأزمة بتخفيض قيمة الروبل الروسي في أوت 1998 بقيمة 34% وإيقاف البنك المركزي التداولات في سوق الصرف في اليوم الموالي وعدم محاولة الدفاع عنه ، مما أدى إلى انخفاض قيمته بأكثر من 30% خلال سنة واحدة لتنتقل الأزمة فيما بعد إلى سوق الأوراق المالية[96] .

4. الأزمة البرازيلية (1998-1999)

كانت البرازيل تعاني من عجز داخلي وخارجي حرج، فقامت السلطات برفع معدل الفائدة وذلك لمحاربة الخروج السريع والمتسلسل لرؤوس الأموال الذي تبع الأزمة الروسية فكان له أثر زيادة ثقل الديون الداخلية وزيادة العجز الموازني (ارتفاع معدلات الفائدة على الديون)، وتواصل خروج رؤوس الأموال مما عجل في تخفيض العملة في جانفي 1999، فقررت الدولة ترك عملتها الريال تتعوم، وفقدت حوالي 37% من قيمتها مقابل الدولار بين جانفي وأكتوبر 1999[97].

5. الأزمة التركية (2000-2001)

خلال سنوات التسعينات عانى الاقتصاد التركي العديد من المشاكل والصعوبات : عجز موازني وتجاري متزايد (عجز القطاع العمومي حيث بلغ 23% سنة 1999) بالإضافة إلى هشاشة القطاع البنكي ، وشهدت الليرة التركية نهاية 2000 أول هجمة مضاربية والتي تصدى لها البنك المركزي ، وفي فيفري 2001 شهدت العملة موجة ثانية من الهجمات المضاربية أدت السلطات النقدية إلى الامتناع عن مساندة العملة ومن ثم تم تعويم العملة.

6. الأزمة الأرجنتينية (2001)

[96] زيات عادل مرجع سبق ذكره ، ص 224.

[97] سمير آيت يحي ، (2013-2014) : التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، ص 85.

بعد المحاولات العديدة الفاشلة في تبني سياسة استقرار العملة خلال سنوات الثمانينات لجأت الأرجنتين في مارس 1991 إلى تبني ما يسمى بمجلس العملة (Currencyboard) الذي استطاع الوقوف أمام التضخم الجامح الحلزوني الذي بلغ في السداسي الأول من سنة 1990 ما يعادل 13505% وبالتالي رجعت المصداقية النقدية للعملة . وبالرغم من أن مجلس العملة الأرجنتيني استطاع أن يوقف جماح التضخم ، إلا أن العديد من المشاكل الأخرى طغت على السطح ، كارتفاع قمية سعر الصرف الحقيقي للبيزو بسبب استمرار الهوة بين معدلي التضخم لكل من الأرجنتين والولايات المتحدة ، الأمر الذي دفع إلى تدمير الحسابات الخارجية الأرجنتينية ورافقه ارتفاع في العجز الموازني وكانت هذه الصعوبات في الأساس نتيجة الهجمات المضاربية ضد البيزو الأرجنتيني ، وهو ما جعل هذه الهجمات تشكل في الأصل حلقة دائرية :

خروج رؤوس الأموال ← تقلص احتياطي الصرف ← تقلص القاعدة النقدية والكتلة النقدية ← ارتفاع معدل الفائدة ← تقلص النشاط وارتفاع نسبة البطالة ← خسارة في الثقة ← هجمات مضاربية جديدة ← خروج رؤوس الأموال ...

وقد تم في ديسمبر 2001 ، حصر قابلية التحويل على ودائع الخواص بالنقود القانونية فقط . وأخيرا قررت الحكومة الجديدة في 06 جانفي 2002 تخفيض البيزو وعليه تخلت السلطات على مجلس العملة مؤسسين بذلك سعر صرف مزدوج (سعر صرف ثابت للمعاملات الخارجية وآخر عائم للمعاملات الداخلية) تبعه في ذلك انخفاض شديد البيزو أمام الدولار[98] .

[98] سمير آيت يحي ، نفس المرجع السابق ، ص 86.

المطلب الثاني : آثار الأزمة العالمية على الاقتصاديات الناشئة

واجه الاقتصاد العالمي واحدة من أعنف الأزمات وأشدها في تاريخه الحديث ، بدأت ملامح هذه الأزمة تتضح في صيف 2007 على شكل أزمة رهن عقاري انفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية ، تسببت فيها القروض العقارية الرديئة ، وانتقلت عدواها على نطاق واسع وتسارعت خطاها بدرجة كبيرة فتعدت إلى كل أنحاء العالم بدءا بالدول المتقدمة ، ثم الناشئة والنامية ، وتعددت الأسباب التي ولدت هذه الأزمة أهمها جملة من الاختلالات الهيكلية واختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي نوردها مختصرة فيما يلي[99] :

1. الاختلالات الهيكلية : يقصد بها مجموعة من السياسات التي بنت عليها الرأسمالية ركائزها وكانت سببا وراء هذه الأزمة ، ونلخصها فيما يلي :

1.1. الليبرالية الاقتصادية الجديدة : قد شكلت الليبرالية الاقتصادية الجديدة أحد أبرز أسباب الأزمة الراهنة ، وقدمت التبريرات النظرية للممارسات الاقتصادية التي قادت في النهاية إلى هذه الأزمة ، وكان من نتاج هذه الخلفية الفكرية ظهور نوع من ديكتاتورية السوق وتهميش دور الحكومات في ضبط الأداء الاقتصادي .

2.1. اختلالات العولمة : النمو غير المتكافئ في توزيع الدخل والثروة ، وتزايد احتمال إنتاج الصدمات الخارجية والتعرض لها ، والانحياز لرأس المال على حساب العمل بدعوى الضغوط التنافسية والتسابق على الفوز بالأسواق واغتنام فرص نقل الصناعات إلى مناطق تنخفض فيها الأجور وسائر التكاليف ، والخلل الناتج عن غياب حكومة عالمية تضبط الاقتصاد الرأسمالي المعولم ، فحسب تقرير منظمة العمل الدولية هناك اختلالان رئيسيان للعولمة كان لهما دور كبير في التمهيد لوقوع الأزمة وهما كل من الاختلال بين الادخار والاستثمار على الصعيد الدولي ، والاختلال في توزيع الدخل داخل دول العالم وفيما بينهما.

[99] بن علي عبد الغاني ، مرسلي أمينة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 10-12.

2. الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي : المتمثلة فيما يلي :

1.2. وفرة السيولة على المستوى العالمي : نقطة البداية للأزمة كانت ناتجة عن إفراط السيولة على المستوى العالمي ، فإذا أخذنا على سبيل المثال العلاقة بين الكتلة النقدية M1 والناتج المحلي الإجمالي PIB لأكبر ستة دول ومناطق نقدية (الو.م.أ منطقة الأورو ، اليابان ، الصين ، المملكة المتحدة وكندا) ، حيث أنها كانت تتعدى 18% إلى 20 % في المتوسط خلال الفترة (1980–2000) وتتجاوز 26% ابتداء من 2002 لتصل إلى حوالي 30 % خلال الفترة (2006–2007) .

2.2. انخفاض عام لمعدلات التضخم :السيولة العالمية القوية لم تترجم بتضخم على مستوى السلع والخدمات بل على العكس من ذلك فإن التضخم العلمي لم يتوقف عن الانخفاض مرورا بمستوى متوسط 12% إلى أقل من 5% خلال ما يقارب 10 سنوات.

3.2. انخفاض معمم لعلاوات المخاطرة :وفرة السيولة تقود الفاعلين إلى البحث عن أصول أكثر مخاطرة لتوظيفاتهم بحثا عن المردودية مما يؤدي إلى انخفاض سعر المخاطرة ، وكلما مر الوقت ، كلما تؤخذ مخاطر أكبر دون أن يدفع لها أجر مناسب . كل هذا وفر شروط انقلاب عنيف بدأ يأخذ مكانه تدريجيا ولكن الفاعلين الماليين لم يبدوا له أهمية استنادا إلى فكرة مفادها أن البنوك المركزية تسهر على استقرار النظام في مجمله .

4.2. انخفاض معدلات الفائدة للأجل الطويل : أدى انخفاض التضخم بالتفاعل مع انخفاض علاوات المخاطرة إلى انخفاض معدلات الفائدة للمدى الطويل رغم التضييق النقدي (الذي يعتبره بعضهم متأخرا) للسياسة النقدية الأمريكية .

5.2. ارتفاع أسعار الأصول : لعبت دورا أساسيا في ظهور الأزمة ، فقد كان لوفرة السيولة تأثير على أسعار الأصول التي كان عرضها أكثر محدودية ، وشجع ارتفاع

أسعار الأصول التوسيع في منح القروض العقارية لأن مستوى ضمان هذه القروض يتوقف على قيمتها في السوق وليس على قدرة المستفيد من القروض ، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار الأصول العقارية يمارس ضغوط على السياسة النقدية ، ويكون له تأثير أيضا على الاستهلاك يتجلى بعودة التفاؤل للنمو أو ما يعرف بأثر الثروة.

المطلب الثالث :إجراءات مواجهة الصدمات التي تلقتها الدول الناشئة

1. الإجراءات المتبعة لمعالجة الأزمة المكسيكية

تطلب انفجار الأزمة عدد من تدابير التصحيح طويلة الأجل ، ودعما ماليا استثنائيا، فقد كان من التدابير التصحيحية الفورية ، التخفيض في عجز الحساب الجاري الخارجي وذلك بدعم مالي استثنائي ، سمح بتقليص هذا العجز من 6.7% خلال الفترة (1992-1994) إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1995-1997) ، وعلى مستوى النظام المالي تم اتخاذ إجراءات تعويم سعر الصرف وتحرير الأسواق ، كما أن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لمساعدة المكسيك في معالجة الأزمة ، ومنع امتدادها إلى بلدان أخرى ، أما على المستوى الداخلي فقد تم دعم البنوك والمقترضين ، حيث قام البنك المركزي وبمساعدة المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، بتوفير سيولة نقدية من العملات الأجنبية ووضعها تحت تصرف المصارف التجارية لمساعدتها في دفع مستحقاتها المالية دون تأخير .

ولكن هذه الإجراءات التصحيحية وهذا الدعم الهائل للمؤسسات المصرفية لم يكن بدون تكلفة ، إذ قدرت تكلفة المحافظة على وضع مالي سليم يعيد الثقة للمقرضين بـ 12% من حجم الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1997 تستهلك على مدى 30 سنة، وهي كبيرة ولكنها جنبت المكسيك انهيار نظامه المالي وربما انهيار

النظام المالي العالمي، كما ساعدت الاقتصاد المكسيكي على استعادة قوته ، حيث شهد معدلات نمو مرتفعة لم تبلغها المكسيك من قبل[100] .

2. الإجراءات المتبعة لعلاج الأزمة المالية الآسيوية

1.2.سياسة صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة :

ركزت بلدان الأزمة الآسيوية بشكل كبير على دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة والحد منها ، وكانت القضية الأشد إلحاحا في البداية هي إمدادها بالتمويل الكافي لإعادة الثقة للسوق والتعامل مع أزمة السيولة التي نتجت عن الهروب المفاجئ لرؤوس الأموال وانهيار عملاها ، لكن بدلا من أن تؤدي برامج الصندوق إلى تهدئة الأوضاع ، عجلت بهروب رؤوس الأموال من المنطقة ، ويمكن أن نميز في هذا الإطار بين مرحلتين:

المرحلة الأولى : وقع خلالها صندوق النقد الدولي ثلاث اتفاقيات قروض طارئة مع كل من تايلاند وكوريا واندونيسيا ، وكانت اتفاقيات القروض الثلاثة متشابهة المضمون ، حيث تضمنت ما يلي :

- ✓ يخصص جانب كبير من القروض للحكومات والبنوك المركزية لتمكينها من تعزيز قدرتها على خدمة الديون الأجنبية وعلى تثبيت أسعار الصرف.
- ✓ ضمان توفير إطار اقتصادي كلي يتميز بتوازن الميزانية وارتفاع أسعار الفائدة الاسمية وتقييد الائتمان المحلي بما يتفق ومتطلبات استقرار أسعار الصرف.
- ✓ تبني إجراءات هيكلية وتوجيهية من أجل زيادة الشفافية والمنافسة ، تتضمن التعجيل بإصلاح النظام المصرفي والتجاري والخصخصة وغيرها.

لقد كانت الأموال الموجهة لمساندة بلدان الأزمة الآسيوية ضخمة (36 مليار دولار لاندونيسيا، 8 مليار دولار لكوريا ، و 17 مليار دولار لتايلاند) ، وكانت أول خطوة في إطار سياسات الإصلاح هي استعادة الثقة في الأسواق المالية، غير أن

[100] العقون نادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 99.

هذه الإجراءات منيت بالفشل ولم يستطع الصندوق احتواء الأزمة واستعادة الثقة في الأسواق.

المرحلة الثانية : ابتداء من 24 ديسمبر 1997 ، وتضمنت هذه المرحلة ما يلي :

- التأجيل والتعليق الجزئي لمدفوعات الديون الأجنبية وفقا لاتفاقيات جماعية بين الدائنين والمدينين (كما في حالة كوريا) أو وفقا لاتفاقيات فردية بين الدائن والمدين (كما في اندونيسيا) .
- ضمان الحكومات لخصوم البنوك التجارية ، مع التركيز على إعادة هيكلة البنوك بدلا من إغلاقها .
- التخلي عن هدف تحقيق فائض الميزانية والتركيز فقط على محاولة تخفيف العجز فيها . إلى جانب الإبقاء على بعض المبادئ السابقة ، كإصرار الصندوق على تثبيت أسعار الصرف وتبني إجراءات هيكلية واسعة النطاق في مجالات التمويل والتجارة والرقابة على قطاع الأعمال[101] .

3. الإجراءات المتبعة لعلاج الأزمة الروسية

في خضم هذه الأزمة كانت على روسيا اختيار أحد الحلين للخروج من الأزمة ، فإما العودة إلى الاقتصاد الموجه، وبذلك تخسر دعم الدول الغربية والمؤسسات الدولية لها، وإما أن تخضع لتعليمات صندوق النقد الدولي لتحصل منه على القروض . لذا فقد اختارت روسيا الخضوع لعلاج صندوق النقد الدولي لاقتصادها ، وتطبيق العديد من السياسات المالية والنقدية لإصلاح الاقتصاد .

4. علاج الأزمة البرازيلية

لا شك أن الأزمة البرازيلية مثلت مشكلة كبيرة للمؤسسات الدولية في العالم أجمع ، نظرا لمكانة البرازيل في الاقتصاد العالمي ، ولذلك تضافرت الجهود الدولية

[101] العقون نادية ، نفس المرجع السابق ، ص ص 107-108.

بقيادة صندوق النقد الدولي في نوفمبر 1998 على برنامج دولي لإنقاذ الاقتصاد البرازيلي بقيمة 41.5 مليار دولار[102] مربوطا بخطة للإصلاح المالي والاقتصادي .

[102]العقون نادية ، نفس المرجع السابق ، ص 112.

خلاصة الفصل

كشفت السنوات الأخيرة بأن العالم أصبح مرتبطا بسلسلة من الأزمات المالية التي تعصف باقتصاديات دوله ، حيث زيادة تواترها وحدة شدتها وارتفاع تكاليفها على الاقتصاديات الناشئة بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام هو الذي أثار فضول الاقتصاديين للبحث في مسبباتها ومحاولة إيجاد حلول لها بهدف منع تكرارها من خلال تقوية بنيان اقتصاديات الدول وغلق الهفوات المسببة لها . ولقد عرف العالم بعد انهيار نظام بريتن وودز وحتى نهاية التسعينات ما يقارب 158 أزمة صرف أصابت عدد لا بأس به من الدول الناشئة في تسعينيات القرن الماضي ، مما ساهم ذلك في تغيير خارطة الاقتصاد العالمي لصالح هذه الدول ، وبذلك يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي يمر حتما بمرحلة انتقالية جديدة تحكمها الاقتصاديات الناشئة الكبرى .

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لمخرجات الانفتاح التجاري على اقتصاديات BRICS

تمهيـــــــــد

يتناول هذا الفصل لمحة حول تكتل دول البريكس الذي يضم خمس دول صاعدة والأهداف التي تسعى هذه المجموعة لتحقيقها ، إلا أن دول البريكس كغيرها من التكتلات تواجه عدة تحديات وجب عليها تخطيط وإيجاد الحلول المناسبة لها، ومن أجل التعرف أكثر على هذا التكتل تم التطرق إلى سياسات التوجه للانفتاح التجاري في دول البريكس من أجل الزيادة في تكوين الموجودات المالية والخارجية لها. كما سنعرض في هذا الفصل أبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية في دول البريكس خلال الفترة (2000-2019)، وهو ما يطرح جملة من التساؤلات حول انعكاسات هذا الانفتاح التجاري على مؤشراتها .

المبحث الأول : النشأة والمقومات الأساسية لاقتصاديات البريكس

يعتبر تكتل دول البريكس من أبرز التكتلات في العلاقات الدولية ذات الطابع الاقتصادي كونه يضم خمس دول ناشئة ، تسعى للتأثير على سير الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول : نشأة ومفهوم البريكس

لم يكن ظهور تكتل البريكس تلقائيا وإنما كان بناءا على لقاءات بين عدة دول ليست بالضرورة متجانسة اقتصاديا ومتجاورة اقتصاديا ، ولهذا فإن المنطلقات الفكرية لتأسيس أو ظهور مجموعة البريكس تمثل حجر الأساس في هذا المطلب .

1. تأسيس وطبيعة تكتل البريكس

ظهرت تسمية " بريك " في نوفمبر 2001 ، من طرف اقتصادي البنك الاستثماري الأمريكي Goldmansachs جيم أونيلJim o'Neil ، وقد توسع " بريك " لتصبح خمس دول وانضمت جنوب إفريقيا منذ العام 2011 م ، إن مشروع إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب ليس جديد الطرح حيث أن روسيا لم تستسلم كاملا للنظام العالمي الجديد " الأحادي القطبي" التي تمسك واشنطن بمفاصله الأساسية ، وقد ظهرت لأول مرة فكرة تأسيس تحالف استراتيجي بين الدول الثلاث (روسيا، الصين، الهند) عندما طرحها الأب الروحي لهذا المشروع الأورو–آسيوي الكبير رئيس الوزراء الروسي الأسبق Brimakuf yifghini أثناء زيارته الهند عام 1998، حيث صرح Brimakuf للصحافيين قائلا : إن تأسيس مثل هذا التحالف هو الكفيل بتغيير موازين القوى العالمية لصالح السلام والأمن الدولي[103] .

بدأت المفاوضات لتشكيل مجموعة البريكس عام 2006 وهي بالأساس مجموعة اقتصادية عقدت أول مؤتمر قمة لها عام 2009، وكان أعضاؤه هم الدول

[103] محمد براهمي ، صليحة كشرود ، (2016) : دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي ، دراسة حالة دول البريكسBRICS ، مذكرة ماستر منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي التبسي ، ص 80.

ذوات الاقتصاديات الصاعدة وهي البرازيل ، وروسيا ، الهند والصين، تحت اسم بريك أولا ثم انضمت دولة جنوب إفريقيا ليصبح اسمها " بريكس" وهي اختصار للحروف الأولى الأجنبية من أسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم ، ويعيش في هذه الدول الخمس أكثر من أو ما يزيد عن 41.6% من سكان العالم وكان وزراء الخارجية بريك اجتمعوا في نيويورك عام 2006 مدشنين بذلك سلسلة اجتماعات لاحقة للتشاور حول تأسيس المنظمة وفي عام 2008 عقد اجتماع في مدينة بيكاترينبرغالروسية ثم تبع ذلك أول مؤتمر قمة لدول المجموعة في 16 يونيو عام 2009 في نفس المدينة[104] .

في عام 2010 بدأت جنوب إفريقيا التفاوض حول الانضمام إلى المجموعة وهو ما تم رسميا في 24 ديسمبر عام 2010، ومنذ مؤتمر القمة الأول تجتمع هذه الدول سنويا على أعلى مستوى سياسي ممثلا برؤساء الدول، ويقرر مكان الاجتماع القادم في نهاية كل قمة ، وتناقش قضايا دولية ومحلية، وتتخذ قرارات موحدة بشأن مواقف عدة ، وتعمل على متابعة تنفيذها حسب الأوقات المحددة[105] .

هناك ثلاث أمور مهمة ينبغي أن تعرف عن مجموعة البريكسوهي :

1. **مجموعة متنوعة لكنها متعاونة :**

إن مجموعة البريكس مجموعة متنوعة اقتصاديا وسياسيا ، فجمهورية الصين الشعبية صاحبة الاقتصاد الأكبر في المجموعة ، إذ أنه أكبر من اقتصاديات الدول الأربع الأخرى مجتمعة ، وتأتي جمهورية جنوب إفريقيا في أسفل القائمة باستحواذها 2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول البريكس ، وأكثر من ذلك أن الفجوة بين الصين وبقية الدول الأربع آخذة في الاتساع ، وحسب توقعات صندوق النقد

[104] جمال عدوي ، (2019) : تأثير مجموعة بريكس في النظام الدولي ، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ، ص 25.

[105] علاء الدين محمد الجعبري ، (2018) : واقع ومستقبل على النظام الدولي ، مذكرة الماجستير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، ص 18.

الدولي فإن حجم الاقتصاد الصيني سيبلغ 16 ترليون دولار عام 2020، وبهذا فإن الصين ستكون متقدمة على الجميع ، وهذا يشكل دليل على أن اقتصاديات مجموعة دول البريكس لا تنمو بصورة منتظمة ، كما أن مجموعة البريكس متباينة من الناحية السياسية ، فالبرازيل والهند وجنوب إفريقيا تعد من الدول الديمقراطية ، وهناك من ينظر إلى كل من روسيا والصين على أنها دولا ذات نظام استبدادي ، وإن هذه الفروق قد تشكل حائلا دون تعاون دول المجموعة فيما بينها ، وعلى الرغم من نقاط الاختلاف فيما بين دول المجموعة إلا أنها تتفق فيما بينها على مبادئ عامة أهمها الالتزام بأحكام القانون الدولي ، واحترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى[106] .

2. البدائل المالية :

ثاني الأمور التي ينبغي معرفتها عن البريكس أن المجموعة بدأت ببناء مؤسسات جديدة متعددة الأطراف ، وهو ما يشكل ابتعادا عن جذورها غير الرسمية، أطلقت المجموعة " مصرف التنمية الجديد ، برنامج إقراض برأسمال" مقداره 50 مليار دولار ، لتمويل مشاريع البنية التحتية في العالم النامي ، وتعمل المجموعة أيضا على استحداث نظام احتياطي الطوارئ برأسمال قدره 100 مليار دولار لوقاية اقتصاداتها من الضغوط المالية العالمية ، وليس سرا أن البريكس أطلقت هذه المبادرات بدافع الإحباط من اتفاقية بريتن وودز التي لم تحظ فيها الدول النامية بتمثيل مناسب، يضاف إلى ذلك تكاسل مجلس الكونغرس الأمريكي الذي أدى إلى إخفاق صندوق النقد الدولي في تطبيق إصلاحات تضمن للدول النامية حصصا تصويتية تناظر حجمها الاقتصادي. وبما أن إصلاح صندوق النقد الدولي غير

[106] سالي موفق عبد الحميد ، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة : مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجا ، ص ص 8-9.

وارد، تتيح منظمات البريكس الجديدة بديلا جذابا للمؤسسات التي تقودها الولايات المتحدة[107] .

3. **التعددية الشمولية :**

ثالث الأمور التي ينبغي معرفتها عن البريكس أن المجموعة ليست الوحيدة التي تسعى إلى صياغة النظام العالمي الناشئ ، تتلهف دول مثل المكسيك، إندونيسيا ، كوريا الجنوبية وتركيا وغيرها للاضطلاع بدور أبرز في الحوكمة العالمية . وتعمل الصين على توسيع نفوذها عبر قنوات أخرى أيضا مثل مبادرة " طريق الحرير الجديد" و "المصرف الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية " التي طغت على مصرف البريكس ، ربما يكون إصلاح الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي متوقفا ، لكن السنين الأخيرة شهدت انتشار اتفاقيات جديدة متعددة الأطراف وأكثر شمولا تمنح القوى الصاعدة حقا في المشاركة . إن دول البريكس أعضاء مركزيون في المؤسسات الدولية الباعثة على التعاون العالمي اليوم بدءا بمجموعة العشرين وانتهاء بعملية " قمة الأمن النووي "[108] .

2- مفهوم البريكس

- " **بريكس**" : كلمة تحمل اختصارات للأحرف الأولى للكلمة الانجليزية " BRICS" وهي كلمة مكونة من الأحرف الأولى لأسماء خمس دول ، صاحبة أسرع معدلات نمو اقتصادي عالمي، وبترتيب الحروف "البرازيل، روسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا[109]. (أنظر الملحق رقم 02)
- "**بريكس**" : هي مجموعة الدول التي اتفقت فيما بينها على إنشاء كيان اقتصادي "مضاد" للكيانات الاقتصادية الغربية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وتضم نظاما ائتمانيا بنكيا عالميا جديدا يقضي على

[107] سيتورات م. باتريك ، دول البريكس : ثلاثة أمور يجب معرفتها ، ص 176.
[108] سيتورات م. باتريك ، نفس المرجع السابق ، ص 176.
[109] محمد براهمي ، صليحة كشرود ، مرجع سبق ذكره ، ص 81.

سياسة القطب الواحد التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على مقدرات العالم واستغلاله اقتصاديا ، عبر توجيه السياسات الاقتصادية ، وفرض قيود تتحكم في الدول النامية من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، خاصة على الدول النامية وبلدان العالم الثالث[110] .

المطلب الثاني :خصائص وأهداف البريكس

تتجه دول البريكس إلى تحقيق أهدافها ونظرا لكبر حجم هذه الدول ولمدى التوجه الذي تسعى من خلاله إلى إحداث تغيير في النظام الدولي يعود عليها بالمنافع ويمنع تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية لديها خاصة في حالة الأزمات الدولية المختلفة، وسيتم عرض أهداف هذه المجموعة و أهم خصائصها .

1- خصائص تكتل دول البريكس: هناك عدة خصائص من بينها :

1.1. تعدد الحضارات والقارات :

مجموعة بريكس تتألف من خمسة دول ومصدرها أربع قارات مختلفة ، وهي تعتبر مختلفة بشكل كبير عن بقية أشكال التحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل ، فلا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس سواء سياسي أو اقتصادي أو غيره كما أنها لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي ، وهناك تباين واضح في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي فهي مجموعة محايدة تماما بالنسبة للتوازنات السياسية العالمية لأنها تضم دولا مختلفة إلى حد كبير في التوجهات السياسية والاقتصادية .

إن هذه الدول الخمس بينها رابط هام يجمعها وهو أنها لا تنتمي إلى دائرة الحضارة الغربية فهي تشكل عدة حضارات مختلفة ، والتي تتمثل بالحضارة الشرقية العريقة فالهندوسية في الهند، والبوذية في الصين والحضارة الأرتوذكسية المتميزة عن الشرق والغرب معا في روسيا والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل ، التي يتميز

[110] محمد براهمي ، صليحة كشرود ، نفس المرجع السابق ، ص 81.

شعبها بثقافة وفنون متميزة كثيرا عن الدول المحيطة بها والحضارة الإفريقية في جنوب إفريقيا .

وأما الرابط الهام الذي جمع هذه الدول الخمس مع بعضها البعض هو الرابط السياسي والذي على أساسه نشأت هذه المجموعة ، ويتمثل في رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية ، والتي تسببت في الأزمات المالية العالمية والتي يعاني منها الكثير من دول العالم من أجل الخروج منها ، أما أهم العوامل المشتركة فهو الاقتصاد السريع لهذه الدول أما الرابط الثالث والذي يجمع دول البريكس هو إرادتها للوصول إلى مركزها الطبيعي في العالم وإدراكها أن الدول المسيطرة حاليا لن تسمح لدولة جديدة أن تحل محلها ، أو أن تأخذ مميزاتها ولذلك وجدت هذه الدول مصلحتها في الالتقاء مع بعضها لصيانة حقوقها ولإدراكها أن بقائها منفردة ومن دون إطار كبير كالدخول في تكتل مع دول متعددة سوف تبقى على ما هي عليه أو أقل من ذلك[111] .

2.1. التكامل الاقتصادي :

تختلف مستويات وإمكانيات دول البريكس الخمس سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية ... الخ، فكل دولة لها ما يميزها عن الأخرى، فعند تفحص روسيا مثلا يظهر بوضوح أنها الأقل في النمو الاقتصادي بالمقارنة مع الأربعة الآخرين ، لكنها تعتبر هي الأقوى سياسيا وعسكريا ونفوذا في العالم ، وهنا يمكن القول أن روسيا تمثل رأي هذه المجموعة والصين تعتبر جسدها ، أما باقي الدول فهي أطرافها ، ويذهب البعض في أمريكا والغرب إلى الاعتقاد بأن روسيا هي التي تهيمن على هذه المجموعة وتوجهها حسب مصالحها وتطلعاتها على الساحة الدولية ، وهذه الاعتقادات بالقطع قد تكون مبالغات وربما انضمام جنوب إفريقيا لهذه

[111] جمال عدوي : مرجع سبق ذكره ، ص ص 38-39.

المجموعة مؤخرا يؤكد بطلان هذه التوقعات باعتبار أن جنوب إفريقيا دولة مرتبطة بالغرب تماما .

إن تحالف البريكس له مضمون سياسي أو قبل كل شيء وقد أعلن ذلك صراحة وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" قائلا (إن ذلك تجمع جيو سياسي أولا وقبل كل شيء)، ولهذا بات معروفا في العالم بأسره أن الاقتصاد هو عصب الدول وأن الدول تستطيع أن تقيس وزنها السياسي بحسب وزنها الاقتصادي ، وأنها تحتاج دائما إلى رفع مستواها الاقتصادي في جميع المجالات لتكون صاحبة نفوذ وقرار، وكما تم التطرق مسبقا على أن البريكس بنيت على أسس اقتصادية ، وبمواصفات سياسية ولازالت تطبق في كل لقاءاتها اتفاقات اقتصادية ذات منافع تعود على جميع الدول الأعضاء[112] .

3.1. مبدأ رفض التبعية :

بعد التعمق في دراسة تكتل البريكس نجد أنه يختلف عن غيره من التجمعات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل حيث أنها ترفض مبدأ التبعية الاقتصادية والهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية ، فأعضاء مجموعة "البريكس" يدعون إلى إنشاء نظام أكثر عدالة وتوازنا للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ويهدفون إلى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي [113].

4.1. الخصائص السياسية :

من أهم ما يميز دول البريكس سياسيا هو أنه تكتل يملك نفوذا سياسيا حيث أنه يتمتع بمقعدين دائمين في مجلس الأمن الدولي ، وهما مقعدا روسيا والصين ، وقد ظهر وتجلى النفوذ السياسي لدول البريكس في الأدوار التي أصبح يلعبها التكتل

[112] جمال عدوي ، نفس المرجع السابق ، ص ص 39-40.
[113] علاء الدين محمد الجعبري : ص 37.

في القضايا العالمية والتي تشغل الرأي العام الدولي بالقرارات أو الحضور القوي في المؤتمرات الدولية وكذلك ما تجلى في إبداء المواقف المستقلة وإبداء الرأي والمشاورات مع جميع الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية ، وكذلك تمتع مجموعة البريكس بالقوة العسكرية حيث صنفت من بين العشر الجيوش الأوائل في العالم ، وذلك من أجل مواجهة كل أشكال الهيمنة أحادية الجانب[114] .

الجدول رقم (09) :الاختلافات بين دول مجموعة البريكس

الدول / الاختلاف	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب إفريقيا
البناء الاقتصادي	تصدير المواد الأولية، الفلاحية والمنجمية.	-تكنولوجيا عالية. -صناعة الطائرات . -الأقمار الصناعية. -تكنولوجيا الأسلحة. -تصدير المواد الأولية (الغاز الطبيعي، البترول).	-قطاع زراعي واسع . -صناعة صاعدة في القطاع الرقمي.	-صناعات متقدمة (تكنولوجيا عالية). -قطاع زراعي هائل.	-تصدير المواد الأولية الفلاحية والمنجمية . -بعض الصناعات الثقيلة بالمقاييس العالمية.
النظام الاقتصادي الرأسمالي	اقتصاد السوق	الرقابة على القطاعات الإستراتيجية المهمة خاصة قطاع الطاقة.	اقتصادها تدريجي .	خاضع للحساب الاستراتيجي العالي وتتميز بدقة المراقبة السياسية.	اقتصاد السوق
الوضع السياسي	ديمقراطية أوروبية	ديمقراطية شكلية ، نظام رئاسي مركزي الحكم .	نظام سياسي غربي، مجتمع مدني متجذر.	محكومة بنظام الحزب الواحد تتبنى الإيديولوجية الشيوعية إلى غاية اليوم، المجتمع المدني شبه منعدم.	نظام ديمقراطي مجتمع مدني نشيط.
الوضعية الثقافية	ثقافيا قريبة جدا من الثقافة الأوروبية .	ثقافة أوروأسيوية .	ثقافة قوية ومتنوعة .	ثقافة خليطة بين التقاليد والتحضر.	ثقافة مختلطة راجعة لتنوع السكان بين البيض والسود.
الوضعية	أحرزت	أكبر عدد من السكان	400 مليون	أحرزت تقدما كبيرا	قدرة شرائية متوسطة.

[114] جمال عدوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

الاجتماعية	نجاحات هامة في نظامها ضد الفقر.	يتمركز في الجزء الأوروبي. –وضعية اجتماعية مريحة.	شخص يعيشون في البؤس .	في تحسين حياة السكان.	–بعض المعاناة من التمييز العنصري.

المصدر : جمال عدوي ، نفس المرجع السابق ، ص ص 65-67.

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن كل دولة من دول البريكس تختلف عن الأخرى سواء من حيث البناء الاقتصادي أو النظام الاقتصادي الرأسمالي والوضع السياسي بالإضافة إلى اختلاف الوضعية الثقافية و الاجتماعية ، وهذا راجع إلى أن كل دولة من الدول الخمس لها مميزات كل على حدى .

2- أهداف دول البريكس

تتجه دول البريكس إلى تحقيق أهدافها على المدى البعيد ، ونظرا لكبر حجم هذه الدول ولمدى التوجه الذي تسعى من خلاله إلى إحداث تغيير في النظام الدولي يعود عليها بالمنافع ، ويمنع تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية لديها خاصة في حالة الأزمات الدولية المختلفة، فإنها تسعى لتحقيق ما يلي [115]:

1.2. الأهداف الإستراتيجية :

- تستهدف مجموعة البريكس خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية ، وإنهاء سياسة القطب الأحادي ، وهيمنة الولايات المتحدة على السياسات المالية العالمية ، وإيجاد بديل فعال وحقيقي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى جانب تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وجيو سياسي بين الدول الخمس المنضوية في عضويته، وتنمية البنى التحتية في بلدان المجموعة ، وتحقيق آليات مساهمة فعالة بين الدول الخمس في وقت الأزمات الاقتصادية بدل اللجوء إلى المؤسسات الغربية، وإيجاد طريقة فعالة لمنح وتبادل القروض بين الدول لهذه المجموعة بشكل لا يؤثر ولا يحدث أي خلل اقتصادي لأي من دول المجموعة رغم مساعدة

[115] علاء الدين محمد الجعبري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 33-34.

الدولة المتضررة ، إلى جانب تعزيز شبكة الأمان الاقتصادي العالمية بالنسبة لتلك البلدان وتجنيبها ضغوط الإقتراض من المؤسسات الغربية وتكبيلها بالفوائد .

- اعتماد مصرف التنمية لتمويل جزء من الاحتياجات الرئيسية للدول وقد تم إنشاؤه بمبلغ 50 مليار دولار وكانت أول معاملة تمويل له في العام 2016 .
- تسعى دول البريكس إلى مكانة اقتصادية بارزة ، والوصول إلى دول أكبر في القضايا الدولية ، ولازالت مجموعة البريكس تتمتع بالنمو الاقتصادي ، وتحولت إلى قوة فاعلة في مواجهة الأزمة المالية، وتعمل على تعزيز النمو الاقتصادي العالمي ، وتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية، كل هذا رغم التوترات الدولية التي يمر فيها العالم بتغيرات معقدة .
- السعي إلى تحقيق الرخاء والاستقرار والأمن في العالم، وذلك من خلال التنمية المستدامة ، والأمن الغذائي ، وأمن الطاقة ، والقضايا الدولية والإقليمية المعقدة.
- المحافظة على استقلاليتها ، والعمل على إنشاء مؤسسات مشتركة تسمح لها بتجنب الارتباط التبعي بالنظام العالمي ، الذي يهيمن عليه الغرب.
- اتفقت دول البريكس على أربع نقاط بشأن التعاون بينها:

أ. الالتزام الثابت بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الاقتصادي المشترك.

ب. التشاور الدائم لتعزيز الثقة السياسية بين دولها.

ج. تطوير التعاون المتبادل ووضع الأسس القانونية السليمة للحفاظ عليه وتطويره.

بالإضافة إلى أهداف أخرى لمجموعة البريكس هو الحصول على دور في الإدارة العالمية للاقتصاد العالمي ، إلى جانب مجموعة العشرين ، قصد إدخال إصلاحات على المؤسسات المالية الدولية، ومنع توظيف المنظمات الدولية للتدخل في الشؤون الداخلية لحساب دولة ، أو مجموعة دول أخرى ، نظرا لما يمتلكه التجمع

من قوة اقتصادية عالمية ، تؤهله لأن يتولى صدارة الاقتصاد العالمي ، إذا تغلب على التحديات التي تواجه استكمال مشروعه في المستقبل[116] .

[116] محمود شحماط، (2017) : تجمع بريكس : من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب ، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون ، عدد 51 ، عنابة ، ص 55.

المبحث الثاني : سياسات الإنفتاح التجاري لدول البريكس

خلال سنوات التسعينات اتجهت الاقتصاديات الناشئة لانتهاج سياسات الانفتاح التجاري والمالي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وسنحاول في هذا المبحث توضيح ذلك .

المطلب الأول : سياسات التوجه للانفتاح التجاري في الاقتصاديات المعاصرة

1. الانفتاح المالي والتجاري :

منذ ستينات القرن الماضي عرفت المبادلات التجارية العابرة للحدود تطورا ملحوظا ، بفعل الازدهار الذي شهده القطاع الحقيقي (في مجال النقل والاتصالات بالأخص) كما ارتفعت مستويات الانفتاح المالي، بالتزامن مع التوجه للانفتاح التجاري خلال سنوات التسعينات ، بحيث تضاعف حجم الموجودات المالية الخارجية بثلاث مرّات، مقارنة بما قبل الحرب العالمية الثانية ، والشكل التالي يوضح المستويات التي بلغها كل من الانفتاح المالي والتجاري للاقتصاديات[117] .

الشكل رقم (03) : مستويات الانفتاح المالي والتجاري في عدد من الاقتصاديات المتطورة والناشئة خلال فترة (1975-2015)

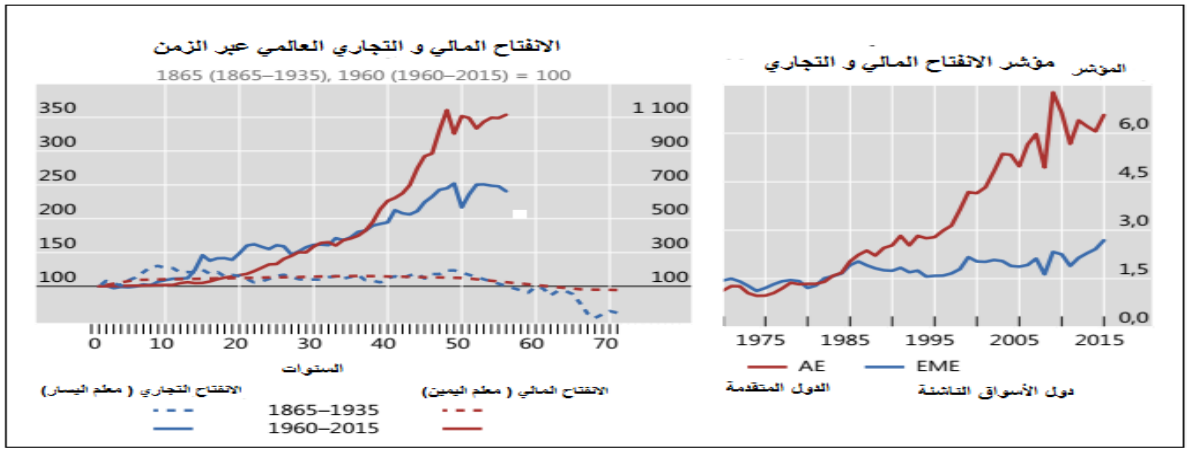

المصدر :بونعاس شيماء ، نفس المرجع السابق ، ص 122.

[117] بونعاس شيماء ، (2019) : إشكالية إصلاح النظام المالي الدولي بين : نظرية التعديل والنموذج البديل ، أطروحة دكتوراه علوم في بنك وهندسة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، ص 122.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أنه بفعل انتهاج سياسات (الإنفتاحالتجاري ، المالي) الدولي نلاحظ أن اقتصاديات الدول المتقدمة تتطور بوتيرة متزايدة مقارنة باقتصاديات الدول الناشئة التي بدأت في التسارع منذ بداية سنة 2000، وهو ما يدل على دورها القوي في تكوين الموجودات المالية الخارجية لها .

2. المبادلات التجارية البينية على المستوى الدولي :

تتخذ مستويات المبادلات والمعاملات التجارية أبعادا ذات دلالات قوية ، تقود إلى إبراز تفوق الدائرة الحقيقة ، والتي تظهر طبيعة التوجهات التي شهدتها الاقتصاديات بشكل خاص في أواخر عقود القرن الماضي ومطلع القرن الحالي ، ويمكن استخلاص أهم تلك الدلالات من الجدول التالي[118] :

أ. المبادلات التجارية البينية :

يعبر الجدول التالي عن درجات الارتباط البيني للمبادلات التجارية العابرة للحدود ، لعينة من الدول المتطورة والناشئة ، أين برزت الاقتصاديات الناشئة ارتباطات تجارية بينية مرتفعة ، بالمقارنة بالاقتصاديات المتطورة ، ويمثل الشريط في أسفل الجدول مستويات التدرج بين الارتباطات البينية للاقتصاديات .

[118]بونعاس شيماء ، نفس المرجع السابق ، ص 123.

الجدول رقم (10) : الارتباطات التجارية البينية لمجموعة من الاقتصاديات الناشئة خلال فترة (2001-2015)

المستوردين / المصدرين	اقتصاديات أوروبا المتقدمة	اقتصاديات أمريكا الشمالية و أخرى متقدمة	الاقتصاديات الأوروبية الناشئة	الاقتصاديات الآسيوية الناشئة	اقتصاديات أمريكا اللاتينية	اقتصاديات افريقيا الوسطى و الشرقية
اقتصاديات أوروبا المتقدمة	0,3	0,1	**1,2**	0,4	0,1	0,5
اقتصاديات أمريكا الشمالية و أخرى متقدمة	-0,1	-0,4	0,1	0,3	0,3	0,2
الاقتصاديات الأوروبية الناشئة	**1,5**	0,1	**2,6**	0,1	0,1	0,6
الاقتصاديات الآسيوية الناشئة	0,4	0,6	0,3	**4,1**	0,5	0,7
اقتصاديات أمريكا اللاتينية	0,1	0,3	0,1	0,4	0,6	0,1
اقتصاديات افريقيا الوسطى و الشرقية	0,0	0,0	0,1	0,5	0,0	**2,5**

الارتباط قوي ← الارتباط ضعيف

المصدر :بونعاس شيماء ، نفس المرجع السابق ، ص 124.

الملاحظ من الجدول السابق أن الاقتصاديات الآسيوية الناشئة حققت أعلى ارتباط والمقدر بـ 4.1% خلال فترة (2001-2015) ، تليها 2.6% في الاقتصاديات الناشئة الأوروبية لنفس الفترة ، ثم اقتصاديات إفريقيا الوسطى والشرقية بمقدار 2.5%، أما باقي القيم فتعد ضعيفة إجمالا. يمكن القول أن هناك تطور ملحوظا في التبادل التجاري البيني للدول الناشئة .

ب. دور الانفتاح التجاري والمالي في تنشيط حركة تدفقات رؤوس الأموال الدولية:

تلعب تدفقات رؤوس الأموال الدولية دورا مفصليا في تنسيق القدرات التمويلية بين الاقتصاديات بفعل التمويل الذي ساهم في الصياغة الحالية لهيكلة هذه التدفقات.

فمن خلال حركة تدفقات رؤوس الأموال الدولية أدى ذلك إلى بروز العديد من الوضعيات ، التي لم تعد ترتبط بأساسيات الاقتصاد الكلي فقط بل بعوامل دولية

أخرى، بحيث يلعب فيها انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ، عاملا جدّ مهم في منحى هذه الحركية تجاه الاقتصاديات الناشئة[119] .

إلا أن اقتصاديات الأسواق الناشئة تتعرض لصدمات مالية بدرجات متفاوتة ، حيث تلعب تدفقات رؤوس الأموال الدولية دورا كبيرا في نقل الصدمات إلى هذه الاقتصاديات، والتي تعمل على ضغط الدورات المالية، وتسمح بتحويل عامل الهشاشة إلى تلك الدورات (ارتفاع مستويات المديونية)[120] .

المطلب الثاني : خطوات البريكس نحو الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي

يمكن حصر خطوات البريكس نحو الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، ضمن العمل على تفعيل عدة معايير.

1. معيار هيمنة المؤسسات و الهيئات التي تدير رؤوس الأموال الدولية

وافقت الدول الخمس المشكلة لتكتل البريكس بتبيان فاعلية التكتل الاقتصادي ومؤسساته المالية الجديدة من الجوانب الاقتصادية والسياسية وأثار ذلك في العلاقات الدولية في مختلف مجالاتها والآفاق المستقبلية وتجلى ذلك في سعي مجموعة البريكس لإصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لكي تحصل الدول الناشئة على مزيد من التأثير خاصة ما تعلق بنظام التصويت في هذه المؤسسات بما يتناسب مع نمو وضعها في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية ، ولكن مقاومة الولايات المتحدة الأمريكية وعدة دول غربية حال دون أن تحقق هذه الدول تقدما يذكر في إعادة هيكلة هذه المؤسسات العالمية لكي تعكس التطورات الفعلية في الأهمية النسبية للمجموعات الاقتصادية المختلفة على الصعيد العالمي ، وبدل التنسيق والتعاون في اليد الممدودة من تكتل دول

[119] بونعاس شيماء ، نفس المرجع السابق ، ص 132.
[120] بونعاس شيماء ، نفس المرجع السابق ، ص 134.

البريكس استمرت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في سيطرتها على إدارة هذه المؤسسات متعددة الأطراف وتوجه سياستها وفقا لرؤيتها في الوقت الذي لا تتمتع المجموعة رغم نقلها الدولي بدور يذكر في هذه المؤسسات وللتأكد من استمرارية هيمنتها عالميا غالبا ما تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى عرقلة أي تكتلات من شأنها أن تعزز من درجة استقلاليتها وبالتالي هذه مجمل العوامل التي كانت سببا في اتخاذ مجموعة البريكس القرار النهائي بإنشاء مؤسستين في غاية الأهمية وهما[121] :

إنشاء بنك التنمية الخاص بمجموعة البريكس تحت اسم بنك التنمية الجديد برأسمال قدر بـ 100 مليار دولار .

وبالتوازي مع قرارها إنشاء بنك التنمية الجديد نادى تكتل البريكس بضرورة الإسراع بتنفيذ الإصلاحات المتفق عليها في صندوق النقد الدولي التي تستهدف زيادة رأسمال الصندوق ، ومن ثم قدرته على تدبير التسهيلات الائتمانية اللازمة لدول العالم والمرافقة بخطة إصلاح لتعديل الحصص والقوة التصويتية والتي ما يزال الكونغرس الأمريكي رافضا لإقرارها حتى الآن .

ومن جهة أخرى وبموجب اتفاق دول البريكس تم إنشاء صندوق ثاني تحت اسم: صندوق الترتيبات الاحتياطية المشروطة، أي ما يقابل صندوق النقد الدولي والذي يسمح أيضا بتخصيص 10 مليار دولار ، حيث تسهم فيه كل دولة عضو في تكتل البريكس بنسبة معينة متفق عليها .

ويعتبر هذين الصندوقين نقطة ارتكاز في صالح مجموعة البريكس لمواجهة أي أزمة مالية عالمية مفاجئة لكي تحافظ من خلالها دول البريكس على استقرار اقتصادياتها ، وكذلك مواجهة الشروط الصعبة للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

وقد أثار إنشاء بنك البريكس الكثير من الشكوك في الغرب حول قدرة الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية الحالية ، متجاهلين القوة الهائلة التي تتمتع بها هذه

[121] جمال عدوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 62-63 .

القوة الاقتصادية الجديدة باعتبارها صاحبة أكبر احتياطات نقدية في العالم حيث أنها بهذه الاحتياطات النقدية الضخمة يمكن أن توفر لهذه المؤسسة الجديدة (بنك البريكس) طاقة مالية جديدة تتجاوز تلك المتوفرة للمؤسسات الدولية الحالية ، كما أنه بحكم بطبيعتها كمؤسسات اقتصادية متعددة الأطراف ستكون بعيدة عن التأثير الأمريكي الذي طالما ثبت بالدليل أنه غير عادل في توجيه المؤسسات الاقتصادية الدولية المتعددة الأطراف.

وبالتالي فإن النظام الاقتصادي العالمي الراهن يعيش مرحلة انتقالية حيث يحاول تكتل البريكس إرساء قواعد نظام عالمي جديد بعيدا عن اللعبين التقليديين الذين أرسو نظاما عالميا غير عادل الذي للأسف يكرس الفجوة بين الفقراء والأغنياء وبالتالي اتساع تلك الفجوة ، لا يسمح بأي دور يمكن أن تلعبه قوى صاعدة مثل تكتل البريكس .

من خلال هذه الخطوات تتجلى مساعي تكتل البريكس لكسر هيمنة مجموعة الثمانية الكبار ، وإنهاء حالة احتكار صندوق النقد الدولي للتحكم في السيولة النقدية وانفراد البنك الدولي بقيادة سياسات هيكلية في مختلف بلدان العالم ، وهو ما يتضح من خلال النقد الذي وجهته تلك الدول إلى صندوق النقد الدولي في بيان المؤتمر الأخير المنعقد في البرازيل سنة 2014 ، فضلا عن الهيمنة على القرار الدولي ، وهذه المرة الأولى التي تظهر فيها قوى خارج المثلث التقليدي : الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروبا واليابان ، ومن السمات المميزة لتكتل البريكس أيضا أنه يخضع في مصادر قوته لارتباطاته وتبعيته للسوق العالمية التي تتوقف عليها كثير من مبادلاته التجارية ، لذلك فهو لا يسعى إلى قلبها جذريا وإنما إلى تغييرها بما يناسب مصالحه في العديد من المؤسسات والمحافل الدولية[122] .

2.معيار استثماري وتجاري

[122] علاء الدين محمد الجعبري ، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية والإنتاج والابتكار العلمي ، تصل معدلات نمو بلدان البريكس إلى ما بين 5% 10% فضلا عن تنوع اقتصاداتها ، حيث أنها لم تعد مستقبلة للاستثمارات فحسب، بل مصدر الكثير من التقنيات والابتكارات، فضلا عن خلق تأثير ونفوذ كبيرين كالصين في جنوب شرق آسيا والبرازيل في أمريكا الجنوبية وجنوب إفريقيا في جنوب القارة والهند في جنوب آسيا وروسيا في آسيا الوسطى ، ويعد تكتل البريكس اليوم نموذجا لأهم تجمع اقتصادي للدول النامية ظهر وسط تكتلات اقتصادية كبرى وتجمعات إقليمية بارزة ، فهو يدافع عن تصور أقرب للانسجام في منظمة التجارة العالمية للخروج من التخلف والحصول على اعتراف دولي أكبر وتنويع الفاعلية الدولية، فضلا عن كونه يتمتع بقوة اقتصادية كبيرة ترشحه أن يتطلع قدما إلى لعب دور مهم على الساحة الدولية ، فالصين يتنبأ لها المحللون بأنها ستحتل في العام 2050 مكانة أكبر اقتصاد في العالم إذا ما حافظت على مؤشرات نموها الاقتصادي الحالية ، كما أن الهند مؤهلة في سباق المسافات الطويلة للحاق بمستوى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2050، فضلا عن تطور الاقتصاد البرازيلي[123] .

3.معيار جيو اقتصادي وجيو سياسي:

وبالمقابل فإن إطلالة موجزة على التجمعات الاقتصادية الأخرى الموجودة ، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا– آسيان ، يتضح من خلالها أن هذه الأخيرة ليست لها مقدرات تضاهي مقدرات دول البريكس وهي لا تخضع لنفس الرؤى الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية ، بل تتقاذفها رؤى متعددة وتخترقها منابر وجمعيات جهوية كالمنبر الجهوي لشرق آسيا ، ومنبر التعاون الاقتصادي لآسيا ، ومنتدى التعاون

[123]علاء الدين محمد الجعبري ، مرجع سبق ذكره ، ص 42-43.

الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي وقمة آسيا – أوروبا ، ومنبر آسيا لشرق أمريكا اللاتينية[124] .

كما أن الصراع على الحدود بين تايلاند و الفلبين وماليزيا واندونيسيا وعلى العديد من الجزر والطرق البحرية والممرات المائية يعوق اندماجها ، فهي مرتبطة في الغالب باتجاهات وطنية ذات نزعة سياسية وطنية مستقلة متفاوتة في رؤاها وإستراتيجيات تحالفها بشأن مستقبل السيادة على بحر الصين الجنوبي ، مما يجعل هذه التجمعات الفرعية وصراعاتها عنوانا عريضا يتحكم في صياغة معالم هذه التجمعات والتكتلات الاقتصادية ذاتها . بدوره يفتقر نموذج الاتحاد الأوروبي المؤهل أكثر من غيره لمنافسة تكتل البريكس إلى رؤية سياسية موحدة، وينوء تحت تداعيات الأزمة الاقتصادية بفعل مشاكل أعضائه، اليونان ، إسبانيا ، البرتغال وإيرلندا ، على محور بون–باريس والمشاكل المتعلقة بشيخوخة سكانه ، كما أنه يظل أسير الإمدادات الطاقة الروسية والرهانات الجيوسياسية المحيطة بها في الصراع الدائر حول أوكرانيا وجورجيا ، وحديثا تصويت بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وفي دراسة حديثة صدرت عن دائرة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي توصلت إلى أن البريكس ليست حريصة على الانضمام إلى لجنة المساعدة الإئتمانية، ولكن التأثير على سياسات التنمية من خلال التحالفات المتعددة الأطراف والمحافل الدولية مثل مجموعة العشرين ، وجاء في نتيجة الدراسة أن البريكس تحتاج إلى أن تؤخذ على محمل الجد لكونها فاعلة وذات أهمية متزايدة بالنسبة للتجمعات ذات التأثير على سياسات التنمية في الاتحاد الأوروبي وينبغي أن تدرج في الحوارات بشأن فعالية المعونة وإستراتيجيات التنمية بطريقة بناءة ، ولأن الو م أ بدأت تشعر

[124] علاء الدين محمد الجعبري ، مرجع سبق ذكره ، ص 43.

بأن مركز الثقل الاقتصادي أضحى يتجه شرقا، فقد دفعها ذلك إلى نقل ثقلها إلى المحيط الهادي وتقوية منظمة التبادل الحر بينها وبين كندا[125] .

[125] علاء الدين محمد الجعبري ، مرجع سبق ذكره ، ص 43-44.

المبحث الثالث : عرض وتحليل المعطيات الإحصائية لأبرز المتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية في دول البريكس خلال الفترة (2000-2019)

إن المؤشر يعبر عن مقياس كمي أو نوعي ، وتعكس المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية أداء الاقتصاد الكلي ، وفي هذا المبحث سنقوم بعرض مختلف هذه المؤشرات في دول البريكس ، وتأثير عملية تحرير التجارة في هذه المتغيرات.

المطلب الأول : عرض وتحليل المعطيات الإحصائية لعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2000-2019)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي الاحتياطات على الصادرات السنوية معدل البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لأنها تقيس الأداء الاقتصادي الكلي خلال فترة زمنية معينة وفيما يلي أبرزها :

1. الناتج المحلي الإجمالي في دول البريكس :

1.1. تعريف الناتج المحلي الإجمالي[126] :

- **يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج بأنه :** " إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة " .
- **يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بأنه :** " إجمالي دخول عناصر الإنتاج (العمل ، رأس المال، الأرض) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية (أي في الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة " .
- **يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق بأنه :** " إجمالي قيمة السلع الموجهة إلى تلبية الطلب الكلي في المجتمع (أي مجموع الإنفاق النهائي) ويشمل

[126] مهند بن عبد الملك السلمان ، أحمد بن بكر البكر ، (2016) : مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ، دراسة وصفية ، مؤسسة النقد العربي السعودي ، ص ص 7-8.

الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة " .

2.1. أهمية الناتج المحلي الإجمالي :تتمثل أهميته فيما يلي[127] :

- الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالبا سنة .
- الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي .
- الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية ، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.
- الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق ، يمكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة .
- تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات .
- يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس كمستوى المعيشة بشكل تقريبي .
- استخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي للدولة .

[127] مهند بن عبد الملك السلمان ، أحمد بن بكر البكر ، نفس المرجع السابق ، ص ص 6-7.

الشكل رقم (04) : معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول البريكس

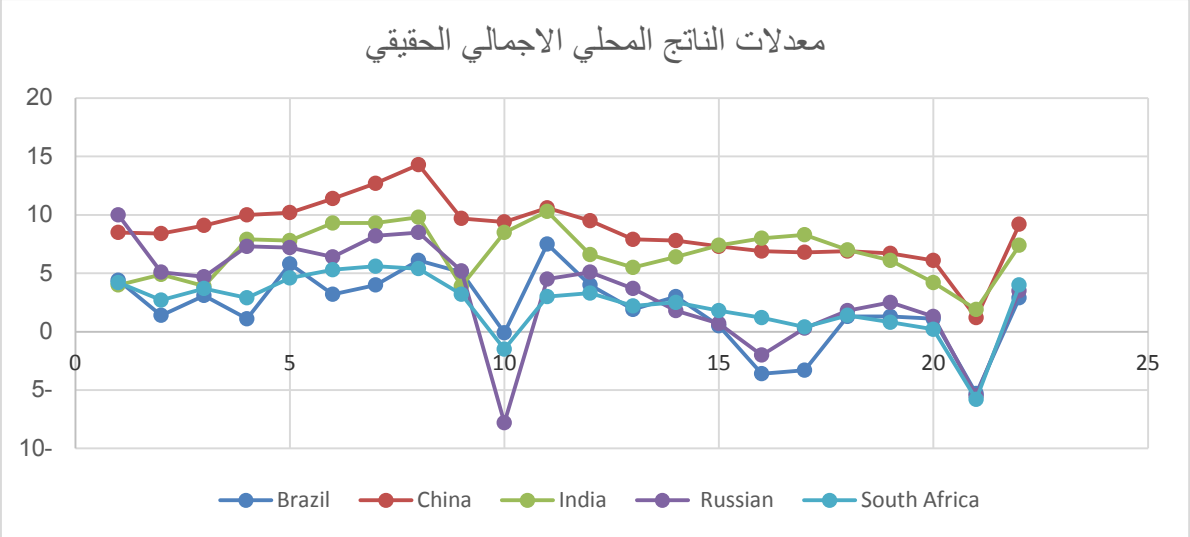

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول في الملحق رقم (03)

نلاحظ من خلال الشكل الممثل لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، أن الصين شهدت ارتفاع تدريجي إلى أن بلغت الذروة سنة 2007 قدرت بـ 14.3% ، وهذا يدل على أن الاقتصاد الصيني لم تؤثر عليه الأزمة العالمية (2007-2008) بصفة كبيرة لتعرف بعد ذلك تراجع إلى أدنى بنسبة قدرت بـ 1.2% سنة 2020، وهذا ما يدل على الوضع الاقتصادي الذي شهدته الصين بسبب أزمة كورونا ، أما بالنسبة لكل من البرازيل ، جنوب إفريقيا ، روسيا والهند ، فقد عرفوا تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في معدلات الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أن هذه الدول سجلت أدنى نسبة لها قدرت بـ 5.5-% ، 5.8 ، 5.3-% سنة 2020 على التوالي ، أما روسيا فقد كانت نسبتها تقدر بـ : 7.8-% سنة 2009 ، كما نلاحظ أن أعلى نسبة سنة 2010 قدرت بـ 7.5% بالنسبة لبرازيل ، أما روسيا كانت أعلى نسبة لها سنة 2000 قدرت بـ 10% ، جنوب إفريقيا 4% سنة (2020-2025) والهند 10.3% سنة 2010 ، ونستنتج من هنا أن هناك اختلاف في نسبة نمو الناتج

المحلي الإجمالي في هذه الدول لأن درجة الانفتاح فيها تختلف من دولة إلى أخرى ، فالزيادة في الانفتاح تؤدي إلى الزيادة في نمو الناتج المحلي، والعكس صحيح .

2. معدلات البطالة السنوية في دول البريكس :

1.2. تعريفـــها :

- يعرف معدل البطالة السنوي كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة خلال مدة زمنية عادة تكون سنة[128] .
- معدل الطالة السنوي هو عبارة عن النسبة بين المجتمع العاطل والمجتمع النشيط في فترة زمنية معينة (سنة)[129] .
- معدل البطالة السنوي يقصد به جميع أفراد القوة العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوة العاملة ككل خلال فترة معينة (سنة)[130] .

2.2. أهداف سياسة التشغيل :

تهدف سياسات التشغيل عموما إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها [131]:

- توفير فرص العمل وهذه العملية تخضع للتخطيط من أجل تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة .
- تكوين وإعداد القوى العاملة ، أي تنمية مهاراتها وقدراتها ، مع تنظيم أساليب ومواعيد إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.

---

[128] سويسي أسماء ، (2016) : دراسة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2015) ، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ص8.

[129] البشير عبد الكريم ، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، جامعة الشلف ، الجزائر ، ص 182.

[130] محمد بوديسة ، نور الدين عسلي ، نحو بناء استراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، دراسة تحليلية لتجربة تركيا ، دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة ، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، ص 5 .

[131] عبد الرزاق جباري ، (2015): آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 1 ، ص 43.

- خلق مناصب أكثر إنتاجية ، مما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة ويرفع من مستوى معيشتهم ، واستخدام أكفأ لقدرات العمال ، بما يضمن زيادة في حجم الناتج الوطني ويرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية للبلد .
- توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه .
- استقرار العمل ، ويقصد به دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات التي تحدث إلى أدنى حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي.
- تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده مراسيم وتشريعات العمل لكل دولة .

الشكل رقم (05): معدلات البطالة السنوية لدولالبريكس للفترة (2000-2019)

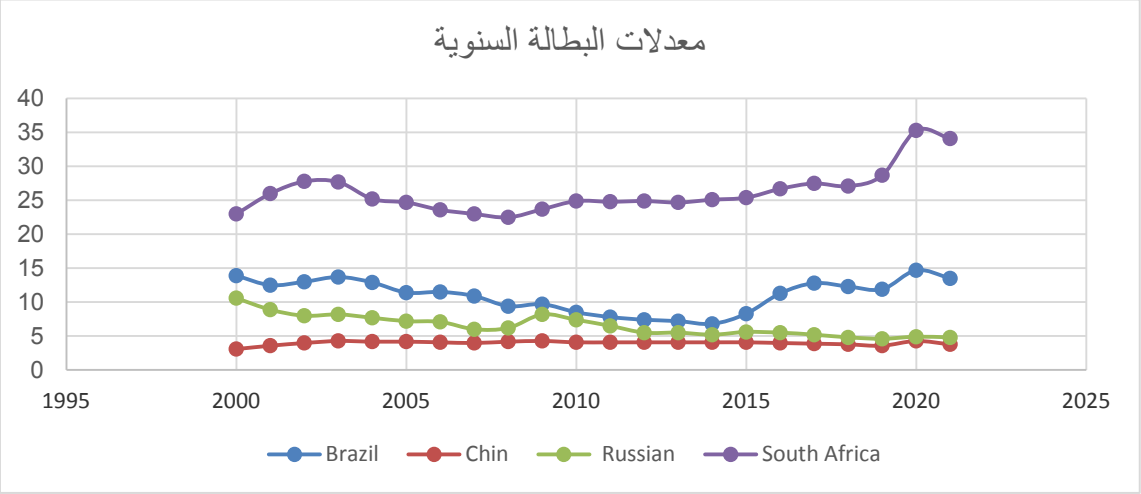

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول في الملحق رقم (04) .

من خلال الشكل أعلاه الملاحظ أن معدلات البطالة السنوية لدول البريكس، في كل من: البرازيل ، روسيا وجنوب إفريقيا عرفت تذبذب ملحوظ في معدل البطالة السنوي بين الارتفاع والانخفاض ، بحيث سجلت هذه الدول أعلى نسبة قدرت بـ 14.7% سنة 2020 ، 10.6% سنة 2000 و 35.3% سنة 2020 على التوالي ، وأقل قيمة 6.3% سنة 2014 ، 4.6% سنة 2019 و 22.5% سنة 2005

على التوالي ، أما الصين نلاحظ أنها اتسمت بالتذبذب في السنوات من (2000 – 2009) بين الارتفاع والانخفاض، إلا أنه (2010–2015) بقيت معدلات البطالة السنوية ثابتة ، لتعرف انخفاض من جديد.

ويرجع الانخفاض في معدل البطالة أي استقرار معدل البطالة بشكل كبير إلى زيادة في الانفتاح الاقتصادي و التجاري في دول البريكس، وهي نتيجة ايجابية اقتصاديا.

3. الاحتياطات على الصادرات السنوية لدول البريكس :

1.3. تعريف احتياطات الصرف :

- رأى الاقتصادي هيللر "Heller" سنة 1966 بأن الاحتياطات الدولية هي : "عبارة عن وسائل دفع دولية تتميز بخاصيتين هما :

✓ تتمتع بالقبول من كل المتعاملين الخارجيين .

✓ التعبير عن قيمتها يتم بوحدات نقدية أجنبية معروفة دوليا وعلى وجه اليقين"[132].

- **تعرف الاحتياطات بأنها :** " الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات ، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة ، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يستند إليه في الاقتراض الخارجي) " [133] .

2.3. تعريف الصادرات :

[132] بلقيوس عبد القادر ، زايري بلقاسم ، (2018) : أثر تعقيم الأصول الاحتياطية من الصرف الأجنبي على سياسة التوسع النقدي في الجزائر خلال الفترة 2005-2015 ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 14 ، العدد 19 ، الجزائر ، ص 222.

[133] صندوق النقد الدولي ، (2013) : الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات ، ص 3.

- تمثل الصادرات مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج[134].
- تعرف الصادرات على أنها : انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية[135] .
- تعني الصادرات قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى ، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة ...الخ[136] .

الشكل رقم (06): الاحتياطات على الصادرات السنوية لدول البريكس للفترة (2000-2019)

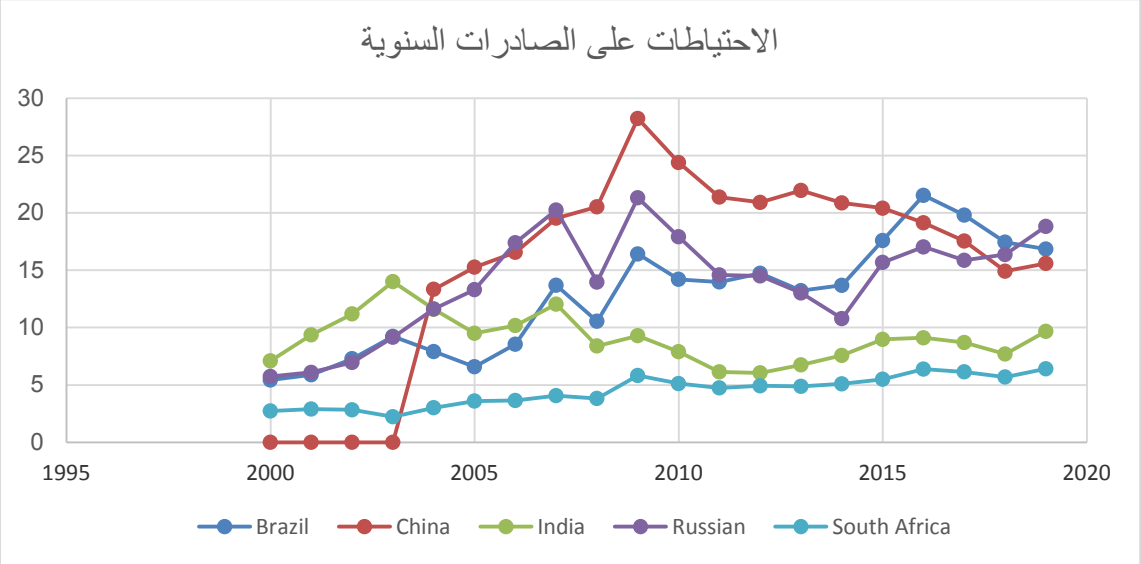

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول في الملحق رقم (05).

[134] دينا أحمد عمر ، (2007) : أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 86 ، العدد 29 ، جامعة الموصل ، العراق ، ص 131.

[135] بروابن شهرزاد ، (2018) : محددات الصادرات الصناعية ، دراسة قياسية لحالة الجزائر : 1980-2016 ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، ص 2.

[136] ناصر الدين قريبي ، (2014) : أثر الصادرات على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، ص 83.

نلاحظ من الشكل أن الصين عرفت منذ سنة 2000 إلى غاية 2003 ثبات في الاحتياطات على الصادرات السنوية لترتفع هذه الاحتياطات سنة 2004 وتستمر بالتزايد إلى غاية وصولها إلى أعلى قيمة لها سنة 2009 قدرت بـ 28.2370952 وحدة، ثم تتراجع ابتداء من سنة 2010 إلى غاية 2020 ، وهذا راجع إلى التذبذب في الصادرات والواردات .

أما بالنسبة لـ (الهند، روسيا، البرازيل) فلقد عرفت الاحتياطات على الصادرات السنوية ارتفاع مستمر ثم انخفاض ،إن التذبذب الحاصل في كل من الصادرات والواردات سيأثر بدون شك على الاحتياطات لدى دول المنطقة، فكلما زادت الصادرات ترتفع الاحتياطات والعكس صحيح. أما جنوب إفريقيا هي كذلك شهدت اختلاف في قيم الاحتياطات بين التزايد والتناقص حيث ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2002 شهدت تزايد، بعدها تراجعت تراجع طفيف، وبعدها شهدت ارتفاع بقيم متقاربة جدا حيث سجلت أعلى مستوى للاحتياطات على الصادرات السنوية فيها خلال 2019.

المطلب الثاني: عرض وتحليل المعطيات الإحصائية لمجموعة من المتغيرات المالية خلال الفترة (2000-2019)

يعتبر مؤشر الرصيد الإجمالي ، التضخم والاحتياطات على الدين قصير الأجل من أهم المؤشرات المالية التي تقيس الأداء المالي خلال فترة محددة وفيما يلي عرض لهذه المتغيرات :

1. **الرصيد الإجمالي (صافي الإقراض / الاقتراض) لدول البريكس :**

1.1. تعريف المؤشر :

صافي الإقراض (+) / الاقتراض (-) يُحسب بالإيرادات – إجمالي النفقات ، وهو يشكل رصيد الإحصاءات المالية الحكومية (GFS) الأساسي الذي يقيس المدى

الذي عنده تضع الحكومة العامة الموارد المالية تحت تصرف قطاعات أخرى في النظام الاقتصادي وتحت تصرف غير المقيمين (صافي الإقراض) ، أو تستفيد من الموارد المالية الناتج من قاعات أخرى أو غير مقيمين (صافي الاقتراض) ويمكن أن ينظر إلى هذا الرصيد كمؤشر للأثر المالي لنشاط الحكومة العامة على بقية النظام الاقتصادي وغير المقيمين .

الشكل رقم (07) : صافي الإقراض / الاقتراض أو الرصيد الإجمالي لدول البريكس خلال الفترة (2000-2019)

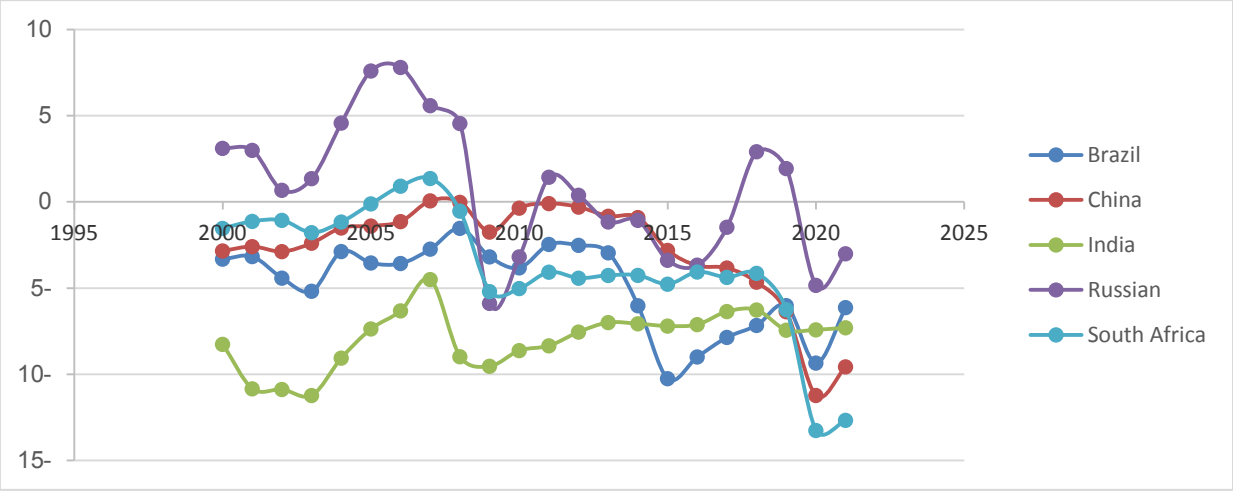

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول في الملحق رقم(06)

نلاحظ من الشكل أن الرصيد الإجمالي لدول البريكس المتمثل في صافي الإقراض على الاقتراض في (الهند، البرازيل ، الصين) ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2020 هي عبارة عن قيم سالبة تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض ، وهذا يدل أن هذه الدول تقترض أكثر مما تقرض وبالتالي فهي في حالة عجز مما يجعلها مدينة أكثر . أما فيما يخص جنوب إفريقيا فالرصيد الإجمالي منذ سنة 2000 إلى غاية 2004 هو عبارة عن نسب سالبة إلى أن يصل إلى 0 في سنة 2005 وهذا يعني أنها لا تملك ديون ، ثم يبدأ بالتزايد سنة 2006 و 2007 على التوالي ، ثم يرجع لينخفض في 2008 بسبب إفلاس البنوك وعدم قدرتها على الإقراض ، وتكون القيم سالبة إلى غاية 2020.

أما بالنسبة لروسيا ، فلقد عرف صافي الإقراض / الإقتراض في هذه الدولة ابتداء من سنة 2000 إلى 2002 تراجع من 3.11 % إلى 0.672154% ليبدأ بالتزايد من جديد ابتداء من 2003 حتى يصل إلى الذروة 8% سنة 2006 ، ثم يتراجع في السنوات 2007 ، 2008 حتى يصل إلى أقل نسبة سنة 2009 قدرت بـ 5.8850603 – % وهذا راجع إلى الآثار الاقتصادية التي خلفتها أزمة 2008 ، ويستمر هكذا التذبذب بين الارتفاع والانخفاض.

2. التضخم في دول البريكس :

1.2. تعريف التضخم :

هناك عدة تعاريف للتضخم من بينها ما يلي :

- **يعرف التضخم بأنه :** " هو كل زيادة في كمية النقود المتداولة يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات في فترة زمنية معينة يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار "[137] .
- **يعرف بيغو pigou التضخم** أنه يكون موجودا عندما يكون الدخل النقدي في حالة توسع حيث يتجاوز نسبة الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط الاقتصادي أو أنه ذلك الجزء من التزايد في الأسعار الناتج عن تدخل الحكومة في النقود[138].

[137] حلقوم الحاج ، (2010) : دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي ، دراسة حالة شركة الأسهم الرياض –سطيف، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، ص 7.

[138] طلحة محمد ، (2019) : قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017 ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، ص 15.

- **يعرف M.Friedman التضخم** بأنه ظاهرة نقدية لأنه ناجم عن زيادة النقود مقارنة بكمية السلع ، حيث يصرف الطلب الفائض للسلع إلى نمو الكتلة النقدية الاسمية[139] .

2.2. دلالاته النقدية والاقتصادية :

هناك عدة دلالات للتضخم ، نذكر منها ما يلي[140] :

- يجب أن يكون ارتفاع الأسعار ملموسا .
- يجب أن يكون الارتفاع مستمرا ، فلو ارتفعت الأسعار لفترة محددة ثم عادت إلى ما كانت عليه سابقا ، فإننا لا نسمي هذه الحالة تضخما .
- يجب أن يرافق الارتفاع العام للأسعار انخفاض للدخل الحقيقي للفرد ، أي أن الفرد لا يستطيع الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات التي كان يحصل عليها قبل ارتفاع الأسعار .
- يجب أن يرافق ارتفاع الأسعار تآكل السلع والخدمات التي كان يستفيد منها الفرد قبل التضخم ، وهذا يعني أن تلك السلع والخدمات أصبحت بعد التضخم خارج قدرة الفرد الشرائية .

[139] سنوسي علي ، بن البارا محمد ، العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2013) – دراسة قياسية ، مجلة العلوم الاحصائية ، العدد السابع ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، ص 56.

[140] نور الهدى بلحاج ، (2014) : أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجزائر (2000-2009) ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص 95.

الشكل رقم (08) : معدلات التضخم بالنسب المئوية لدول البريكس خلال الفترة (2000-2019)

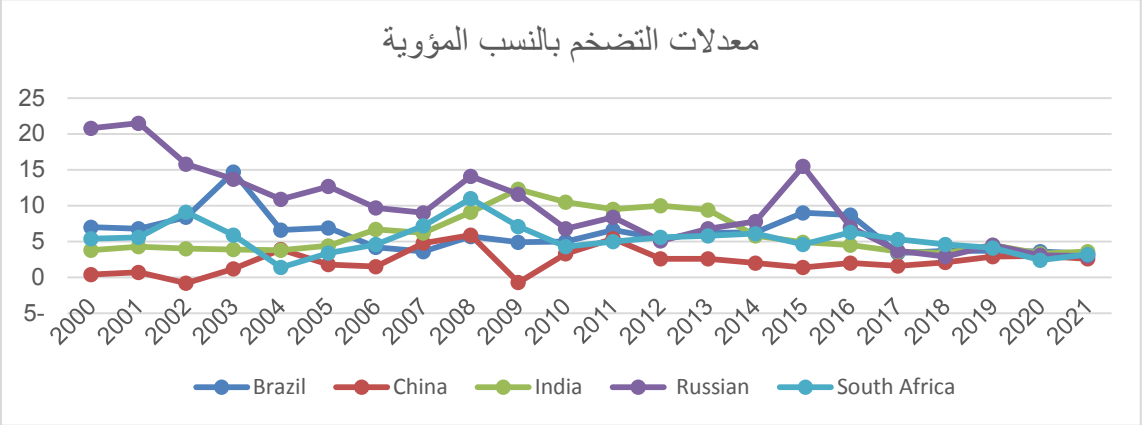

المصدر : من إعداد الطالبتين انطلاقا من بيانات الجدول في الملحق رقم (07).

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن معدلات التضخم بالنسب المئوية لدول البريكس، فيما يخص (الصين، البرازيل، روسيا، جنوب إفريقيا) من سنة 2000 إلى 2019شهدت انخفاضات هامة خلال الفترة في هذه الدول، حيث سجلت أعلى نسبة في روسيا سنة 2001 قدرت بـ21.5%. وأقل نسبة في الصين سنة 2002 و 2009 قدرت بـ 0.8-% باستثناء الهند التي شهدت ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2009 قدر بـ 12%، لتعرف بعد ذلك انخفاض مستمر في معدلات التضخم من سنة 2010 إلى غاية 2019، وهذا بعد التعافي من الأزمة المالية العالمية 2008،و الذي يعود إلى الإصلاحات الاقتصادية المطبقة آنذاك والتي شملت سياسات الانفتاح التجاري بمعنى أن الزيادة في الانفتاح في اقتصاديات لديها مستوى من التنوع (أي لديها القدرة على تخريج أثر الصدمات عبر القنوات لتجارة الخارجية) يؤدي إلى دعم الاستقرار النقدي.

3. الاحتياطات على الدين قصير الأجل في دول البريكس :

1.3. تعريف الديون قصيرة الأجل :

- **الديون قصيرة الأجل:** هي " الديون التي تمتد لسنة واحدة أو أقل "[141] .
- **الديون قصيرة الأجل:**هي " ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه ، حيث أن الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة"[142] .
- **الديون قصيرة الأجل** : وتتمثل في ديون الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات وجزء من النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء ، وعلى العموم فهي تمثل موارد القسم الثاني من الخصوم وهي لا تتعدى السنة[143] .

2.3. الدلالة المالية للدين قصي الأجل :

يدل ارتفاعه على حساسية التدفقات سريعة التسييل (الشبه سائلة) لأدنى التقلبات للمتغيرات ذات الصلة ، لذلك فالارتفاع يؤشر إلى عدم استقرار مرتفع مما يصعب من وضع الخطط المبرمجة والالتزام بها من عدم القدرة على اتخاذ القرار، والعكس في حالة الدين قصير الأجل ، حيث يعكس نوعا من التحكم في المعطيات والتغيرات الطارئة في المدى القصير ، بحيث لا يشكل ضغوطا فورية على الجهة المدينة ، أين يؤشر بإيجابية لبقية المتغيرات ذات الصلة .

ويدل أيضا الدين قصير الأجل عن الحاجة إلى التمويلات الظرفية أو الوقتية بمعنى لا تمول المشاريع طويلة الأجل خاصة التنموية منها بالديون قصيرة الأجل، وأعبائها (الديون القصيرة) تكون أقل وشروطها أكثر تيسيرا ، من معدلات الفائدة والشروط المفروضة على الدين طويل الأجل ، كما تدل على عدم وجود اختلال

---

[141] فضيلة جنوحات زحريتي ، (2006) : إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ص 11.

[142]لزعر محمد سامي ، (2012) : التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي –دراسة حالة- ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ص 80.

[143] روان خديجة ، (2015) : أهمية التحليل المالي في راسم استراتيجية المؤسسة ، دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة ، مذكرة ماستر منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة ، ص 25.

هيكلي في نظام التمويل (بمعنى الجهة المدينة لا تعاني من اختلالات هيكلية قوية في توفير التمويل المطلوب).

الشكل رقم (09) : الاحتياطات على الدين قصير الأجل لدول البريكس خلال الفترة (2000-2019)

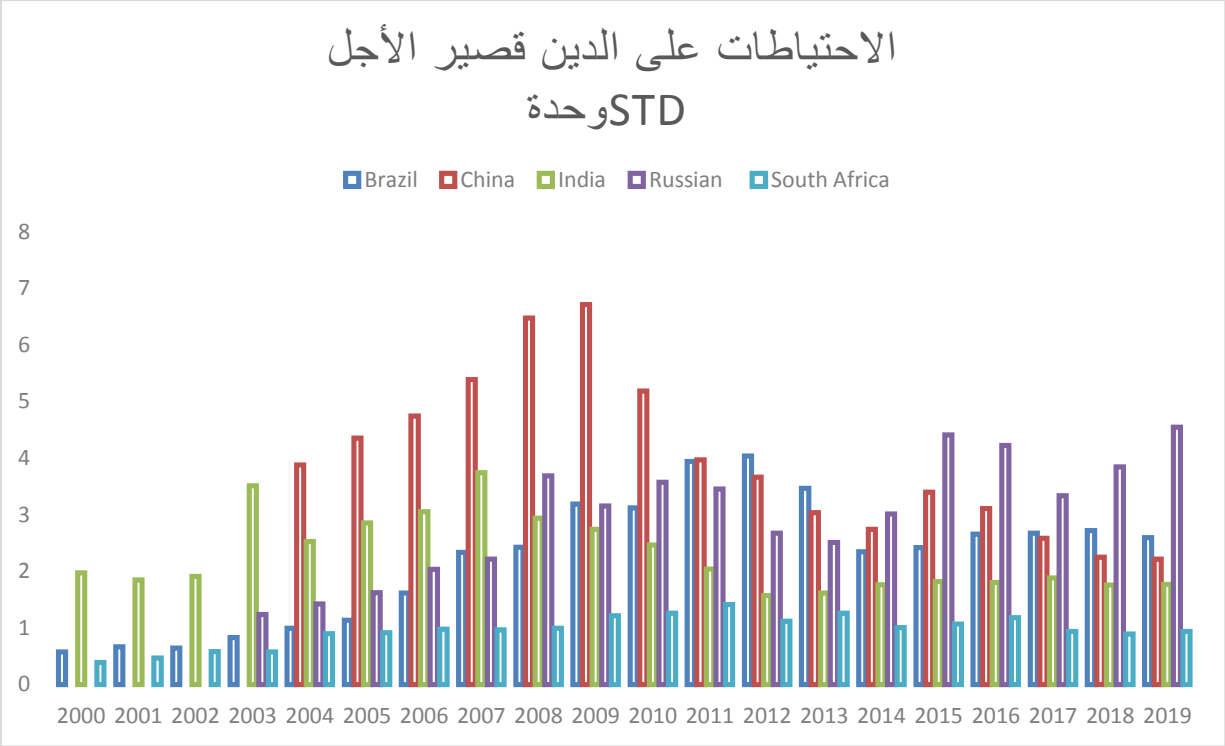

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول في الملحق رقم (08)

من خلال الشكل الذي يمثل الاحتياطات على الدين قصير الأجل لدول البريكس، نلاحظ بأن كل من جنوب إفريقيا ، روسيا والهند تميزوا باحتياطات على الدين قصير الأجل مستقرة خلال الفترة الممتدة من (2000-2002) ، إلا أنها ارتفعت بشكل تدريجي لتبلغ الذروة سنة 2009، ومن (2009-2014) عرفت تراجع ملحوظ ، وهذا نتيجة الأزمة المالية العالمية ، ثم ارتفعت من جديد بفعل وضعية الانتعاش و التعافي من آثار أزمة 2008، أما بالنسبة لكل من الصين والبرازيل فقد كانت الاحتياطات على الدين قصير الأجل بالنسبة لكل منهما مستقرة سنة (2000-2003) ، وبعد ذلك عرفت القيم في الصين ارتفاعاتقياسية منذ

2004 إلى غاية 2010 مقارنة بباقي دول التكتل، ثم شهدت روسيا سلسلة ارتفاعات في القيم من 2014 إلى غاية 2019، ما يدل على قدرتهما على تسيير ضغوطات الدين قصير الأجل لفترات زمنية طويلة نسبيا.

خلاصة الفصل

إن دول البريكس من أسرع دول العالم نموا حاليا، فعلى الرغم من اختلافها في بعض المسائل داخل التشكيل وخارجه ، إلا أنها تمتلك رؤية موحدة حول هيمنة القطب الواحد ، فهذه الدول تركز على تطوير التعاون في مجالات الثورة الصناعية الرابعة، والإسراع بمعدلات التنمية وبناء الأمة ، وكذلك تعزيز اتفاقيات التجارة والاستثمار وتطويرها بغرض تقليل معدلات الفقر، وتعظيم معايير المساواة الاجتماعية ، وخلق المزيد من الوظائف .

وتبقي قدرة دول البريكس على التأثير الاستثماري والتجاري وحتى المالي عالميا مرهونة بمجموعة من الشروط كقدرتها على التغلب على المشاكل الداخلية والخارجية، فمن خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية، اتضح أن تحرير التجارة الدولية أدى إلى تحسن في المؤشرات الاقتصادية، وبالتالي هناك أبعاد إيجابية من سياسات الانفتاح التجاري على هذه المؤشرات، إلا أن ذلك يختلف من دولة إلى أخرى حسب السياسة والتطور الاقتصادي و التنوع الهيكلي و التجاري الذي تعرفه كل من دول التكتل.

الخـــاتمـــة

شهد العالم تغيرات وتحولات متلاحقة دفعتها التطورات التي شملت هيكل النظام العالمي نحو تكريس الرأسمالية ونهاية الحرب الباردة، ما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، كان أهمها ما أطلق عليه مسمى "العولمة"، وحدوث حالة من النشاط والديناميكية على مستوى الدول في مختلف المناطق في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك في شرق ووسط أوروبا لإصلاح سياساتها الاقتصادية.

ما انعكس بدوره على نشاط التجارة الدولية، وهذا لتحقيق الأهداف التي تسعى وراءها الاقتصاديات لإشباع حاجاتها من خلال ما يسمى " بالتبادل التجاري" .أين اهتمت الدول بتطوير هذا التبادل ضمن العمل على تجسيد منطقة التبادل الحر وذلك بتحرير التجارة الدولية من خلال سياسات الانفتاح التجاري.

ولقد هيمنت الدول المتقدمة لفترة طويلة على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية ، وحققت نضجا نسبيا في التنمية الصناعية ، غير أن فترة الثمانينات شهدتبداية بروز اقتصاديات جديدة تسمى بالاقتصاديات الناشئة، عرفت نمو معتبرا فاق بكثير في العشرية الماضية النسب المحققة لدى الدول المتقدمة وأصبحت تزاحم هذه الدول وتنافسها في أسواقها ، كما أن بعض الدول الناشئة قطعت شوطا كبيرا في مجال التنمية وأصبح ينظر إليها على أنها اقتصاديات صناعية جديدة لأنها تتميز بميلها المتواصل للانفتاح على الخارج والتخلص من كل ما يمكن أن يعرقل ذلك ، فهي تحاول تحرير القطاع التجاري في إطار تبنيها للفكر الرأسمالي وتوجهها لتطبيق مبادئه ولو بشكل نسبي و تدريجي.

مما كرس على الصعيد العالمي الشعور بالحاجة لمزيد من التعاون لتعظيم مكاسب تطبيق النمط الاقتصادي الحر الجديد ، وهو التوجه الذي أسفر عن إفراز تكتلات

تجارية واقتصادية منها البريكس الذي يجمع أبرز الدول الناشئة و الأسرع نموا في الاقتصاد العالمي.

وتعتبر الصين واحدة من أبرز القوى الاقتصادية الصاعدة في العالم حيث سعت إلى لعب دور أكبر في الخارج من خلال مبادرة "طريق الحرير" التي يتضح أن الصين تهدف من وراءها إلى إيجاد نظام دولي أكثر إنصافا وربحية، من خلال ربط قارات العالم تجاريا ويبدو أنها ستكون أحد أهم المحددات لتوجهات الصين إزاء العالم والتي من المتوقع أن تستمر لفترة من الزمن.

بناءا على ما سبق فقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التي يمكن إدراجها في النقاط التالية :

أوّلا : النتائج

- للتجارة الدولية أهمية بالغة في إنعاش متطلباتالاقتصاديات المعاصرة في وقتنا الراهن.
- عملية تحرير التجارة الخارجية يجب أن تتم بأسلوب أو منهجية مدروسة ومتدرجة لتجنب إصابة الاقتصاد بصدمة، لأن قطاعاته تتسم بترابط قنواته.
- يجب أن ترافق عملية التحرير التجاري إجراءات تتمثل في تأهيل المؤسسات المحلية لمنافسة نظيراتها الأجنبية .
- تعد التجربة الصينية ، تجربة فريدة من نوعها نظرا لدمجها للمنهج الاشتراكي و الرأسمالي بطريقة عالية الفعالية، ما يجعل من التجربة مكسبا اقتصاديا في إمكان الدول النامية الاستفادة منها كشريك وكقدوة.

- تعتبر الصين صاحبة الحصة الأكبر من الوزن الاقتصادي لدول البريكس مجتمعة، وطريق الحرير الذي تقوم ببنائه يمثل أكبر استثمار وأطول الطرق البرية والبحرية في العالم .
- من أهم أهداف دول البريكس الحصول على دور في إدارة الاقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة العشرين والصناديق المالية الدولية الكبرى، والملاحظ أنه في حال استمرار تضافر الجهود للدول الأعضاء ستنال دورا مؤثرا.
- ازدياد الاهتمام بالتكتلات الاقتصادية، ولكن بصيغة حديثة وأعضاء جدد،من خلال الاستفادة من قيام منظمة التجارة العالمية التي تشكل دفعة قوية لتحقيق ذلك.

ثانيا : اختيار الفرضيات

منذ ظهور النظرية الكلاسيكية بداية بفكرة الميزة المطلقة لآدم سميث والتي شرحها وأيدها بحجج منطقية إلى ريكاردو والميزة النسبية إلى النظريات الحديثة ترى أن كل الدول تستطيع المشاركة في التبادل التجاري و الاستثماري الدولي عن طريق التخصص وتقسيم العمل دوليا، فكل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية سواء كانت هذه الميزة تفوق تكنولوجي أو امتلاك ثروات باطنية كالنفط أو غيرها من الميزات النسبية ،**وهو مايثبت صحة الفرضية الأولى** .

إن ظاهرة العولمة أدت إلى تطوير أداء بعض الدول وبناء اقتصاداتها ، وتكاملت مع الأسواق العالمية عبر سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها ، حيث تختلف الآليات التي اعتمدتها الدول الناشئة ، للانتقال من وضع مثقل بالضعف والتهميش ، إلى أداء اقتصادي مميز بالنجاح في العديد من المجالات وهذا ما أثبتته مختلف التجارب المذكورة مثل التجربة الماليزية ، الصينية وتجربة كوريا الجنوبية،

التي تبين فيها أن مستوى النمو والصعود العالمي يتباين من دولة إلى أخرى حسب خصائصها و إمكانياتها وجدية تطبيق المنهج المتبنى، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية .**

تركز دول البريكس على تطوير التعاون في مجالات الثورة الصناعية وزيادة النمو الاقتصادي والإسراع بمعدلات التنمية وتعزيز اتفاقيات التجارة والاستثمار وتطويرها ، فهي تحتل مراتب متقدمة على الصعيد الدولي ، وأصبحت مشاركتها فعالة في الاقتصاد العالمي، نظرا لاستطاعها تولي الدور الرائد والمحرك للإنعاش الاقتصاد العالمي ، فدول هذه المجموعة تتصدر قائمة الدول العشر الأولى من حيث الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي تساهم اقتصادياتها في إنعاش قنوات مبادلات التجارة الدولية،**وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .**

حسب الدراسة التي قمنا بها للمتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية في دول البريكس، حيث أن هذه المؤشرات تستخدم للتشخيص والمقارنة بين الدول، فقد توصلنا إلى أن الزيادة في الانفتاح التجاري تؤدي إلى تحسن في المؤشرات الاقتصادية و المالية الكلية ولو بطريقة غير مباشرة، في ظل توفر عدد من الشروط التي تدعم نجاح سياسات الانفتاح التجاري في الدول التي انتهجته،**وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة .**

ثالثا : توصيات الدراسة

- الاستفادة قدر الإمكان من تجارب الدول الصاعدة (ماليزيا ، كوريا الجنوبية، الصين..) في مجال الانفتاح التجاري .
- ضرورة العمل على التكامل فيما بين الدول للوصول إلى نظام اقتصادي دولي متوازن وعادل لكافة دول العالم.
- يجب على الجزائر الاستفادة من مبادرة "طريق الحرير" لكي تساهم في زيادة حجم الاقتصاد الجزائري والناتج المحلي وخلق فرص عمل، مما يرفع من

معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، خاصة وأن شروط الشراكة والعمل مع الطرف الصيني غالبا ما تكون أكثر مرونة من الاتفاق مع الطرف الأوروبي.

رابعا : آفاق الدراسة

- دور سياسة الانفتاح التجاري في مكافحة البطالة والتضخم في الجزائر .
- دراسة نموذج الانفتاح الاقتصادي الصيني.
- دراسة استشرافية لأثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1. بوزرب خير الدين، خوالد أبو بكر، (2019): تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا: الجهود المبذولة والنتائج المتحققة ،ط1، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية، الجزائر.
2. جاسم منصور ، (2013): التجارة الدولية، دط، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
3. جمال جويدان الجمل، (2011) : التجارة الدولية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.
4. حمدي عبد العظيم، (2012): اقتصاديات البورصة في ضوء الأزمات والجرائم، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر.
5. خروف منير، (2014–2015): المالية والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 1945، قالمة.
6. زايري بلقاسم، (2006): اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب للنشر والتوزيع .
7. شريف علي الصوص، (2012): التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن.
8. شنازين قانة، (2019): الرهانات الإستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية، ط1، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا.
9. طارق حمو، (2018): دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية.
10. عائشة عباش ، نهى الدسوقي، (2019): أبعاد التجربة التنموية: دراسة تحليلية في الخلفيات ..الأسس..الآفاق، ط1، المركز الديمقراطي العربي للنشر والتوزيع، الجزائر.
11. علي عبد الفتاح أو شراز، (2007): الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة ، عمان .
12. فراس الأشقر، (2017): مقدمة في التجارة الدولية، كلية الاقتصاد ، جامعة حماة.
13. فليح حسن خلق، (2014): العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
14. محمد عبد الوهاب الغراوي وعبد السلام محمد خميس، (2010): الأزمات المالية قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها ، والدروس المستفادة ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.
15. محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم ، (1998): العلاقات الاقتصادية الدولية ، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان .
16. محمود يونس ، (2007) : اقتصاديات دولية ، د . ط ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

17. نداء محمد الصوص، (208): التجارة الخارجية ، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن .
18. نويوة عمار ، (2013-2014): اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر.
19. هجير عدنان زكي أمين ، (2010): الاقتصاد الدولي ، النظرية والتطبيقات، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، العراق .
20. ويكن فازية ، (2019): مبادرة الحزام والطريق بين إعادة تموقع الصين ومواجهة التحديات ، ط1، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، جامعة وهران 2، الجزائر.

ثانيا : المجلات والدورات العلمية

1. أحمد عبد العزيز وآخرون ، (2011): العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية ، مجلة الإدارة والإقتصاد ، العدد 86 ، العراق .
2. أحمد عبد العزيز، البريكس وإفريقيا، (2013) : مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الرابع، القاهرة.
3. أيهان كوزي و إسوار براساد، (2010): الأسواق الناشئة تشب عن الطوق، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 47 ، العدد4.
4. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، جامعة الشلف، الجزائر.
5. بلقيوس عبد القادر ، زايري بلقاسم، (2018): أثر تعقيم الأصول الاحتياطية من الصرف الأجنبي على سياسة التوسع النقدي في الجزائر خلال الفترة 2005-2015، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 14، العدد 19، الجزائر.
6. دنيا أحمد عمر، (2007): أثر الصدمات الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 86، العدد 29، جامعة الموصل ، العراق .
7. دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، (2014): مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد 30، جامعة الجزائر3.
8. رائد فاضل جويد ، (2013): النظرية الحديثة في التجارة الحديثة ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، (مجلة علمية محكمة) ، المجلد 5، العدد 17.

9. سنوسي علي، بن البارا محمد ، العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980–2013) ، دراسة قياسية ، مجلة العلوم الإحصائية ، العدد 7، جامعة المسيلة ، الجزائر .
10. عطية محمد إسماعيل ، (2018) : قياس أثر الإنفتاح التجاري في النمو الاقتصادي العراق للمدة (2003–2016) باستخدام النموذج ARDL ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد3 ، العدد 43 ، جامعة تكريت ، العراق .
11. علي أحمد ، (2015) : التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة العلوم الصرفة والتطبيقية ، المجلد 23 ، العدد3 ، بابل ، العراق .
12. علي صلاح ، (2018) : مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟ ، مجلة تقرير المستقبل ، العدد 26، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، الإمارات العربية المتحدة .
13. غربي محمد ، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا السادس ، جامعة الشلف ، الجزائر .
14. محمود شحماط ، (2017) : تجمع بريكس من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون ، العدد 51 ، عنابة .
15. معهد الدراسات المصرفية ، (2016) : التجارة الخارجية ، مجلة إضاءات مالية ومصرفية ، العدد 12 ، الكويت .
16. موسلي أمينة ، (2014) : عدوى الأزمات المالية ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 5، جامعة الجزائر 3.

ثالثا : الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

1. ابتسام حملاوي ، (2010–2011) : منظمة التجارة العالمية ومساهمتها في تحرير التجارة الدولية، مذكرة ماجستر منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة.
2. إلياس حناش، (2018) : واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد لبمعرفة ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة .
3. أمجد بن عيسى، محمد كشرود، (2014–2015) ، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي ، تبسة.

4. آيات عادل ، (2016–2017) : إدارة خطر الصرف وسب تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1.
5. برواين شهرزاد ، (2018): محددات الصادرات الصناعية – دراسة قياسية لحالة الجزائر، 1980–2016 ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان.
6. بن علي عبد الغاني ، موسلي أمينة، آثار الأزمة على الاقتصاديات الناشئة (بريكس) وأهم الدروس المستفادة منها ، مذكرة ماجستير منشورة ، جامعة الجزائر .
7. بن عيسى شافية ، بوسبعين حورية، ناوي مريم ، (2014): أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية خلال الفترة (1990–2012)، مذكرة ماستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة.
8. بونعاس شيماء ، (2019) : إشكالية إصلاح النظام المالي الدولي بين : نظرية التعديل والنموذج البديل ، أطروحة دكتوراه علوم في بنك وهندسة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار ، عنابة .
9. تركية صغير، (2015): سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاساتها على الآداء الاقتصادي خلال الفترة (1990–2014) ، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي .
10. جعفري نبيلة (2014–2015) : دراسة إقتصادية قياسية لأثر الانفتاح الاقتصادي على الميزان التجاري : حالة الجزائر (1989–2013)، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي .
11. جمال عدوي ، (2019) : تأثير مجموعة مجموعة بريكس في النظام الدولي ، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
12. حلقوم الحاج ، (2010) : دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي، دراسة حالة شركة الأسهم ، الرياض، سطيف ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف.
13. دلامي نجية، (2012): دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف.

14. روان خديجة ، (2015) : أهمية التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة، دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة، مذكرة ماستر منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة.
15. زريمي نعيمة (2015-2016) : أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر ، بلقايد ، تلمسان .
16. زريمي نعيمة ، (2010-2011): التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان.
17. سامية زيطاري ، (2004): ديناميكية أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة: حالة أسواق الأوراق المالية العربية ، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر.
18. سعيد كامل فخري الدهشان، (2017): التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية التجارة ، غزة .
19. سليمان دحو (2016) : التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر، أطروحة ذكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
20. سمير آيت يحي، (2013-2014): التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة ذكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة .
21. سويسي أسماء ، (2016): دراسة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2015) ، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة .
22. شيخي حفيظة ، (2011-2012) : ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة" ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران.
23. صادق جميلة ، (20136-2014) : محددات التبادلات التجارية الدولية في إطار النظريات الحديثة ، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مذكرة الماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران .

24. طلحة محمد ، (2019) : قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف ، النمو الاقتصادي) بالجزائر ، الفترة الممتدة 1970–2017، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان .
25. عائشة خلوفي ، (2011–2012) : تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية ، دراسة الاتحاد الأوروبي ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف .
26. عبد الرحمان أوجانة ، (2016) : الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية 1991–2016، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة .
27. عبد الرحمان روابح ، (2012–2013): حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة –دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000–2010) ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة .
28. عبد الرزاق جباري ، (2015) : آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001–2012 ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف.
29. عبدوس عبد العزيز ، (2010–2011) : سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان .
30. عقعاق نادية (2015) : النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان
31. العقون نادية ، (2012–2013): العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر ، باتنة .
32. علاء الدين محمد الجعبري ، (2018) : واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي ، مذكرة الماجستير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر، غزة.
33. فضيلة جنوحات زحريتي، (2006) : إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر.

34. فيصل لوصيف ، (2013–2014): أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970–2012) ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1.
35. لزعر محمد سامي ، (2012) : التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، دراسة حالة ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة .
36. محمد براهيمي ، صليحة كشرود ، (2016): دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي ، دراسة حالة البريكس ، مذكرة ماستر منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي التبسي.
37. منصور فالح إسماعيل الحيصة ، (2009) : الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990–2008) ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة مؤتة .
38. ناصر الدين قريبي ، (2014): أثر الصادرات على النمو الإقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران .
39. نور الهدى بلحاج ، (2014) : أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية ، دراسة حالة الجزائر (2000–2009) ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير التجارية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة .
40. وليد عابي ، (2019) : حماية البيئة وتقرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 1.

رابعا : الأوراق والبحوث العلمية

1. جين ليا نجشيانج، إن جاناردان، (2018) : مبادرة الحزام والطريق : الفرص والمعوقات أمام منطقة الخريج ، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية .
2. سالي موقف عبد الحميد ، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة : مجموعة البريكس أنموذجا.
3. سيد علي ، (2015): دروس في نظرية التجارة الدولية، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر في التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، الجزائر.
4. صندوق النقد الدولي ، (2013) : الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية ، المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات .

5. عبد الرسول عبد جاسم، أزمة الأسواق المالية الدولية وتداعياتها .
6. عمار شرعان ، (2019): مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ألمانيا.
7. عمرو محمد فريد سيد سليمان ، مشروع الحزام والطريق وتأثيره على الاقتصاد المصري.
8. محمد بوديسة ، نور الدين عسلي، نحو بناء استراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، دراسة تحليلية لتجربة تركيا ، دراسات وتجارب .
9. منشورات م. باتريك ، دول البريكس ، ثلاثة أمور يجب معرفتها .
10. مهند بن عبد الملك السلمان ، أحمد بن بكر البكر ، (2016) : مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ، دراسة وصفية مؤسسة النقد العربي السعودي .
11. ميراندا زغلول رزق، (2010) : التجارة الدولية ، برنامج مهارات التسويق والبيع، كلية بنها ، جامعة الزقازيق.

الملاحق

مسار البري والبحري لمبادرة "الحزام والطريق" الصيني

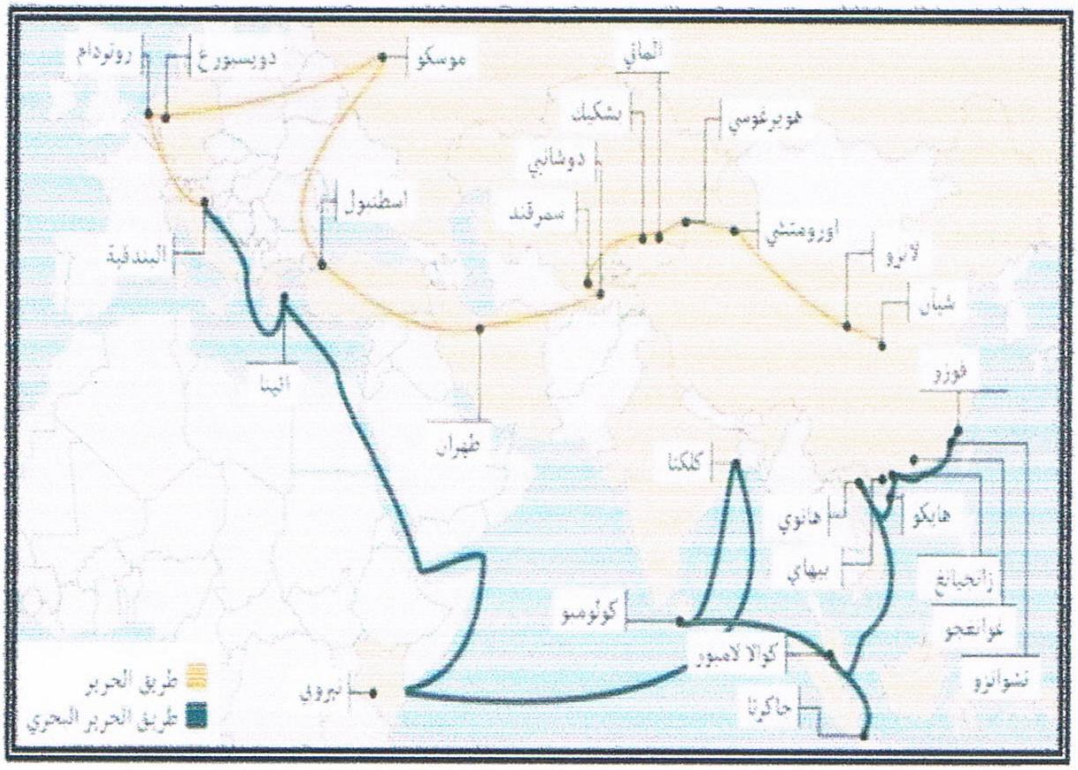

ملحق رقم 01

مجموعة دول بريكس (BRICS)

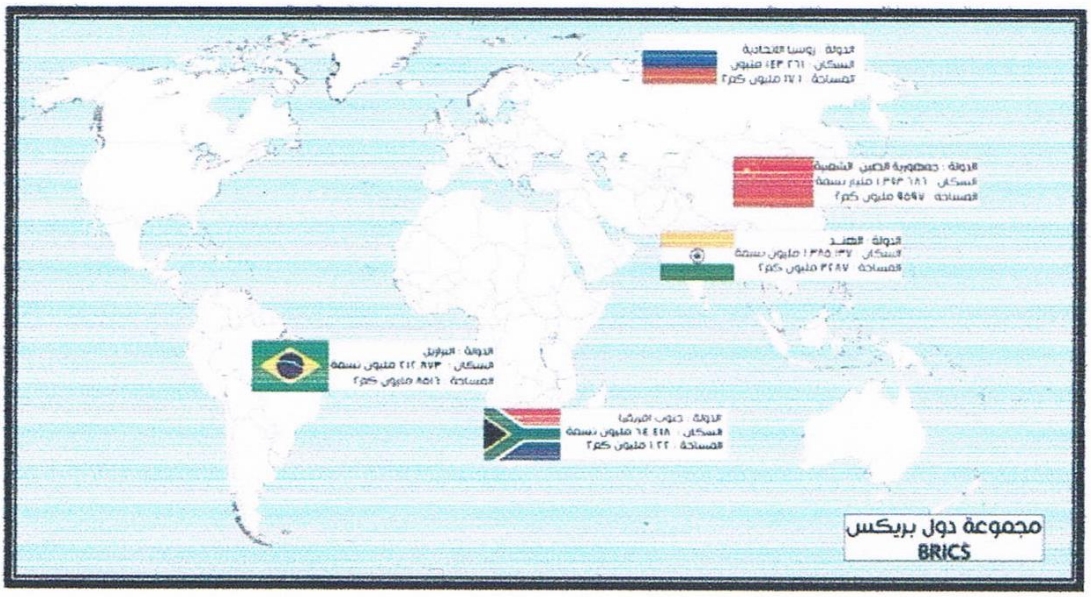

ملحق رقم 02

معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Real GDP growth (Annual percent change)							
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
Brazil	4,4	1,4	3,1	1,1	5,8	3,2	4
China	8,5	8,4	9,1	10	10,2	11,4	12,7
India	4	4,9	3,9	7,9	7,8	9,3	9,3
Russian	10	5,1	4,7	7,3	7,2	6,4	8,2
South Africa	4,2	2,7	3,7	2,9	4,6	5,3	5,6

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
6,1	5,1	-0,1	7,5	4	1,9	3	0,5	-3,6	-3,3	1,3	1,3	1,1
14,3	9,7	9,4	10,6	9,5	7,9	7,8	7,3	6,9	6,8	6,9	6,7	6,1
9,8	3,9	8,5	10,3	6,6	5,5	6,4	7,4	8	8,3	7	6,1	4,2
8,5	5,2	-7,8	4,5	5,1	3,7	1,8	0,7	-2	0,3	1,8	2,5	1,3
5,4	3,2	-1,5	3	3,3	2,2	2,5	1,8	1,2	0,4	1,4	0,8	0,2

ملحق رقم 03.

معدلات البطالة السنوية لدول البريكس

Net lending/borrowing (also referred as overall balance) (% of GDP)							
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
Brazil	-3,32	-3,17187	-4,42346913	-5,18233788	-2,87972629	-3,5423981	-3,57374245
China	-2,85	-2,59587	-2,88354547	-2,39429732	-1,51182848	-1,40148376	-1,14369689
India	-8,26	-10,8428	-10,8812647	-11,2311354	-9,06207525	-7,36833052	-6,3207131
Russian	3,105	2,989289	0,672154	1,34924161	4,57175864	7,59199207	7,79843662
South Africa	-1,54	-1,13175	-1,07103309	-1,7853919	-1,16823018	-0,11532919	0,91148913

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
-2,7392	-1,53424	-3,19048	-3,82555	-2,467	-2,51925	-2,9552	-6,0209	-10,254	-8,9941	-7,8597	-7,1662	-6,0167
0,05894	-0,02477	-1,75081	-0,36198	-0,0981	-0,30172	-0,8327	-0,9086	-2,8146	-3,702	-3,8354	-4,6549	-6,3697
-4,5051	-8,98217	-9,53403	-8,62585	-8,3492	-7,54956	-6,9996	-7,0711	-7,2029	-7,1181	-6,3608	-6,2697	-7,4415
5,58171	4,546515	-5,88506	-3,19179	1,43088	0,382822	-1,1623	-1,07	-3,3864	-3,6701	-1,4689	2,91006	1,93397
1,35583	-0,53542	-5,20227	-5,0263	-4,0767	-4,4258	-4,2677	-4,2631	-4,7746	-4,0672	-4,3796	-4,1443	-6,254

ملحق رقم 04

الاحتياطات على الصادرات السنوية

Reserve/(Import/12) (Unit)							
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
Brazil	5,433	5,886557	7,29001996	9,23493516	7,90932306	6,58733034	8,54979254
China	no data	no data	no data	no data	13,3460642	15,2737837	16,568125
India	7,102	9,367482	11,1958665	14,0139763	11,5919511	9,50499229	10,1834529
Russian	5,741	6,094136	6,96202977	9,1591585	11,6305052	13,309476	17,4008261
South Africa	2,728	2,899587	2,82966968	2,22580909	3,01223815	3,59770298	3,64329192

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
13,6941	10,55457	16,42016	14,21194	13,9859	14,73687	13,225	13,6845	17,5926	21,532	19,812	17,4514	16,8508
19,5446	20,53408	28,2371	24,3969	21,3851	20,92084	21,9622	20,8741	20,4134	19,1404	17,552	14,9194	15,5995
12,0468	8,402185	9,296322	7,900097	6,14291	6,055543	6,75125	7,5738	8,97358	9,10778	8,6982	7,69882	9,67357
20,2535	13,96772	21,3221	17,92303	14,5928	14,50742	13,0206	10,7847	15,6883	17,0348	15,868	16,37	18,8263
4,06625	3,823375	5,823354	5,119229	4,74384	4,923635	4,87569	5,09253	5,49782	6,38138	6,1449	5,69398	6,40676

ملحق رقم 05.

صافي الإقراض على الاقتراض أو الرصيد الإجمالي

Cyclically adjusted balance (% of Potential GDP)							
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
Brazil	-3,49	-2,61035	-3,80476937	-3,83196001	-2,40158141	-2,89447059	-3,03371088
China	-2,24	-1,66136	-1,83643479	-1,42603131	-0,52458065	-0,55213473	-0,67531469
India	-8,43	-10,8657	-10,3796216	-10,941526	-8,81512121	-7,35428825	-6,49927348
Russian	2,627	2,737311	0,89312793	1,57418585	4,70428919	7,75755044	7,66646436
South Africa	-1,35	-0,72508	-0,69565475	-1,17861411	-0,78478613	-0,01108351	0,7411243

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
-2,9952	-2,29873	-2,71103	-4,8488	-3,9564	-3,78222	-4,3947	-7,5381	-10,148	-7,4847	-6,5647	-6,0439	-5,0145
-0,1415	-0,32313	-1,43581	-0,89954	-0,5128	-0,35615	-0,9186	-0,9363	-2,4908	-3,3927	-4,0226	-5,0057	-5,9696
-5,0169	-8,59872	-9,32614	-9,02718	-8,5814	-7,38137	-6,6768	-6,8004	-7,124	-7,3028	-6,1359	-6,6833	-7,0063
4,73537	3,471625	-4,41541	-2,43055	1,48491	0,072656	-1,5604	-0,1344	-3,0756	-3,2066	-1,0005	2,93076	1,99212
0,8095	-0,93993	-3,5738	-3,73868	-3,7279	-4,16925	-4,1444	-4,099	-4,1751	-3,7824	-3,7687	-3,5152	-4,7082

ملحق رقم 06.

معدلات التضخم بالنسب المئوية

Inflation rate, average consumer prices (Annual percent change)							
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
Brazil	7	6,8	8,4	14,7	6,6	6,9	4,2
China	0,4	0,7	-0,8	1,2	3,9	1,8	1,5
India	3,8	4,3	4	3,9	3,8	4,4	6,7
Russian	20,8	21,5	15,8	13,7	10,9	12,7	9,7
South Africa	5,4	5,6	9,1	5,9	1,4	3,4	4,6

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
3,6	5,7	4,9	5	6,6	5,4	6,2	6,3	9	8,7	3,4	3,7	3,7
4,8	5,9	-0,7	3,3	5,4	2,6	2,6	2	1,4	2	1,6	2,1	2,9
6,2	9,1	12,3	10,5	9,5	10	9,4	5,8	4,9	4,5	3,6	3,4	4,5
9	14,1	11,6	6,8	8,4	5,1	6,8	7,8	15,5	7	3,7	2,9	4,5
7,2	11	7,1	4,3	5	5,6	5,8	6,1	4,6	6,3	5,3	4,6	4,1

ملحق رقم 07

الاحتياطات على الدين قصير الأجل

Reserves/Short-term Debt (STD) (Unit)							
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
Brazil	0,577	0,667027	0,64553144	0,82925233	0,9931468	1,134199	1,61671098
China	0	0	0	0	3,87913452	4,356311	4,74558912
India	1,975	1,851774	1,90879743	3,51459283	2,52749837	2,85786743	3,05141398
Russian	no data	no data	no data	1,24108759	1,4271322	1,62046944	2,03723416
South Africa	0,389	0,470004	0,58425813	0,57704961	0,896461	0,91746909	0,98027819

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
2,33674	2,426705	3,191771	3,121486	3,93963	4,037939	3,46754	2,34691	2,42013	2,65819	2,6773	2,71775	2,59358
5,38847	6,475209	6,715474	5,184357	3,96806	3,666382	3,03639	2,74346	3,40017	3,10835	2,5866	2,25186	2,21879
3,74186	2,941431	2,743872	2,464764	2,04307	1,574487	1,61943	1,7633	1,81922	1,80569	1,8839	1,75864	1,76732
2,21492	3,689877	3,155648	3,576045	3,45278	2,674847	2,50815	3,01683	4,41035	4,22651	3,3348	3,84429	4,54983
0,96559	0,996806	1,21497	1,259045	1,4118	1,122014	1,25873	1,00481	1,06868	1,18278	0,9365	0,89219	0,94004

ملحق رقم 08.